جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

المقاولاتية، الابتكار و التنمية الاقتصادية في الجزائر

دراسة حالة الجزائر

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

اعداد الطلبة:

- **حسين معاوي**
- **نذير بوغاغة**

تحت اشراف الأستاذ:

*** يونس بوعصيدة رضا**

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
حناش حبيبة	أستاذ محاضر قسم أ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955
بوعصيدة يونس رضا	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا	جامعة 20 أوت 1955
خنطيط خديجة	أستاذ محاضر قسم أ	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955

السنة الجامعية: 2021 /2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

إلى الوالدين الكريمين عرفانا و تقديرا

الى الزوجة المستقبلية ياسمين العمر

إلى جميع الإخوة و الأخوات كل باسمه : لقمان و زوجته حليمة ، خولة و زوجها رفيق ،

شعيب ، إسلام ، سلسبيل .

إلى الكتاكيت : نضال ، شاهين

الى كل الاصدقاء ، الزملاء في العمل ، الاساتذة و الاداريين بكلية الاقتصاد

إهـــــــداء

الى العائلة الكريمة ، الزوجة و الأولاد

رميساء، اسامــة ، محمد الاميــن ، رتــاج

الى كل إطارات الخدمات الجامعية و الجامعة

شــكر و تــقدير

الحمد لله رب العالمين

الشكر و الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا العمل ، خلق الكون فنظمه ،و خلق الإنسان فكرمه أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الدكتور المشرف **يونس بوعصيدة رضا** ، بجامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة ، و الذي كان نعم الموجه ، فأنار عقولنا بحكيم توجيهاته ، و لم يبخل علينا بإرشاداته و نصائحه و توجيهاته السديدة ، فكان نعم الموجه و المشرف من بدايات البحث حتى نهايته الشكر و الامتنان.

أتوجه بالشكر الجزيل لأساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة على مرافقتهم لنا طيلة المشوار الدراسي ، جزآهم الله ألف خير و ختم بالباقيات الصالحات أعمالهم.

و لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أمد لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل

المتواضع ، و إلى كل أصحاب الدراسات التي استعنت بها في إعداد هذا البحث

الملخص

يعتبر قطاع المقاولاتية و الابتكار قطاعا ذو أهمية كبيرة ، سواءا في الدول المتقدمة منها أو النامية و هو ما يتفق عليه الكثير من الباحثين الاقتصاديين و يترجمه التوجه العالمي الكبير نحو هذا القطاع ، الذي يعتبر الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية و التطور الاقتصادي

و قد حاولنا في هذه الدراسة التعرف على المكانة التي تحتلها المقاولاتية و الابتكار سواءا بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية مع إبراز سبل تطويرها في الجزائر من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية

و من خلال هذه الدراسة ، وجدنا أن قطاع المقاولاتية و الابتكار في الجزائر لم يرقى للوصول إلى المستوى المطلوب بعد ، مقارنة مع نظيراتها في الدول الأخرى ، باعتبار هدا القطاع فتي و حديث النشأة و ضعيف المستوى ، إلى جانب ضعف السياسات و البرامج المهتمة يعد العائق الأكبر دون تطور و توسع المقاولاتية و الابتكار في الجزائر

الكلمات المفتاحية : المقاولاتية ، الابتكار ، التنمية الاقتصادية ، الجزائر

Résumé :

Le secteur de l'entrepreneuriat et de l'innovation est un secteur de grande importance، que ce soit dans les pays développés ou en développement، ce sur quoi s'accordent de nombreux chercheurs en économie et se traduit par la grande tendance mondiale vers ce secteur، qui est le pilier pour faire avancer le développement et le développement économique.

Dans cette étude، nous avons essayé d'identifier la place occupée par l'entrepreneuriat et l'innovation، que ce soit pour les pays développés ou en développement. Mettre en évidence les moyens de le développer en Algérie pour parvenir au développement économique

A travers cette étude، nous avons constaté que le secteur de l'entrepreneuriat et de l'innovation en Algérie n'a pas encore atteint le niveau requis، par rapport à ses homologues dans d'autres pays، étant donné que ce secteur est jeune، jeune et de bas niveau، en plus de la faiblesse des intéressés politiques et programmes est le plus grand obstacle Sans le développement et l'expansion de l'entrepreneuriat et de l'innovation en Algérie

Mots clés : entrepreneuriat، innovation، développement économique، Algérie

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ
الفصل الأول الإطار العام للمقاولاتية و الابتكار	04
تمهيد	05
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمقاولاتية و الابتكار	06
المقاولاتية المطلب الأول :	06
1- تعريف المقاولاتية	06
2- خصائص المقاولاتية	09
3- دور المقاولاتية في الاقتصاد و الديناميكية الاقتصادية	09
4- العوامل المؤثرة على مناخ الأعمال و المقاولاتية	10
5- المقاولاتية و النمو الاقتصادي	11
و أهداف المقاولاتية 6- أهمية	11
المطلب الثاني : ثقافة المقاولاتية و المقاول	12
1- المقاولاتية و الأهداف الاقتصادية	12
2- تعريف المقاول	12
3- صفات رائد الأعمال	13
المطلب الثالث: الابتكار	14
1- مفهوم و تطور إدارة الابتكار و الإبداع داخل المؤسسة الاقتصادية	14
2- التمييز بين الابتكار و الاختراع	16

3- الابتكار و النمو الاقتصادي	16
4- أهمية الابتكار	16
5- مراحل الابتكار	17
6- متطلبات تفعيل الابتكار و الإبداع داخل المؤسسات الاقتصادية	19
المبحث الثاني : الابتكار كمحور للمقاولاتية	21
المطلب الأول : المقاولاتية من منظور الابتكار	21
1- أهمية الابتكار و الإبداع داخل المؤسسة	21
2- تصنيف الابتكار حسب نمط النشاط في المؤسسة	21
المطلب الثاني : العوامل و المتطلبات لتفعيل و نجاح الابتكار داخل المؤسسة	22
1- العوامل المساعدة على الابتكار في المؤسسة	22
2- متطلبات تفعيل الابتكار في المؤسسة	23
3- بعض التجارب الدولية في المقاولاتية و الابتكار	24
المطلب الثالث : الابتكار في التنمية المستدامة	29
1- الابتكار البيئي	30
2- الابتكار البيئي في قلب الشركة	31
3- أنماط الابتكار البيئي	31
المبحث الثالث : الدراسات السابقة و القيمة المضافة	35
المطلب الأول :دراسة رضا يونس بوعصيدة، بيرنارد هادفيل	35
المطلب الثاني : دراسة عبد القادر جفلت	35
المطلب الثالث : دراسة منصوري رقية ،خبيزة انفال حدة	36
القيمة المضافة	36
خلاصة الفصل الأول	37

الفصل الثاني :المقاولاتية ، الابتكار و التنمية الاقتصادية في الجزائر	38
تمهيد	39
المبحث الاول : المقاولاتية في الجزائر	40
1- نشاطات المقاولاتية في الجزائر	40
2- المقاولاتية و ديناميكية التنمية الاقتصادية	40
3- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	41
4- دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر	43
5- تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	43
6- المهتمون بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	53
7- العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	55
المبحث الثاني : الابتكار في الجزائر	55
1- واقع الابداع في المؤسسات الجزائرية حسب مجموعة من الدراسات الجامعية	56
2- السياسات العلمية و التكنولوجية من اجل تطوير الابتكار في الجزائر	57
3- نماذج عن الإبداع في المقاولات الجزائرية	57
4- حماية الملكية الفكرية الصناعية في الجزائر	61
5- النظام الوطني للابتكار في الجزائر	64
المبحث الثالث : دور المقاولاتية و الابتكار في التنمية الاقتصادية في الجزائر	66
1- مساهمة المؤسسات الصغيرة و التوسطة الخاصة في التشغيل	66
2- مساهمة المؤسسات الصغيرة و التوسطة الخاصة في خلق القيمة المضافة	67
3- مساهمة المؤسسات الصغيرة و التوسطة الخاصة في التصدير	68
4- القطاع السياحي و اهمية الفكر المقاولاتي في دفع الابداع و الابتكارو تحرير المبادلات	69
5- كيف يمكن لمقاولات ستارتاب المساهمة في التنمية السياحية في الجزائر	71
خلاصة الفصل الثاني	74
خاتمة عامة	75

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	42
2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 2001-2018	44
3	التطور السنوي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال 2007-2014	46
4	نسبة انشاء المؤسسات حسب المناطق	48
5	تطور اليد العاملة حسب نوع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الحجم	50
6	تطور الناتج المحلي الاجمالي لسنتي 2015-2016 حسب قطاع النشاط	51
7	تطور القيمة المضافة في الجزائر 2010-2015	52

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 2001-2018	45
2	التطور السنوي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب عدد العمال 2015-2018	46
3	تطور توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية 2003-2018	47
4	تطور التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة خلال الفترة 2003-2018	49
5	تطور ايداع براءات الاختراع و النمو الاقتصادي في الجزائر 2002-2016	62
6	الطلب على براءات الاختراع حسب الميادين التكنولوجية في الجزائر 2002-2016	63
7	الطلب على تسجيل براءات الاختراع و العلامات حسب اتفاق مدريد في الجزائر 2002-2016	64
8	النظام الوطني للابتكار	65
9	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل 2003-2005	66
10	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة 2001-2017	67

مقدمة

مقدمة عامة

يعتبر العمل من ضروريات الحياة عند البشر ، فبدونه لا تقوم قائمة لهذه الحياة ، و باختلاف طرقه و أنواعه إلا انه ملزم و حتمي لاستمرار الوجود البشري ، و بالحديث عن اختلاف الأعمال و أنواعه نجد نشاطات و ممارسات إستراتيجية لها دور كبير في ترقية الذات و تنمية المجتمعات و السمو بالاقتصاديات ، كل نشاط حسب طبيعته و أهدافه ، فهناك أعمال و نشاطات مثل : المهام المنزلية ، الإدارية ، الفلاحية ، خدمية ، خيرية فكرية ، إبداعية ، حرة ، عامة ، خاصة، .. الخ

كل عمل بما يخدم الفرد و المجتمع و عادة ما نجد الفرد يقوم بالبحث عن دور يخدم به المجتمع كوظيفة حسب قدراته و مؤهلاته الفكرية و العلمية و التكنولوجية و حتى العضلية و الحالة الصحية و المكانة الاجتماعية

و عادة ما يكون في القطاع العام أو الخاص ، أو بطريقة أخرى ، و هي مباشرة عمل فردي بشكل مرخص و مسجل أو غير ذلك و ذلك انطلاقا من ابتكار فكرة معينة خدماتية تكون أو صناعية أو تجارية ذات تكنولوجيا متوسطة أو مكتفة أو حتى خالية من التكنولوجيا أو غير ذلك في مختلف مجالات الحياة ، حيث يطلق على هذا النوع أو الأسلوب من النشاطات بالأعمال أو ريادة الأعمال أو المقاولاتية ، فجميعها مصطلحات لها نفس المعنى ، و هو أسلوب او نمط منتشر بكثرة في عصرنا هذا و متداول عند العام و الخاص ، حيث لا يعتبر بالنمط الجديد ، فقد باشر الإنسان القديم القيام بالأعمال في مختلف مراحل الزمن البشري و امتداد و تواصل العصور ، فمارس الصيد الزراعة ، الحرف التجارة....الخ و مع ظهور الحدود السياسية الجغرافية أدى ذلك إلى فرض نظام يؤطر بعض الأعمال ، كالتصدير و الاستيراد الناتج عن التخصص في الأعمال لدى المجتمع الدولي ، بما يعود بالفائدة على كل منهما حيث لعبت التكنولوجيا و المعرفة دورا جد مهم في زيادة و تكثيف المنافسة في ريادة الأعمال و التخصص و أنتجت أنظمة عديدة متطورة في مجال المعلومات ، الاتصال ، الحاسوب ، الإدارة ، و التي بدورها تحكمت في النشاطات الصناعية و التجارية و الأدوار الإدارية ، فقد حولت اغلب الأعمال العضلية ذات الجهد البدني إلى أعمال فكرية تتصف بالأتمتة و الرقمنة و التي تعتمد بنسبة كبيرة و عالية على الفكر و المعرفة و التكنولوجيا المكثفة و الذكاء

و في العقود الأخيرة من الزمن اكتسبت الأعمال أهمية كبيرة ، فأصبحت مستهدفة من الأطراف و الجماعات و الحكومات و المنظمات بمختلف توجهاتها ، كما يمكن القول انه ما من ريادة أعمال إلا من ورائها فكرة معينة تقوم على أساس ابتكار أو اختراع ، خدمة أو سلعة أو تطوير سلعة أو خدمة كانت متداولة أو ابتكار نظام أو أسلوب معين يكون مختلف ، و يكون ناتج عادة من الإحساس بنقص شيء ما ، او عدم ملائمة شيء ما للظروف الموجودة و الأشخاص و المجتمعات و البيئة ، فالحاجة أم الابتكار الذي يجسد إلى أعمال ، من هذا المنطلق تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

ماهي سبل تطوير المقاولاتية و الابتكار في الجزائر من اجل تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية ؟

و في ضوء الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- هل المقاولاتية و الابتكار متطوران في الجزائر ؟
- ما مدى تأثير المقاولاتية و الابتكار في المنتجات و الخدمات في الجزائر ؟
- ما هو الدور الذي تلعبه المقاولاتية و الابتكار في تطوير النمو و التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات نلخصها في النقاط التالية :

- تعاني المقاولاتية و الابتكار في الجزائر من عراقيل و مشاكل عديدة
- المؤسسات الجزائرية لا تهتم بعنصر الابتكار من اجل تحسين ميزتها التنافسية
- السياسات الاقتصادية الجزائرية لها توجه ضعيف نحو تشجيع المقاولاتية و الابتكار

أسباب اختيار موضوع البحث

تعود الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار و دراسة هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية :

- إبراز الدور الذي تلعبه المقاولاتية و الابتكار في التنمية الاقتصادية
- تزايد الاهتمام العالمي بالمقاولاتية و الابتكار خاصة لما لها من فعالية و نجاعة اقتصادية قوية
- المقاولاتية و الابتكار موضوع العصر الحالي في كل دول العالم

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها ناقشت احد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة على الساحة الاقتصادية العالمية و المتداولة بين الباحثين و المفكرين الاقتصاديين و التي لها بعد اقتصادي استراتيجي و يمكن أن نعد أهمية البحث في النقاط التالية :

- الأهمية البالغة التي تكتسيها المقاولاتية و الابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية
- تزايد الإدراك الدولي بالأهمية و الدور الذي تلعبه المقاولاتية و الابتكار في الرفع من مستوى اقتصادياتها
- أهمية التنويع في مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني و الحد من الاعتماد على المحروقات
- المساهمة في الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة كمية و نوعية المنتجات و الخدمات في الأسواق الدولية

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة من خلال محاورها إلى التعريف بالأهمية الكبيرة التي تلعبها المقاولاتية و الابتكار كمصدر دخل و بديل احتياطي و فعال للمحروقات ، و التي تعتبر الابتكار في المقاولاتية حجر الأساس للولوج بالمنتجات إلى الأسواق العالمية و تعزيز المنافسة الدولية

- التعرف على واقع المقاولاتية و الابتكار و أهم المشاكل و العراقيل التي تحد من تطورها في الجزائر

- تسليط الضوء على أهم الوسائل و الآليات التي تساهم في تحرير و تشجيع المقاولاتية و الابتكار

حدود البحث

تبحث هذه الدراسة في موضوع المقاولاتية و الابتكار و المكانة البارزة التي تحتلها سواءا في الدول المتقدمة او النامية ، كما تم تسليط الضوء على دراسة حالة الجزائر خصوصا في العقدين الأخيرين

منهجية البحث

من اجل الإحاطة بجوانب الإشكالية و الإلمام بمختلف جوانب الدراسة و اختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا

وعلى ضوء ما يتوفر لدينا من بيانات ، ركزنا في بحثنا على المنهج الوصفي ، حيت يسمح لنا هذا المنهج بتحديد مفهوم المقاولاتية و الابتكار و إبراز الأهمية التي يلعبانها في الاقتصاد الوطني بالاظافة الى تحليل الإحصائيات

في حين اعاننا المنهج التحليلي ، في تحليل البيانات و المعطيات التي تمس بمختلف جوانب الموضوع

صعوبات البحث

لإتمام هدا البحث واجهنا صعوبات نذكر منها مايلي :

- قلة المراجع المتعلقة بالمقاولاتية و الابتكار في الجزائر كون الاقتصاد الوطني ريعي و قليل الاهتمام بهذا الموضوع

- صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية و البيانات خصوصا التي تخص تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل الوطن .

هيكل البحث

قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين ، الفصل الاول نظري و ينقسم الى ثلاث مباحث ، المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمقاولاتية و الابتكار ، تناولنا فيه عموميات حول المقاولاتية و الابتكار و دورهما في النمو و التنمية الاقتصادية ، ثم تطرقنا في المبحث الثاني الى الابداع و الابتكار كمحور للمقاولاتية ، و أخيرا في المبحث الثالث الدراسات السابقة و القيمة المضافة التي تخص الموضوع ، اما في الفصل الثاني التطبيقي ،الذي كان بعنوان المقاولاتية و الابتكار و التنمية الاقتصادية في الجزائر ، فقد قسم الى ثلاث مباحث في الاول تطرقنا الى المقاولاتية في الجزائر ، أما الثاني فكان الابتكار في الجزائر ، و الثالث كان بعنوان دور المقاولاتية و الابتكار في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الأول : الإطار العام للمقاولاتية و الابتكار

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمقاولاتية و الابتكار

المبحث الثاني : الإبداع و الابتكار كمحور للمقاولاتية

المبحث الثالث : الدراسات السابقة و القيمة المضافة

تمهيد

أصبحت المقاولاتية مفهوم شاسع الاستعمال و متداول بشكل واسع ، نظرا لأهميتها ازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق و الوسائل التي تساهم في تدليل الصعوبات التي تواجه مقاول المشاريع ، إذ انتهى الأمر بالكثير من الدول إلى إقامة مجموعة من شبكات الدعم و المرافقة التي تهدف إلى مساعدة و دعم المقاولين في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال تزويدهم بالنصح و الاستشارة الأزمة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أيضا تفادي كل المخاطر التي تواجهها .

كما عرف موضوعي المقاولاتية و الابتكار اهتماما كبيرا من طرف الحكومات ، و هذا أصبحا يمثلان ركائز أساسية في الاقتصاد و قاطرات نموه ، و ما يؤكد على هذا الملتقيات العلمية و المؤتمرات الدولية التي تناقش الموضوع من مختلف جوانبه

و كدا الإعانات التي تمنحها الدول لتشجيع المقاولاتية و الابتكار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يمكن تفسير هدا الاهتمام المتزايد بقدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تمتلك التكنولوجيا من الرفع من مستوى الإنتاج و المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية .

ومن اجل الوقوف على أهم النقاط التي تتعلق بالمقاولاتية و الابتكار ، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمقاولاتية و الابتكار

المبحث الثاني :الابتكار كمحور للمقاولاتية

المبحث الثالث : الدراسات السابقة و القيمة المضافة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمقاولاتية و الابتكار

لقد اختلفت وجهات النظر حول مفهوم المقاولاتية وهذا نظرا لاستعمال هذا المصطلح في عدة مجالات مختلفة، لهذا يصعب إيجاد تعريف موحد ومتفق عليه ، ومن أجل إعطاء ورسم صورة كاملة وواضحة حول تعريف المقاولاتية ، تناولنا مجموعة من التعريفات مكملة لبعضها البعض وهي كالآتي :

المطلب الأول : المقاولاتية

1- تعريف المقاولاتية

لغة : وهي مشتقة من كلمة المقاول ، فتشير خاصة إلى الخطر أو المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الاقتصادي.

اصطلاحا : على مستوى الأدبيات النظرية هناك عدة اتجاهات ومقاربا ت حاولت تحليل الظاهرة المقاولاتية التي ما هي إلا مظهر من مظاهر خلق المؤسسات :

أشار مستعملو العلوم الاقتصادية في تحليلا **المقاربة الوصفية:** التي سعت لفهم دور المقاول في الاقتصادية رواد هذا الاتجاه ، إلى الدور المركزي للمقاول بصفته محرك التنمية الاقتصادية، القادر على تحمل الأخطار ومواجهة اللايقين ، فجوزيف شامبيتر (1912) هو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته التطور الاقتصادي" اعتبر المقاول الشخصية المحورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة. ينظر هذا النموذج المهيمن الذي يمكن تسميته. اقتصاد المقاولين لظاهرة المقاولة من الناحية الاقتصادية ولخصوص ما تعلق بخلق المؤسسات الجديدة، هذا النهج الاقتصادي التقليدي تعامل مع المقاولة باعتبارها ظاهرة اقتصادية بحتة تستند إلى العقلانية في السوق ومن خلال طرح حتمي أحادي .

المقاربة السلوكية: التي سعت لتفسير نشاطات وسلوكيات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة.

هذه المقاربة ترتكز على الخصائص البسيكولوجية للمقاولين مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك ومساراتهم الاجتماعية إضافة إلى أصولهم لذا نجد ماكس فيبر اهتم بنظام القيم ودوره في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية. كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي .[1]

المقاربة المرحلية: التي حللت ضمن منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطية التي تشجع أو تمنع وتعيق الروح المقاولاتية ، حيث عرفت المقاربة المرحلية المقاولة على مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتي إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار

[1] – بدراوي سفيان،(2015)، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول" دراسة ميدانية بولاية تلمسان"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، الجزائر .

الدخول لمجال المقاولة ، و هده الأخيرة تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي ، الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة و ذلك في ضل ظروف معينة [1].

شامبيتر تحدث عن خلق القيمة، فهي تدرج هذا المفهوم كمبدأ أساسي للمقاولة، والذي يتحدث عن درجة الإبداع، أو القيمة المخلوقة عن طريق المنظمة وبدفع من الفرد، الذي يدخل في حركية التغيير على المستوى الشخصي. ونقول عن الوضع بأنه مقاولاتي مادام هناك حركية في التغيير المتلازمة بين الفرد ووسائل خلق القيمة الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وأشكال متنوعة ، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها .[2]

أما بالنسبة **للإنجلوساكسون** وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور هاوارد ستيفنسون ، بجامعة هارفارد يوضح بأن" المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها .[3]

اشارإلى أن المقاولة هي ذلك المصطلح الذي يهتم بشكل كبير بمفهوم الإبداع وإيجاد منتجات**Bateman** جديدة لم تكن موجودة سابقا أو تحسين منتجات موجودة . كما يمكن **تعريف المقاولة:**على انها عملية إنشاء جديدة ذي قيمة،وتوفير الوقت والجهد والمال اللازم لهذا المشروع،أي هي عملية ديناميكية لتامين تراكم الثروة التي تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون وتحمل المخاطر المرتبطة المخاطر في رؤوس أموالهم، والالتزام بالتطبيق لكي يضيفوا قيمة إلى بعض المنتجات التي قد تكون جديدة وفريدة ولكن يجب أن يضيف المقاول إليها قيمة من خلال تخصيص الموارد والمهارات الضرورية.

و يمكن استخلاص تعريف مشترك وعملي وذلك كما يلي: المقاولاتية هي حركة إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة .

ريشار كونتيو(1730): ان هذا الاقتصادي كان من بين الأوائل الذي قام بتعريف المقاول وقياس الصعوبات المتعلقة بتسيير النشاط الاقتصادي(المخاطر مثلا). حيث جعل المقاول هو العمود الفقري للديناميكية الاقتصادية. ففي نظر هذا الاقتصادي، المقاول يعتبر ذلك الشخص الذي يتخذ قرار من اجل مواجهة المخاطر. فالمقاول يعتبر شخص مستقل (في اتخاذ القرارات). فبعدما قام كونتيو بتقسيم المجتمع إلى أقسام، وضع المقاولين ضمن قسم غير متجانس. فكل المقاولين يقومون باستعمال الوسائل الإنتاجية حسب سعر واحد، ثم يقومون ببيع السلع أو الخدمات بسعر غير أكيد (تحقيق ربح أو خسارة). فالمتغير المرتبط بالمقاول مرتبط

[1]– قواسمي رشيدة ، التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد / 04 العدد 02 (2020) ص 160-161

[2] - HERNNDEZ(EM)،(2001)، Lèntrepeneurlt : approche theorique، editions t’ Harmattan، paris.p 16

[3] - FAYOLLE(A)،(2003)، lemetier d’ entreprise، Editions d’organisation، paris. P 16

بالمستهلكين ،عدم اليقين والأسعار، المخاطر، وانطلاقا من هذا، يمكن تعريف المقاول ارتباطا بوظيفته ، تنبا الأخطار ومواجهة المجهول. كونتيو يركز على وظيفة المقاول وليس شخصية المقاول، وبالتالي يعتمد على الموقف السلوكي للفرد.

جون بيبتيسساي(1803-1829): لقد قام هذا الاقتصادي برسم وظائف المقاول على شكل مخطط حقيقي. فلقد جعل المقاول ركيزة أساسية للتبادل الاقتصادي، فقد وضع هذا الاقتصادي نظرية الإنتاج والتسويق التي ترتكز على دور عملية التنسيق الذي يقوم بها المقاول، فهذا الأخير يعتبر الطرف الرئيسي الذي يجمع بين عوامل الإنتاج، وانطلاقا من هذا، المقاول في القطاع الصناعي يمكن تعريفه كالشخص الذي تكون له المبادرة في إنشاء،ولحسابه الخاص، سلعة معينة، وذلك مع تحمل كل المخاطر. فالمقاول هو الذي يقوم بجمع وتنسيق عوامل الإنتاج، ويكون هذا التنسيق أعظمي، فهدف المقاول حسب ساي هو زيادة الإنتاج، وترك البحث في تحقيق الأرباح فيما بعد. فمهمة المقاول في الاقتصاد متكونة من عدة نشاطات (أعمال): المقاولاتية، الإدارة الإنتاجية والمالية، التنظيم، التسيير، المراقبة، ...الخ. فالمقاول يجب أن تكون لديه قدرات إدارية كبيرة من اجل إنجاح مشروعه الاقتصادي فالاقتصادي ساي يعتبر مهام المقاول: حسب المخاطر، الإرادة، إنجاح النشاط الاقتصادي،الخ. ففي الأخير، ساي قد وسع مفهوم المقاول وذلك باستعمال مبدأ تنسيق عوامل الإنتاج والمخاطر الذي يقوم بها المقاول .

شمبيتر(1934): لقد وضع هذا الاقتصادي المقاول في صلب إشكالية الديناميكية الاقتصادية، حيث القاعدة هي "التغيير". فعند شمبيتر، المقاول هو الشخص الذي يقود الابتكار ويبتكر، الشخص الذي يقوم بخلق وتنسيق عوامل الإنتاج من اجل الابتكار وذلك داخل النموذج الاقتصادي. فعند شمبيتر، نشاطات الابتكار هو الركيزة الأساسية للتطور[1]

الاقتصادي. فهذا الاقتصادي يعتبر الابتكار الركيزة الأساسية للديناميكية الاقتصادية، وذلك لأنه (الابتكار) سيستفاد منه في قطاعات اقتصادية أخرى ، هذه الأخيرة التي تكون محل ابتكارات أخرى، وهكذا يكون التطور الاقتصادي منذ بداية سنوات 1891 ، تم إثراء نظرية المقاول بعنصرين أساسيين :

1-الخصائص المحددة للشخص الذي يقوم بتنشيط مؤسسة وذلك مع التركيز على العامل الاجتماعي للفرد (الأصل العائلي، التعليم، التكوين، شبكات العلاقات، الوصول الى المعلومات، ... الخ)

2-اندماج المقاولاتية في السياق المؤسساتي لتشجيع وتطوير المقاولاتية من اجل مرافقة المخاطر، نموذج الأعمال، ونشاط المؤسسة. فإذا كان المقاول ينشط في بيئة تتميز بعدم اليقين مما يؤدي إلى المخاطرة بالمشروع

[1]- مرجع سابق الذكر ، قواسمي رشيدة ص 160 ، 161.

الاقتصادي، فالابتكار يعتبر وسيلة لاختراق وتجاوز الدخول إلى عالم الأعمال. فالمقاول يقوم بتكسير الروتينيات، خلق أسواق جديدة،..الخ

2- خصائص المقاولاتية

تتميز المقاولاتية بعدة خصائص منها:

تتميز بالإبداع بأنها عملية إنشاء وخلق شيء جديد

يعتبر المقاول هو القائد الذي يقود العملية المقاولاتية لأنها تقدم منتجات جديدة حيث تتوقف هذه الأخيرة بنسبة قبولها في السوق تتسم المقاولاتية بالمخاطرة وبهذا تحتاج المقاولاتية من المقاول رسم خطة إستراتيجية حتى يضمن تحقيقها على ارض الواقع وبالتالي ضمان نجاح مشروعه

تهدف المقاولاتية إلى خلق الثروة والقيمة المضافة وخلق مناصب الشغل[1]

3- دور المقاولاتية في الاقتصاد و الديناميكية الاقتصادية

تسهم روح المبادرة ككل في تحقيق الثروة الاجتماعية للمجتمع من خلال إنشاء أسواق جديدة وصناعات جديدة وتكنولوجيا جديدة وأشكال مؤسسية جديدة ووظائف جديدة وزيادة صافية في الإنتاجية الحقيقية تؤدي الوظائف التي تخلقها ريادة الأعمال بدورها إلى التوزيع العادل للدخل، مما يؤدي إلى مستويات معيشة أعلى للسكان وبهذه الطريقة، تزداد الموارد المتاحة للحكومة أيضًا، وتنمو القاعدة الضريبية. وتمكن الضرائب الإضافية الحكومات من تحسين الخدمات الاجتماعية، مثل المستشفيات والمدارس، لتعزيز البنية التحتية والحفاظ على القانون والنظام

يصف الفوائد التي يمكن أن تحققها ريادة الأعمال للمجتمع، بما في ذلك الأفراد والأسروالمجتمع Benadeetal على النحو التالي :

فرص العمل: لا توفر ريادة الأعمال فرص العمل الحر فحسب، بل توفر أيضًا فرص عمل للآخرين، وغالبًا ما تكون وظائف أفضل. يوفر العمل الحر المزيد من الرضا الوظيفي والمرونة لقوة العمل، لقد خلق العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية حيث الوظائف نادرة في كثير من الأحيان، وهكذا يمكننا القول أن ريادة الأعمال توفر الاكتفاء الذاتي.

توليد الدخل ومشاكل اجتماعية أقل:تزيد أنشطة ريادة الأعمال الناجحة من مستوى دخل الشخص العادي، وكذلك مستوى المعيشة في المجتمع الأفراد الذين يبحثون عن فرص الأعمال عادة ما يخلقون الثروة من خلال ريادة الأعمال، هذه الثروة تلعب دورا كبيرا في تنمية الأمة إذا تم توظيف المزيد من الناس، يدفع المزيد من الناس الضرائب، مما يعني المزيد من الدخل للحكومة. يمكن لريادة الأعمال أيضًا اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي، وهو ما يمكن أيضًا أن يخلق المزيد من فرص العمل.

[1]- شقرون محمد، (2015)، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة "دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإبداع والمقاولاتية، جامعة تلمسان، الجزائر ص 25

تحدي شخصي: ريادة الأعمال هي مهمة صعبة، ولكن إذا نجحت المكافآت تستحق الجهد. يمكن أن تكون المكافآت لرائد الأعمال مالية وشخصية. يكتسب رجل الأعمال الرضا والثقة بالنفس عندما ينجح

التحسينات في الصناعة: تؤدي ريادة الأعمال إلى تطوير المزيد من الصناعات، خاصة في المناطق الريفية أو المناطق التي يوجد فيها عدد قليل جدًا من الأنشطة الاقتصادية. هذا لا يعني فقط المزيد من السلع والخدمات ولكن أيضًا منتجات ذات جودة أعلى، بسبب المنافسة الصحية بين الشركات المختلفة .

زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي: يمكن أن تؤدي المزيد من الصناعات إلى إنتاج أعلى بأسعار أقل. تشجع ريادة الأعمال استخدام المواد المحلية لإنتاج سلع تامة الصنع للاستهلاك المحلي، وكذلك للتصدير. تمكن ريادة الأعمال الدولة من إنتاج المزيد من السلع محليًا وبالتالي بناء قدراتها و مواردها ، ادا قمنا بتحويل موادنا الخام إلى سلع قابلة للاستهلاك، فإننا نضيف قيمة إلى منتجاتنا، مما يعني أنه يمكننا الآن الحصول على سعر أعلى بكثير للتصدير، مع توفير الوظائف في نفس الوقت تؤدي ريادة الأعمال إلى تطوير أسواق جديدة. إذا أنتجنا المزيد، يمكننا تصدير المنتجات التي لا تباع محليًا وهذا يعني أن منتجات الدولة يمكنها أيضًا دخول الأسواق الأجنبية من وقت لآخر ، فهي تعمل على تحسين من المناقشة أعلاه، نجد أن ريادة الأعمال تقدم العديد من المزايا للأفراد و المجتمع والاقتصاد ويخلق مكانًا أفضل للعيش فيه هذه المزايا تؤثر على بعضها البعض متشابكة لخلق تأثير مضاعف. يمكننا تطوير منتجات جديدة وفريدة من نوعها فعندما ننتج المزيد من السلع، يمكننا تقليل حاجتنا للواردات و تصبح لدينا سلع زائدة وفي نفس الوقت خلق المزيد من الوظائف. من جهة أخرى زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات . [1]

4- العوامل المؤثرة على مناخ الأعمال و المقاولاتية [2]

يتأثر مناخ ريادة الأعمال، الذي يعرف بأنه البيئة المطلوبة لزيادة عدد رجال الأعمال، بالعوامل البيئية مثل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتكنولوجية في البيئة التي يستمر فيها رواد الأعمال في العمل، بالإضافة إلى عوامل الشخصية التي تؤثر على ريادة الأعمال. وتختلف العوامل التي تؤثر على مناخ ريادة الأعمال من بلد إلى آخر. يمكن سرد هذه العوامل على النحو التالي :

- وجود بنية اجتماعية وثقافي
- هيكل إدارة الدولة
- تطوير القوى العاملة والأسواق المالية
- مستوى استخدام التكنولوجيا
- حجم نفقات البحث والتطوير
- الأهمية المعطاة للتدريب على ريادة الأعمال

[1]- T.Srinivasa Rao،(2000)، ENTREPRENEURIAL DEVELOPMENT. P 16

[2] مرجع سابق الذكر ، قواسمي رشيدة ، ص 171

- مهارات وقدرات ريادة الأعمال
- البنية التحتية القانونية للحياة التجارية

5- المقاولاتية و النمو الاقتصادي

زيادة على أن المقاول يقوم بإدخال ابتكارات جديدة إلى السوق، فانه يقوم أيضا بخلق فرص التي تسمح لجهات أخرى من الاستفادة من الابتكار فتطور الابتكارات يكون مصدر للتغيير التكنولوجي وبالتالي فهو في صالح تطوير النمو الاقتصادي (مثلا ابتكار تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومساهمتها في تطوير اقتصاد المعرفة) يفسر الفوارق الموجودة في مستوى القاعدة الصناعية أو الاقتصادية وكذا النمو الاقتصادي فالدراسات الاقتصادية أثبتت أن المقاولاتية تقوم بتطوير اقتصاديات الدول المتطورة وذلك لان المقاولين في هذه الدول يهتمون بالابتكار على عكس ما يحدث في الدول النامية حيث أن المقاولاتية لا يكون لها تأثير(كبير) على النمو الاقتصادي لان المقاولين تكون نشاطاتهم الاقتصادية مرتكزة على النشاطات قليلة القيمة المضافة وضعيفة الابتكار.

6- أهمية و أهداف المقاولاتية

*** أهمية المقاولاتية :**

تتمثل فيما يلي :

- الرفع من مستويات الإنتاج .
- زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها .
- إعادة التوازن للأسواق .
- تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة .
- تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها لتشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية بما يضمن بقائها في الأسواق
- وسيلة إعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم .
- تشكل متنفسا يسمح للمقاولين بالخروج من نموذج العمل المأجور الذي سيطر على الأذهان لفترة طويلة من الزمن وللجوء إلى العمل الحر.
- تشجيع المبادرة الفردية وازدهارها في أي مجتمع يتطلب العمل على غرس الرغبة في المبادرة ونشر روح المقاولاتية بين أفراده .

*** أهداف المقاولاتية :**

تختلف الوظيفة الأساسية للمقاولاتية حسب طبيعتها، بل حسب وجهة النظر داخلها، أي وجهات نظر المساهمين والعمال والإدارة والنقابات، من بين الأهداف التي تمارسها المقاولة، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

خدمة السوق: ويأتي ذلك بإنتاج سلع وخدمات متطابقة للطلب الفعلي، فال يمكن للمقاول أن تصمد في خصم المناخ الاقتصادي السائد إلا باعتبار خدمة السوق من مهام المركزية

تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح: الحصول على أرباح مالية وتعظيم الربح يعتبر بالنسبة للمقاولة أهم هدف يسعى لتحقيقه ويرى الكثير من الاقتصاديين أن الربح هدف مشروع ألن المنظم يتحمل المخاطرة، وبالتالي فإن الربح هو بمثابة مقابل مالي للمخاطرة، كما أن كل مساهم في المقاولة يحفزه الحصول على نسب من الربح الموزع على شكل مقاسم، فالمقاولة إذ لم تعد تجني أرباحا كافية،فإن المستثمرين المحتملين سينفرون من اسمائها المعروفة مما يكون خطر على نموها وانتشارها

المطلب الثاني : ثقافة المقاولاتية و المقاول [1]

ثقافة المقاولاتية

إن ثقافة المقاولاتية تعبر عن مجموع القيم والقناعات للأفراد والتي تقوم بتوجيه سلوكاتهم، و كذا توجه السلطات والمجتمع نحو المقاولاتية. فثقافة المقاولاتية تسمح داخل مجتمع ما من تطوير نسيج اقتصادي و صناعي متكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي فأهداف مبدأ المقاولاتية هي نشر ثقافة المقاولاتية داخل المجتمع، مرافقة المقاولين في تطوير نشاطاتهم الاقتصادية، مرافقة المؤسسات الاقتصادية في التطور وتحفيز عمليات الابتكار وخاصة في السنوات الأولى من حياتها فداخل مجتمع ما، ثقافة المقاولاتية تسمح بتحفيز الأفراد على إنشاء مؤسسات اقتصادية فالأفراد ستكون لهم ثقة في المستقبل، حب المخاطر والمغامرة، روح الابتكار والاستفادة من الفرص المتاحة في السوق من أجل خلق الثروة. فهذه الصفات (الناتجة عن نشر ثقافة المقاولاتية) تصبح منتشرة في أوساط المجتمع (المدارس،الجامعات، الأوساط السياسية والاقتصادية والمجتمع بمجمله). وبهذه الطريقة يمكن تطوير نسيج اقتصادي متكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة تشارك في خلق الثروة.

1- المقاولاتية والأهداف الاقتصادية: إن تكوين مؤسسات اقتصادية داخل دولة ما يعتبر من بين العوامل الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. فإنشاء مؤسسات جديدة يساهم في توجيه الموارد نحو أسواق جديدة)قطاع الطاقة الشمسية مثلا(. كما أن هذه المؤسسات تعتبر مصدر الابتكارات وكذا خلق مناصب شغل جديدة. فالمقاولاتية تعتبر من بين الركائز الأساسية من اجل تنويع النسيج الاقتصادي والصناعي، تحسين الإنتاجية، تطوير الابتكارات، الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية وفي الأخير، المساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع

2- تعريف المقاول [2]

(1730) ، اول من وضع مفهوما للمقاول ثم جاء جملة من باحثين المدرسة R.Cantillon يعتبر الاقتصادي

[1] مرجع سابق الذكر ، قواسمي رشيدة ص 163 ، 164

[2] مرجع سابق الذكر ، قواسمي رشيدة ص 161 ، 162

، وكذلك كانTrade"1890 و")1803-1829 (JB.Sayوبعدها "Turgot"1776 التقليدية الفرنسية أمثال Schumpeter"1934 "Baumal" 1921 "Knight"الموضوع محل اهتمام المدرسة النمساوية منهم Casson" 1982.و " Kirzner".1973 "وكذا أعمال كل من 1968 "Mises"1949-1985و

المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين البيئة. "Cantillon ":حيث عرفه المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، ويتحمل اللايقين في"Knight": في حين عرفه ديناميكية عمل السوق من جهة أخرى نجد أن كلمة المقاول ظهرت في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل والذي معناه :باشر، التزم، تعهد، وبالنسبة للغة الانجليزية فانه تستعمل نفس الكلمة وقد عرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس ،للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية .Entrepreneur و entreprendre كلا من المصطلحين

من جهة أخرى اعتمدت بعض الدراسات التي تطرقت إلى موضوع المقاول على أسلوبين لتعريف المقاول و هما :

الأسلوب الوظيفي:

وهو يرتكز على أعمال المقاول وسلوكه ووظائفه وهذه الطريقة تعرف المقاول على حسب سلوكياته وأفعاله، حيث أنها تصف وظائف المقاول التي على أساسها يتم تحديد المقاول من غيره

الأسلوب الوصفي:

هو الذي يصف المقاول في حد ذاته أي صفاته وخصائصه. والفرق بينهما أن النظرة الوظيفية هي أكثر واقعية من النظرة الوصفية التي تميل إلى التجريد والمثالية .

ومن خلال التعاريف السابقة. يمكن استخلاص تعريفا واضح وبسيط للمقاول وذلك كالتالي: المقاول هو الشخص الذي لديه فكرة ويسعى لتجسيدها على ارض الواقع، ولديه القدرة والإرادة على تحدي جميع الصعوبات التي تواجهه من اجل خلق مشروعه ويتصف هذا الأخير بالجرأة، الثقة بالنفس، الإبداع، تحمل المخاطر

3- صفات رائد الاعمال [1]

يتميز رائد الأعمال عن غيره بمجموعة من الميزات سنقوم بذكرها على النحو التالي :

منضبط: يركز هؤلاء الأفراد على جعل أعمالهم تعمل، وإزالة أي عوائق أو الهاءات لأهدافهم. فهم لديهم استراتيجيات شاملة ويحددون كيفية لإنجازها. إن رواد الأعمال الناجحين منضبطون بما يكفي لاتخاذ خطوات كل يوم نحو تحقيق أهدافهم .

واثقون**الثقة:** لا يطرح رجل الأعمال أسئلة حول ما إذا كان يمكنهم النجاح أو ما إذا كانوا يستحقون النجاح ،انهم سيجعلون أعمالهم تنجح فهذه الثقة إذا قلنا عنها الزائدة فهي ميزة من ميزات رواد الأعمال

[1] - L. PRAKASH KANNAN،(2018 – 2019)، ENTREPRENEURSHIP DEVELOPMENT. P 4

منفتحين: يدرك رواد الأعمال أن كل حدث وموقف يمثل فرصة عمل يتم إنشاء الأفكار باستمرار حول سير العمل والكفاءة ومهارات الأشخاص والأعمال التجارية الجديدة المحتملة. لديهم القدرة على النظر في كل شيء حولهم وتركيزه نحو أهدافهم

كاتب ذاتي: يعرف رجال الأعمال أنه إذا كان هناك شيء يجب القيام به، فيجب عليهم أن يبدأ بأنفسهم. فهم استباقيون لا ينتظرون شخصًا يمنحهم الإذن. فيقومون بتحديد المعلمات والتأكد من أن المشاريع تتبع هذا المسار

الإبداع: أحد جوانب الإبداع هو القدرة على إقامة روابط بين الأحداث أو المواقف التي لا تبدو ذات صلة. غالبًا ما يتوصل رواد الأعمال إلى حلول تكون عبارة عن تجميع عناصر أخرى

ينظرون إلى الهزيمة كفرصة للنجاح. فهم عازمون على إنجاح كل **التصميم:** رجال الأعمال لا يحبطهم هزيمتهم مساعيهم، لذلك سيحاولون المحاولة مرة أخرى حتى تنجح. لا يعتقد رواد الأعمال الناجحون أنه لا يمكن فعل شيء ما

مهارات الناس القوية: يمتلك صاحب المشروع مهارات اتصال قوية لبيع المنتج وتحفيز الموظفين. يعرف معظم رواد جيدون للغاية في إبراز فوائد الأعمال الناجحين كيفية تحفيز موظفيهم حتى تنمو الأعمال بشكل عام. انهم موقف وتدريب الآخرين على نجاحهم

أخلاقيات العمل القوية: غالبًا ما يكون رجل الأعمال الناجح هو أول شخص يصل إلى المكتب وآخر من يغادر عقلهم باستمرار على عملهم، سواء كانوا داخل أو للتأكد من أن النتيجة تلبي توقعاتهم، سيأتون في أيام إجازاتهم خارج مكان العمل.

يحبون عملهم بصدق. وعلى استعداد لوضع **العاطفة:** الشغف هو السمة الأكثر أهمية لرجل الأعمال الناجح. انهم تلك الساعات الإضافية لإنجاح الأعمال لأن هناك فرحة تمنحها أعمالهم تتجاوز المال. رجل الأعمال الناجح سوف يقرأ ويبحث دائمًا عن طرق لتحسين الأعمال[1].

المطلب الثالث : الابتكار

1- مفهوم وتطور إدارة الابتكار والإبداع داخل المؤسسات الاقتصادية

إن فكرة الإدارة الحديثة مل تعد تعتمد على الطريقة التقليدية إنما أصبح يميزها الإبداع والابتكار في مختلف القطاعات، وتعتبر إدارة الابتكار والإبداع حدث الساعة، لذا ينظر إليها على أهنا التطبيق العملي للاختراعات وهي تتسم بأنها صيغة للأفكار الجديدة كما يعد الابتكار والإبداع كليهما مهم خاصة في مجال الأعمال والمؤسسات،حيت أن الطرق القديمة و التقليدية لم تعد تنفع لدا كان لابد من وجود بدائل مبتكرة لتطوير المؤسسة والنهوض بها، وضمان بقائها واستمرارها لتكون مؤثرة ومنافسة في مجال عملها،وأصبحت الطاقات البشرية إخلال(المبدعة) أهم وأنفع من الطاقات العاملة فقط .

[1] مرجع مكرر ، قواسمي رشيدة ص 162 ، 163

مفهوم الابتكار والإبداع

اهتم كتاب الإدارة خلال السنوات الأخيرة بمفهوم الابتكار والإبداع، ولا شك أن هذا الاهتمام يعود الى أهمية هذا الموضوع، لكونه ظاهرة معقدة المضامين ومتعددة الأبعاد تمس جميع الميادين، وكما يقول(الكسندرروشكا) "إن الابتكار والإبداع عملية معقدة جدا،ذات وجوه وأبعاد متعددة

تعريف الابتكار والإبداع

يرى(جيل فورد) أن **الابتكار** هو «تفكير تغييري"، كما يعرف(شتاين)الابتكار بأنه هو "العملية إلي ينتج عنها عمل جديد مقبول أو ذو فائدة أوٍ مرض لدى مجموعة من الناس ويعرف(روجرز)الابتكار بأنه "ظهور إنتاج جديد ناتج عن تفاعل بين الفرد والمادة المنجزة ، و يمكن تعريف الابتكار أيضا بأنه توجيه القدرات العقلية وتسخريها في إيجاد فكرة جديدة، ويمكن تطبيقها[1].

والابتكار أيضا هو" إبداع يتحول إلى منتج حقيقي ملموس يكتسح الأسواق". إذن الابتكار هو «قدرة عقلية يحاول فيها الإنسان أن ينتج (فكرة ، وسيلة ، أداة ، طريقة) ا للمجتمع لم تكن موجودة من قبل أو تطوير رئيسي هلا دون تقليد، بما يحقق نفع "وبالتالي الابتكار هو إيجاد شيء جديد مل يسبق استحداثه من قبل" أو "تطوير شيء موجود أصالً من خلال إعادة تصنيعه وهيكلته بطريقة جديدة ومختلفة تماما عن القديمة كما جيب أن تتماشى مواصفات الابتكار مع متطلّبات المستهلك للمنتج الجديد، ويكون ذلك من خلال استغلال المنتجات المتوفرة الأسواق والمجتمع أو الحكومات بفعالية أعلى .

أما **الإبداع** فهو "إدخال عنصر جديد في مكان جديد لتأدية وظيفة جديدة بهدف الحصول على نتائج أفضل" ويعرف الإبداع كذلك بأنه "عميلة تؤدي إلى حلول، وأفكار ومفاهيم وأشكال فنية، ونظريات، ومنتجات تتصف بالتفرد والحداثة" و تتطابق شروط الابتكار على المبتكر إذا أجاب على تساؤلات ليست مألوفة أو مل يتم طرحها من قبل. أما المبدع هو "شخص لديه أفكار جديدة يضعها على ورق في شكل تصميمات أو حتى أشعار وقد يكتفي بالحلم"، أما المبتكر فهو الذي يمتلك أفكار جديدة وإبداعية، ولكنه لا يكتفي بكتابتها على الورق، بل يغامر في تنفيذها طبق مخطط زمني دقيق فالشخص المبتكر هو "الشخص الذي يمتلك صفات الشخصية الابتكارية ويسعى لتحقيق حلمه وتحويله إلى شيء حقيقي ملموس، يمكن الاستفادة منه ويعود بالنفع عليه وعلى المجتمع ". ولكي يكون الشخص مبتكرا البد من أن يتمتع بعدة صفات أبرزها المبادرة والريادة الدافعية للإنجاز ، الإحساس بالمسؤولية، التفكري الإيجابي،المقدرة على التشارك والتفاعل مع الآخرين، الإصرار والمثابرة، الطموح والهمة العالية، الثقة بالنفس والشعور بالقدرة على تحقيق إنجاز ما[2].

1- نجم عبود نجم، إدارة الابتكار)المفاهيم والخصائص والتجارب ، الحديثة(، ط 1 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، .01- الأردن 3112[1] ، ص 16-17

2- بيطاط نو رالدين، بوالزليفة صابر، أليات تدعيم وتنمية الابتكار والإبداع كأداة لاستدامة المشاريع المقاولاتية،جامعة الحاج لخضر- باتنة؛ الجزائر. مجلة اقتصاديات المال و الاعمال ، ص 175-197

2- التمييز بين الابتكار والاختراع

الابتكار هو القدرة على تطوير فكرة أو عمل أو تصميم أو أسلوب أو أي شيء آخر بطريقة أفضل وأكثر استخداما و جدوى و هنالك لبس كبير بين الابتكار و الاختراع عند عموم الناس ، فالابتكار هو ما اشرنا له سابقا أما الاختراع فهو إيجاد الفكرة أو التصميم أو الأسلوب من العدم ، بحيث انه لم يكن له مثيل من قبل ، و ليس شرطا أن يكون الاختراع قابل للتنفيذ فادا ما عدل عليها و أضيف لها تحسينات تسمى هده الإضافات بالابتكار.

كذلك :

الاختراع: ابتكار مقصود هادف، خلاف الابتكار الذي ينطوي على لمحة الإشراف المفاجئ، أما الابتكار يحول الاختراع إلى منتج ، و قد يأخذ وقتا طويلا عكس الاختراع الذي يأخذ وقتا قصيرا ، أما التغيير فهو سلوك أو أفكار جديدة تعتمدها المنضمة و قد تكون مختلفة ومتباينة عن تلك السائدة و الجاري العمل بها أو استخدامها و هي تتسم بالشمولية والاستمرارية و من تم فهو يختلف عن الابتكار من حيت المخاطر و التكلفة التي قد تكون باهظة (مرتفعة) في الابتكار ، و بالتالي فهما مكملان لبعضهما ، أما بالنسبة إلى **التجديد** فهو استبدال عنصر قديم بعنصر جديد في نفس المكان ليؤدي نفس الوظيفة.

3- الابتكار و النمو الاقتصادي

مع مرور الوقت تزداد الحاجة للابتكار وللإبداع، إذ أننا نعيش في عالم يتلاحق فيه النمو وتزداد المتغيرات مما يستوجب على الجميع إدراك متطلبات التطور في الحاضر والمستقبل. وبما أن عناصر التغيير معقدة ومتشابكة، يجب علينا أن ندرك جيدًا أنه لا يتم بصورة فردية أو بشكل جزئي، بل يجب أن ينطلق في إطار متكامل ومحدد بدقة علمية ومنهجية. و"الابتكار والإبداع" في المنظمة حاجة ضرورية وأساسية فرضتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ويلعب الابتكار دور هام في بقاء المنظمات وتطورها في ظل التحديات العالمية، ويُعتبر الابتكار ضرورياً جداً لغايات الحفاظ على البقاء ضمن عالم المنافسة، كما انه يساعدها على مواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات المستقبل ولقد أصبح موضوع الإبداع والابتكار ضرورة ملحة خاصة في ظل هذه التحديات المتنامية التي انبثقت من ظاهرة العولمة والتغيرات التقنية المتسارعة والتطور الحاصل في ثروة المعلومات، كما أن المؤسسات والمنظمات التي تريد التميز والصدارة والقدرة على المواجهة هي التي تتميز، وتكون قادرة في خلق عنصر الإبداع والابتكار.

4- أهمية الابتكار[1]

- يُساهم الابتكار في التنمية والاقتصاد، ويلعب دوراً كبيراً في تطويرهما
- خلق فرص عمل جديدة
- استحداث أسواق بواسطة ما تمّ ابتكاره من منتجات

[1] مرجع سابق الذكر ، بيطاط نورالدين ، بوزليفة صابر 180

– رفع مستوى الإنتاجية
– المساهمة في رفع مستوى الثروات الوطنية وتنميتها
– القدرة على تقليل التكاليف وخفض النفقات من خلال التوصّل إلى خدمة أسرع ذات جودة أفضل
– تحقيق الرضا والثقة بالنفس لدى المبتكر
– يُحقّق منافع مادية للمبتكر. الحصول على النفع المعنوي

5- مراحل الإبداع والابتكار: [1]

اختلف العديد من العلماء والمفكرين حول تحديد مراحل العملية الإبداعية والإبتكارية، حيث تم اقتراح العديد من النماذج والمراحل في هذا الصدد، ونذكر أهمها فيما يلي :

هناك من حدد مراحل العملية الإبداعية والإبتكارية في :

* مرحلة التأسيس
* مرحلة التخطيط
* مرحلة التنفيذ
* مرحلة المراقبة والتحكم
* مرحلة إنهاء المشروع

وهناك من حدد أيضاً مراحل العملية الإبداعية في 03 مراحل هي :

مرحلة جمع المعلومات: حيث يقوم المبدع بجمع معلوماته اللازمة لحل المشكلة وكل ما يتعلق بها

مرحلة التحليل وبدء الإبداع: يقوم المبدع بتحليل المعلومات التي تم جمعها، والبدء بإطلاق الأفكار الكثيرة

مرحلة التحقيق والتنفيذ: يبدأ المبدع بتنفيذ أفكاره على أرض الواقع، سواء كانت أفكاره قائمةً على ما هو عمليّ يمكن تطبيقه أوقائمةً على أفكارٍ أدبية يمكن إنتاج عمل درامي مبدع ومميّز منها. وهناك من حددوا مراحل إنجاز المشاريع حتى تكون ريادية في07 مراحل تتمثل أساسًا في:

مراحل إنجاز المشاريع: تتمثل في

المرحلة الأولى(تحديد الهدف): أي الغاية التي تسعى إليها من أجل إنشاء هذا المشروع، وهل تم اختيار فكرة المشروع المناسبة لك، مدى الاستعداد والرغبة لأداء هذه الفكرة، كذلك هل لديك قدرة شخصية لإدارة هذا المشروع من خلال الخبرات الفنية، معلومات ومعرفة سابقة، تدريب سابق، مهارات إدارية وسلوكية في التعامل مع الآخرين.

[1]– رمضان الشيخ، الاستراتيجيات العملية لتعلم الإبداع والابتكار، بوك سيتي للنشر والتوزيع، 2009 ، ص 109

المرحلة الثانية(دراسة جدوى مبدئية لفكرة المشروع): وهذا يتم من خلال دراسة حاجات السوق والمشروعات المشابهة، مراحل عمليات أنشطة المشروع، هل يحقق المشروع فائدة لك وللمجتمع، هل فكرة المشروع واعدة بالنجاح

المرحلة الثالثة(هل يتوفر التمويل المالي): وهذا يتم من خلال معرفة ما لديك من قدرات مالية للقيام بالمشروع أو الاستعانة بمصادر تمويلية أخرى تساعد على نجاح فكرة المشروع

المرحلة الرابعة(إعداد دراسة الجدوى التفصيلية) وهذا يتضمن :

- **دراسة بيئية:** هل المشروع يتوافق مع البيئة
- **دراسة تسويقية:** هل المشروع يسد حجم معين من الطلب على المنتج
- **دراسة فنية:** هل المشروع قادر على سد الفجوة على الطلب في السوق وماهي الخدمات وأية أساليب تكنولوجية وفنية
- **دراسة مالية:** هل ميزانية المشروع المالية قادرة على تغطية تكاليف الإنتاج
- **دراسة اقتصادية:** هل سيحقق المشروع هامش الربح المعقول بالإضافة للتكاليف
- **دراسة اجتماعية:** هل سيحقق المشروع عائد اً اجتماعيًا يعود بالنفع على المجتمع المحلي أ والمستهلك[1]

المرحلة الخامسة(إعداد برنامج زمني للمشروع): ويتم ذلك من خلال ما يلي :

- وضع خطوات وأولويات تفصيلية لأعمال وأنشطة المشروع
- إعداد الموقع وتجهيزه بالمواصفات المطلوبة
- تحديد الفترات الزمنية لإنجاز الأعمال
- تحديد تكاليف كل عمل أو نشاط

المرحلة السادسة(التنفيذ والتجهيز): وهي المرحلة التي تتعلق بالكيفية التي يتم بها إنشاء المشروع وتجهيزه وكذلك تنفيذه بالشكل المناسب للقيام بالإنتاج المطلوب، وهذا يتم كما يلي :

- شراء وتركيب الآلات والمعدات
- اختبارا ت التشغيل والإنتاج
- التسويق والبيع

المرحلة السابعة(المتابعة والتقييم): إن هذه المرحلة تتعلق بمتابعة كم تم إنجازه من الأعمال ومعرفة ما تم التوصل إليه

وفق ما خطط له، وتكون على النحو التالي :

- من حيث الأعمال
- من حيث الزمن
- من حيث الإنفاق
- من حيث نسبة التنفيذ وهل توجد مشكلة
- من حيث التصحيح للتأكد من تحقق هدف المشروع

[1]– رمضان الشيخ، الاستراتيجيات العملية لتعلم الإبداع والابتكار، بوك سيتي للنشر والتوزيع، 2009 ، ص 109

6- متطلبات تفعيل الابتكار والإبداع في المؤسسات الاقتصادية [1]

يجب على المؤسسات دعم وتشجيع الإبداع وذلك من خلال توفير الظروف المناسبة لزيادة النشاط الإبداعي ونبرز فيما يلي أهم الممارسات التي يجب على المؤسسة التركيز عليها :

- **دعم المنظمة:** إن تشجيع المشرفين يبرز الإبداع، ولكن الإبداع حقيقة يدعم حينما يهتم به قادة المنظمة الذين عليهم أن يضعوا نظاما أو قيما مؤكدة لتقدير المجهودات الإبداعية واعتبار أن العمل المبدع هو قمة الأولويات، كما أن المشاركة في المعلومات وفي اتخاذ القرارات والتعاون من القيم التي ترعى الإبداع

- **التسيير والتنظيم:** إن المناخ التنظيمي يرفع من أداء المنظمات ويخلق ظروف مناسبة تشجع وتحفز المبدعين. ومن أهم العوامل التي تعمل على ذلك

- مرونة التنظيم وقدرته على التكيف مع المتغيرات البيئية

طبيعة العمل: فالأعمال الروتينية تقضي إلى السأم والملل وعدم الإبداع، بينما الأعمال الحيوية تثير التحدي لدى الفرد وتدفعه إلى التفكير الخلاق، فقد كشفت دراسة على أن درجة التحدي التي توفرها وظيفة الفرد أمامه تلعب دورا واضحا في التأثير على مستويات الإبداع لديه، على أن لا تفوق درجة التحدي إمكانيات الفرد وقدراته مما يؤثر عليه سلبا

- **نظام المعلومات:** يجب إقامة نظام معلومات مرن وديناميكي يهتم بمصادر المعلومات التكنولوجية التنافسية والتجارية التي تدفع الإبداع وتعطي للمؤسسة حضور دائم على كل المستويات خاصة مع مراكز البحث العلمي والمنافسين الآخرين والبيئة التكنولوجية

- **الحرية:** أي إعطاء الحرية للأفراد داخل المنظمة في عملية اتخاذ القرارات، مما يزيد من درجة ولاءهم للمنظمة ويشجعهم على العمل أكثر والإبداع والتميز

- **البحث والتطوير:** لقد ازداد الوعي بهذا الجانب مؤخرًا، حيث أصبحت المنظمات التي تمتلك إمكانيات وقدرات جيدة تهتم بهذه الوظيفة وتصنع لها مكانة في الهيكل التنظيمي

- **توفير الموارد البشرية وحسن استغلالها:** إن من أهم العناصر التي تساعد المنظمة على القيام بعملية الإبداع هو توفير الموارد البشرية اللازمة، وذلك يتطلب التركيز على النقاط التالية :

- التوظيف المباشر أو تكوين وتطوير الأفراد الذين لديهم الكفاءات والقدرات الإبداعية اللازمة
- توفير نظم الحوافز المادية والمعنوية الضرورية لتشجيع هؤلاء الأفراد
- تسهيل مساهمة الأفراد في اتخاذ القرارات

1- شريف غياط، زدوري أسماء، تنمية وتدعيم الإبداع في المنظمات. الملتقى العلمي الدولي: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة 08 ماي1945 قالمة ، 12 ، 13 ماي 2010

7- **الثقافة الإنسانية:** إن الثقافة الإنسانية تتلخص في التركيز على دمج الأدوار والمشاعر بحيث يشعر الفرد العامل داخل المنظمة بأنه جزء لا يتجزأ من الكل وان الكل جزء لا يتجزأ منه وبالتالي فغن خلق ثقافة إنسانية تتفق مع الإبداع تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها المنظمة

8- فرق العمل: إذ تساعد على صقل مهارات التفكير الإبداعي وتبادل الخبرات ويكون ذلك من خلال

- الرغبة الأكيدة للعضو على تحقيق أهداف الفريق
- مبادرة كل عضو إلى مساعدة الآخرين وخاصة في الظروف الصعبة
- ضرورة تعرف كل عضو على المعلومات المتخصصة التي يحضرها الأعضاء الآخرون للنقاش

هذه المواقف التاريخية تؤكد أن كل فكرة مبدعة تحمل داخلها مفتاح النجاح لشخص ما ولشركة ما، وأن هذا الشخص وتلك الشركة هما اللذان يمتلكان الجرأة على تحويل هذه الفكرة المبدعة إلى ابتكار. فالنجاح والجرأة هما سبب ونتيجة معا.

المبحث الثاني : الابداع و الابتكار كمحور للمقاولاتية

المطلب الاول : المقاولاتية من منظور الابتكار

المقاولاتية من منضور الابتكار :

المقاولاتية من منظور الابتكار: بالنسبة لبعض الاقتصاديين يعتبرون أن المقاولاتية هي حلقة ضائعة بين الفكرة وتجسيد الفكرة، فقد ركز شومبيتر من خلال نظريته " **التفكيك الخلاق**" على دور الابتكار في العملية المقاولاتية، رغم أنه لا يوجد إجماع حول مفهومه، إلا أن هناك مفهوم ضيق ومفهوم واسع للابتكار ، فالمفهوم الضيق يعرف الابتكار على أنه مرتبط بالجوانب التكنولوجية، والعيب في هذا المنظور هو تضييق صور ونماذج المقاولاتية، لأن القليل من المقاولين يمكنهم ربطهم بهدا التعريف الضيق للابتكار

1- اهمية الابتكار و الابداع داخل المؤسسات

أهمية الابداع والابتكار: الإبداع و الابتكار (على إختلافهما) هما من الأدوات الأساسية في تطوير الأعمال و المؤسسات فالإبداع قد يثري الشركة أو المنتج أو الخدمة بأفكار تعطي ميزة تنافسية تزيد المبيعات. أما الإبتكار فإنه كفيل بخلق ثورة في المنتجات أو الخدمات التي تطرحها الشر كة من خلال إعادة تصميم بيئة العمل الحالية لإدخال تعديلات على المنتج أو إبتكار منتج جديد من المواد و الأدوات الموجودة أصلا

لقد بينت الدراسات والأبحاث الاقتصادية أن عملية الإبداع والابتكار هي عملية استراتيجية هامة للاقتصاد، لأنها تحرك النشاط الاقتصادي وتمنحه نفسا قويا، فرواد الأعمال الصغيرة والمتوسطة هم من يبتكرو ن في المنتجات والخدمات ويساهموا في إيجاد فرص عمل جديدة وعدد كبير من الأعمال وعليه أصبحت معظم الاقتصاديات تمنح فرصا لتشجيع رواد الأعمال نحو ابتكار منتجات وخدمات تدفع باقتصادها نحو النمو وتعتبر عمليتي الإبداع والابتكار

المحرك الرئيسي للنشاط المقاولتي، لأنه في الواقع تسعى المؤسسات لكسر الروتين والخروج من حالة المنافسة التامة وكسب ميزة تنافسية للحصول على مكانة وحصة هامة في السوق، فتعتمد البحث

والتطوير اللذان يرتكزان على عمليتي الإبداع والابتكار

2- تصنيف الابتكار حسب نمط النشاط في المؤسسة

الابتكار في الإنتاج: يظهر الابتكار في كل مجالات الإنتاج، فقد يتمثل في خلق مشروع جديد أو إعادة تشكيل منتوجات كانت موجودة بطريقة متطورة أو مختلفة، بحيث يعرض المنتج خصائص جديدة على الزبائن مزايا جديدة

الابتكار في اساليب الإنتاج: يمكن صنع المنتوج بتكنولوجيا جديدة، أو سيرورة إنتاج غير معروفة، فقد يتجسد الابتكار في شكل تجهيزات جديدة للإنتاج، أو إدخال مادة أولية مختلفة، أو تنسيق جديد بين مختلف التجهيزات

الابتكار التنظيمي: يمكن للابتكار أن يحول التنظيم إلى تنظيم يستجيب بسرعة لتدفقات الطلب وتقليص التخزين في آن واحد، يؤدي إلى تشجيع العمل الجماعي ويضمن مرونة كبيرة في إنجاز المهام .

الابتكار في التوزيع: يمس الابتكار في التوزيع كل العناصر التجارية للمؤسسة، وكذا النقل والمستودعات وغيرها.

الابتكار في الخدمة : هو اما تقديم خدمة جديدة او تحسين كبير في خدمة سابقة من ناحية الممارسة و التطبيق

المطلب الثاني / العوامل و المتطلبات لتفعيل و نجاح الابتكار داخل المؤسسات

1- العوامل المساعدة على الابتكار في المؤسسات [1]

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على مستويات الابداع ولابتكار في المؤسسة منها

الخصائص الشخصية: تلعب الخصائص الشخصية دورا مهما للفرد المبتكر، فهم يتميزون بمجوعة من السمات تختلف عن غيرهم أهمها

- حب الاطلاع
- يتحدون الطرق التقليدية لأداء الأشياء
- يفضلون النظر إلى أبعد من الإطارات المرجعية والتفكير
- يأتوا بتصورات جديدة في طرق مواجهة المشاكل والفرص

مجموعة العوامل التنظيمية: وتتمثل هذه العوامل فيما يلي

القيادة : تعتبر طبيعة القيادة من أهم العوامل التي تؤثر في القدرة الإبداعية للمؤسسة بحيث المؤسسات التي لها قادة يتمتعون بالصفات القيادية الكفأة ، و تعمل على تحفيز المشاركة تكون فيها القدرة على الإبداع عالية

الهيكل التنظيمي : يؤثر الهيكل التنظيمي تأثير مباشر على مستوى القدرة على الإبداع في المؤسسة ، و ذلك من خلال الطريقة التي يتم بموجبها تنظيم المؤسسة سواء كانت بطريقة لا مركزية أو مركزية

ثقافة المؤسسة : تشكل ثقافة المؤسسة كمؤثر على القدرة الإبداعية ، و أصبح شيء مؤكد عند المختصين أن التغيير التنظيمي يشمل على التغيير الثقافي

البيئة الاجتماعية والسياسية: التفاعل القائم بين الفرد والمجتمع هو الذي يحدد شخصية الفرد المبتكر و تطور سلوكه، وينطلق هذا التفاعل على مستوى الأسرة التي تشكل البيئة المؤثرة الأولى للفرد المبتكر، ثم يأتي بعدها دور المؤسسات والمنظومات التعليمية والثقافية في تحفيز الفرد على الاهتمام بالإبداع والابتكار من خلال وسائل التربية والتوجيه الثقافي والحوافز

مؤسسات البحث والتطوير في المجتمع:تلعب مراكز البحث والجامعات دورا مهما في تشجيع البحث من خلال خلق وتعزيز مكانة الباحثين المتميزين والمبتكرين في المجتمع، وتنقسم هذه المؤسسات إلى :

الهياكل العمومية: وتشمل مؤسسات البحث والتطوير التابعة للدولة و مديريات البحث التطبيقي في المؤسسات الاقتصادية العمومية، و تضم المخابر العلمية في الجامعات، مراكز البحث التطبيقي الجهوية والوطنية

[1] صندرة سايبي، " الابداع والابتكار في المؤسسات الاقتصادية واقع وتحديات المؤسسات الجزائرية مجلة العلوم الانسانية عدد42 ، ديسمبر 2014 مجلد أ ، ص 115،306

الهياكل الخاصة: وتشمل مقاولات القطاع الخاص والتي تنشأ هياكل البحث، الاختراع والابداع التكنولوجي، بالاضافة إلى المبدعين الأحرار ذوي المواهب والقدرات الابداع

نظام براءة الاختراع: كما يلعب نظام براءة الحقوق الفكرية وبراءة الاختراع دورا فعالا في إيجاد البعد المؤسسي لحماية حقوق المبتكرين والمؤسسات الابتكارية

التمويل اللازم: حيث يلعب وجود رؤس الأموال وآليات الدعم المالي دورا مهما، خاصة ما يتعلق بالابتكارات ذات المخاطر العالية جدا

اما على مستوى المؤسسة لابد من :

الاعتراف بالفروقات الفردية في المؤسسة وضع هيكل تنظيمي يشجع حرية التفكير و تنمية روح المبادرة و المشاركة و احترام افكار العمال

– متابعة و مكافأة الأفراد لأفكارهم الإبداعية ، و ذلك من خلال حوافز مادية و معنوية

– تطور تكنولوجيا المعلومات و الذي انعكس إيجابا على أنشطة الإبداع و التطوير حيث تساهم الإنترنت مثلا في تقديم خدمات في مجال التصاميم و التحسين و غيرها في مختلف المؤسسات

– البحث و التطوير و الذي يتعلق بتلك المجهودات الموجهة نحو زيادة المعرفة العلمية، و إستخدامها في تطبيقات جديدة في النشاط الإنتاجي، مما يعمل على تحقيق الإبداع في المنتجات و الأساليب

2– متطلبات تفعيل الابتكار في المؤسسات [1]

يجب على المؤسسات دعم وتشجيع الإبداع وذلك من خلال توفير الظروف المناسبة لزيادة النشاط الإبداعي ونبرز فيما يلي أهم الممارسات التي يجب على المؤسسة التركيز عليها :

دعم المنظمة: إن تشجيع المشرفين يبرز الإبداع، ولكن الإبداع حقيقة يدعم حينما يهتم به قادة المنظمة الذين عليهم أن يضعوا نظاما أو قيما مؤكدة لتقدير المجهودات الإبداعية واعتبار أن العمل المبدع هو قمة الأولويات، كما أن المشاركة في المعلومات وفي اتخاذ القرارات والتعاون من القيم التي ترعى الإبداع

التسيير والتنظيم: إن المناخ التنظيمي يرفع من أداء المنظمات ويخلق ظروف مناسبة تشجع وتحفز المبدعين. ومن أهم العوامل التي تعمل على ذلك :

– مرونة التنظيم وقدرته على التكيف مع المتغيرات البيئية

– طبيعة العمل: فالأعمال الروتينية تقضي إلى السأم والملل وعدم الإبداع، بينما الأعمال الحيوية تثري التحدي لدى الفرد وتدفعه إلى التفكير الخلاق، فقد كشفت دراسة "هينزن" على أن درجة التحدي التي توفرها وظيفة الفرد أمامه تلعب دورا واضحا في التأثير على مستويات الإبداع لديه، على أن لا تفوق درجة التحدي إمكانيات الفرد وقدراته مما يؤثر عليه سلبا.

[1]– مرجع مكرر ، بيطاط نورالدين ، بوزليفة صابر ص 191 ، 192

نظام المعلومات: جيب إقامة نظام معلومات مرن وديناميكي يهتم بمصادر المعلومات التكنولوجية التنافسية والتجارية التي تدفع الإبداع وتعطي للمؤسسة حضور دائم على كل المستويات خاصة مع مراكز البحث العلمي والمنافسين الآخرين والبيئة التكنولوجية.

الحرية: أي إعطاء الحرية للأفراد داخل المنظمة يف عملية اتخاذ القرارات، مما يزيد من درجة والأهم للمنظمة ويشجعهم على العمل أكثر والإبداع والتميز

البحث و التطوير : لقد ازداد الوعي بهدا الجانب مؤخرا ، حيت أصبحت المنضمات التي تملك إمكانيات و قدرات جيدة تهتم بهده الوظيفة و تصنع لها مكانة في الهيكل التنظيمي .

توفير الموارد البشرية وحسن استغلالها: إن من أهم العناصر التي تساعد المنظمة على القيام بعملية الإبداع هو توفري الموارد البشرية اللازمة، وذلك يتطلب التركيز على النقاط التالية :

– التوظيف المباشر أو تكوين وتطوير الأفراد الذين لديهم الكفاءات والقدرات الإبداعية اللازمة.

– توفري نظم الحوافز المادية والمعنوية الضرورية لتشجيع هؤلاء الأفراد.

– تسهيل مساهمة الأفراد في اتخاذ القرارات.

الثقافة الإنسانية: إن الثقافة الإنسانية تتلخص يف التركيز على دمج الأدوار والمشاعر بحيث يشعر الفرد العامل داخل المنظمة بأنه جزء لا يتجزأ من الكل وان الكل جزء لا يتجزأ منه.

وبالتالي فغن خلق ثقافة إنسانية تتفق مع الإبداع تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها المنظمة.

فرق العمل: إذ تساعد على صقل مهارات التفكير الإبداعي وتبادل الخبرات ويكون ذلك من خلال :

– الرغبة الأكيدة للعضو على تحقيق أهداف الفريق

– مبادرة كل عضو إلى مساعدة الآخرين وخاصة في الظروف الصعبة

– ضرورة تعرف كل عضو على المعلومات المتخصصة التي يحضرها الأعضاء الآخرون للنقاش

هذه المواقف التاريخية تؤكد كل فكرة مبدعة تحمل داخلها مفتاح النجاح لشخص ما و لشركة ما ، و هذا الشخص و هذه الشركة هما اللذان لهما الجرأة عل تحويل هذه الفكرة المبدعة إلى ابتكار ، فالنجاح و الجرأة هما سبب و نتيجة معا .

3- بعض التجارب الدولية في المقاولاتية و الابتكار

*** التجربة الفرنسية :**

إنشاء المؤسسات

منذ سنة 2003 ،أظهر فرنسيون اهتماما متزايدا في مجال المقاولاتية، وهي الظاهرة التي زادت في 2009 بشكل ملحوظ، وقد عرفت الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و 2010 سجل زيادة الأكبر في انشاء المؤسسات. ومن ثم فإن عدد انشاء المؤسسات قد تظاعف ثلاث مرات تقريبا بين عامي 2002 و 2010 ،أي بزيادة قدرها 54 ٪ بين عامي 2002 و 2008 بنسبة نمو بلغت 88 ٪بين عامي 2008 و2010.

هذا النمو غير المسبوق هو نتيجة لتضافر مجموعة من التأثيرات على المستوى الوطني (القانون تحديث الاقتصاد، القانون المبادرة الاقتصادية، ومركز العمل، وما إلى ذلك.) والمحلية من ناحية أخرى

بعض برامج دعم المقاولاتية في فرنسا

DEFi jeunes[1]الشباب تحدي

الفئة المستهدفة في هذا البرنامج هي الفئة الشباب بين 18 إلى 30 سنة ويركز هذا المشروع على دعم الشباب في مجالات: التمويل المصغر والتدريب والاستشارات، ومدة البرنامج سنتان. المشروع هو نتيجة للشراكة بين السلطات الوطنية والإقليمية[2]

المخطط الوطني لمقاولاتية الطلابية plan national Entrepreneuriat Etudiants[3]:

في 16 نوفمبر 2009 تم عقد شراكة بين وزارة التعليم العالي و البحث و وزارة التجارة وتم الإتفاق على خطة لتطوير روح المقاولاتية بين الطلاب وظهور جيل جديد من المقاولين ذوي التعليم العالي. ويهدف هذا المخطط إلى دمج التوعية والتدريب والدعم بالمقاولاتية في المرحلة الجامعية لجميع خريجي التعليم العالي في المستقبل الذين يستعدون لدخول سوق العمل . وذلك من خلال : تشجيع التعاون بين المؤسسات، ولا سيما في مراكز البحوث والتعليم العالي وتستند الخطة لتطوير روح المقاولاتية داخل مؤسسات التعليم العالي على خمسة تدابير :

– إطلاق دعوة لتقديم مقترحات لـ 3 ملايين نسمة، بتمويل من وزارة التعليم العالي والبحث ووزارة الاقتصاد والصناعة والتوظيف، لخلق مجموعات المقاولاتية الطلابية، وخاصة بين مراكز البحوث والتعليم العالي. وستكون هذه المراكز بين المؤسسات، وإشراك الجهات الفاعلة الاقتصادية المحلية، لتقديم الدعم للطلاب مبتكرة. يقترحون مبادرات مشتركة في مجال التدريب واستقطاب التأييد أو الدعم(على سبيل المثال، تنظيم الأحداث و الدعم التعليمي والتوجيه لمديري المشاريع الطلاب وحاضنات الطلاب....)

– إنشاء " المرجع للمقاولاتية" داخل كل مؤسسة تعليم عال من أجل ارسال طلاب مباشرة إلى وظائف الأعمال الحرة والدعم الذي يمكن ان تحصل. هذه المرجعيات سوف تعمل جنبا إلى جنب مع مكتب توظيف الدعم في الجامعات.

– استدامة المنافسة الوطنية لتنظيم المشاريع الطلابية، "الابتكار معا

– إنشاء "مشروع جديد" داخل كل جامعة، وذلك بدعم من الاتحاد الوطني للمؤسسات الشابة

– إطلاق مهمة التنسيق الوطنية للمقاولاتية. فإنه سيتم العمل جنبا إلى جنب مع مؤتمر رؤساء لجامعات، ومرافق المؤتمرات ومدارس التدريب الهندسة.

---

[1] http://www.enviedagir.jeunes.gouv.fr/accueil.html

[2] www.cime.asso.fr/base/pourquoi.html

[3] منصوري رقية ، خبيزة انفال حدة ، دعم و تنمية المقاولاتية الشبابية في اروبا ، مجلة الاقتصاديات المالية و البنكية و ادارة الاعمال ،الملج03/العدد01 عام 2014

أهداف المشروعين

دعم مشاريع الشباب ، مع السعي إلى تحقيق أربعة أهداف متكاملة :

– تنمية الإستقلالية الذاتية للشباب، والشعور المسؤوليات الفردية والجماعية ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية

– تشجعهم على التعبير عن مواهبهم، وقدراتهم على العمل والخلق

– المساهمة في اندماجهم الاجتماعي والمهني من خلال الخبرة

– الترويج لصورة إيجابية عن الشباب في المجتمع

النتائج:

في عام 2010 ،أكثر من 6000 من الشباب مع أكثر من 3500 مشروعا تلقت الدعم والتدريب وقد أظهرت التقييمات السابقة أن البرنامج كان من المهتمين مستويات مختلفة من التعليم وحوالي ثلث المشاركين كانوا عاطلين عن العمل

*** التجربة الألمانية [1]**

garage hamburg استخدمت عدة برامج لدعم المقاولاتية و الشباب و اهم هده البرامج هو

الفئة المستهدفة: الشباب البطال

طريقة التدخل: مركز الدعم، حاضنات الأعمال والتمويل الأصغر

معايير الاختيار: المرشحين يجب أن يكونوا أقل من 35 سنة و بدون عمل

مدة البرنامج: حتى 6 أشهر

وصف البرنامج :

وفر البرنامج مساحة عمل لأصحاب المشاريع حيث يستطيع إستقبال 45 مقاول مرة واحدة. يقوم المقاولين بتقديم طلبام مع خطة الأعمال. ويتلقى المرشحين الناجحين رأس المال عند الانطلاق يصل إلى 5000 يورو. ويدعم البرنامج مشاريع في جميع قطاعات المهنية، ولكن متخصصة في الصناعات الإبداعية مثل الموسيقى والأدب والفن والسينما والتصميم الجرافيكي، والإذاعة/التلفزيون، والفنون البصرية، الهندسة المعمارية والصحافة والدعاية وتطوير البرمجيات/مباريات يتم دعوة المترشحين إلى مركز تقييم لعرض خطة عملهم. قيمة رأس المال عند الانطلاق يتراوح بين 500 حتى 3000 يورو و تتاح له فرصة دفع أسعار فائدة منخفضة. حيث يتم منح القروض على أساس خطة العمل واستنادا على موثوقية وقدرة كل مرشح ومن العناصر الرئيسية في هذا البرنامج هو أن المقاوين الشباب يستفيدون من مساعدة خبراء متخصصين (المشورة، وإجراء حلقات دراسية أسبوعية في الإدارة المالية والتوزيع وادارة الوقت، وتنظيم دورات تدريبية حول مواضيع محددة ومساعدة الشباب على إنشاء شبكة). خدمة المرافقة الشخصية متاحة بمبلغ متواضع من 10 يورو لكل ساعة، لمدة أقصاها اثني عشر

[1]– د طويل اسيا ، د تيثام دليلة ، الابتكار و الابداع في قطاع المقاولات ، مجلة الابداع ، المجلد رقم/09 العدد رقم /01 عام 2019 ص 122،123

أسبوعا. ترتكز هذه المرافقة على موضوعات متنوعة مثل : الإعلان والتوزيع ، تمويل النمو، المحاسبة ، تنظيم وإدارة الوقت[1]

الشركاء:

حاضنات الأعمال تستفيد من علاقة متميزة مع مجتمع الأعمال من خلال شبكة من المهنيين الذين يقدمون بانتظام من خلال توفير التدريب و الحلقات الدراسية، وتقديم المشورة للمشاركين. ويمكن حاضنة هامبورغ تقع في كيل ، دورتموند ، برلين ، هوير سفيردا ، كوتبوس ، وايسن garages تعتمد أيضا على شبكة مكونة من مما يسهل تبادل المعارف وأفضل التطبيقات

النتائج المتحصل عليها: بين يناير 2000 ومارس 2002 ،قدم حوالي 2393 شاب ترشيحه، منها 625 حصلوا على تقييم كامل ومن بين هؤلاء، تم قبول 378 وعرضت فرصة لتطوير فكرتم في الحاضنة. حوالي 90 ٪من المشاركين في قامو بانجاز مشروعهم. و من بينهم، 83 ٪واصلوا نشاطهم كمستقلين، في حين كان 8 ٪وجدوا فرص عمل، و 2 ٪حصلو على التعلم و 7 ٪عادو عاطلين عن العمل.

*** التجربة البرازيلية [2]**

محاربة الفقر والهشاشة عبر إدماج القطاع غير المنظم كمؤسسات صغيرة و جد صغيرة

يعتبر البرازيل من الدول التي تفوقت في إدماج القطاع غير المنظم عبر معالجة منهجية لعدة مشاكل بنيوية تعاني منها هذه الدولة كالفقر وتدني مستوى التعليم وتنامي الريع واقتصاد الظل والبطالة

جهود البرازيل في إدماج القطاع غير المنظم

أظهرت التجربة البرازيلية النجاعة في إدماج القطاع غير المنظم، بحيث استطاع هذا البلد وضع تشريعات لحماية المقاولة الصغيرة من احتكار وهيمنة الشركات الكبرى. ولقد عمل أيضا هذا البلد على توفير شروط العمل اللائق والاستثمار في التوعية والتكوين لتحقيق الكرامة من إدماج القطاع غير المنظم.

وتؤكد التجربة البرازيلية على الدور الأساسي للتمويل العمومي بهدف توفير القروض وآليات الضمان، وذلك بالإضافة إلى ضرورة توفر حكامة جيدة مسندة بتبسيط للشروط وبإشراك المعنيين في تدبير الاختيارات والأولويات وما يميز التجربة البرازيلية تجميع الخدمات في وكالة مستقلة لدعم المقاولات جد الصغرى والصغرى، تتمتع بجميع الصلاحيات وتشارك في التشريع وتؤمن التكوين والتأهيل وتقوم بالوساطة في التمويل وتعبئ الجماعات المحلية والجهات في شراكات متوازنة وملزمة لدعم المقاولة الصغيرة وتسهيل إدماج

[1] منصوري رقية ، خبيزة انفال حدة ، دعم و تنمية المقاولاتية الشبابية في اروبا ، مجلة الاقتصاديات المالية و البنكية و ادارة الاعمال ،الملج03/العدد01 عام 2014

[2] المقاولة الذاتية، رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم، احالة ذاتية 2016-27 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، ص 76

القطاع غير المنظم واستطاع البرازيل نتيجة هذه الإجراءات أن يدمج ملايين المقاولات من القطاع غير المنظم والمساهمة وبشكل فعال في التنمية والحفاظ على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية .

الوكالة المستقلة لدعم الميكرومقاولة والمقاولات الصغرى في البرازيل

منذ سنة 1990 ،تقوم الوكالة المستقلة لدعم الميكرومقاولة والمقاولة الصغرى بأدوار متعددة بحيث تناط بها مهام المساعدة التقنية في التطور التكنولوجي، والولوج للأسواق، وضمان القروض، والتنمية الاقتصادية المحلية وغيرها. وقد اعتمدت هذه الوكالة مقاربة اللامركزية للتجاوب بنجاعة مع مختلف المتغيرات الجهوية عبر 700 مكتب للدعم في كل البلاد.

وتشرف الوكالة منذ سنة 1995 ،بالتعاون مع بنك البرازيل، على صندوق لضمان القروض للميكرومقاولة والمقاولة الصغرى، بحيث يصل هذا الضمان إلى 80 في المائة من القرض مما يجعل الوكالة تلعب دورا حيويا ومحوريا في التمويل لإدماج مقاولات القطاع غير المنظم. وقد تم تسجيل 000.150 ميكرومقاولة ومقاولة صغرى تمت مساعدتها من طرف هذا الصندوق أواخر سنة 2014.

ولقد لعبت الوكالة دورا محوريا في إنشاء جمعية الضمان التعاضدي بمساهمة 32 بلدية، الأمر الذي سهل استفادة 350 ميكرومقاولة ومقاولة صغرى من أكثر من ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

تمويل المشاريع جد الصغرى والصغرى في البرازيل

قدمت مؤسسات القروض الصغرى والتمويل التعاوني ووكالات التنمية وتعاونيات الأبناك ما بين 2005 و2010 أكثر من 7.6 مليون قرض للمقاولات الصغرى بمبلغ يعادل 2،45 مليار دولار أمريكي. وفي 2011تطورت سياسات القروض الصغرى بوضع برنامج كريسير الذي يحدد نسبة الفائدة تحت معدل التضخم، مما أسفر على إنجاز 4.3 مليون قرض بهاته الصيغة بين 2012 و2013 .ويعتبر برنامج بروناف من أهم الآليات التي تم وضعها في البرازيل لتقديم المساعدات للميكرومقاولين الفلاحيين بحيث استفاد في هذا الإطار 2،2 مليون فلاح من قروض صغرى تفضيلية عادلت 2،25 مليار دولار أمريكي.

التجربة الهندية [1]

دعم المقاولة الذاتية بالتكنولوجيا وولوج الصفقات العمومية

ما يثير الانتباه في تجربة الهند هو الحجم الكبير للقطاع غير المنظم الذي يقدر عدد عماله بـ350 مليون عامل يشتغلون في ظروف صعبة رغم الجهود التي تبذلها الدولة للإدماج في مواجهة للعوائق الثقافية والدينية.

[1] المقاولة الذاتية، رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم، احالة ذاتية 2016-27 . تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، ص 77

مساعدة المشاريع جد الصغرى وريادة الإعمال

تولي الهند أهمية كبرى للمقاولة جد الصغرى والصغرى والتي تعتبرها عماد الاقتصاد الهندي وتعمل الدولة جاهدة لتسهيل ولوج هذه المقاولات للتكنولوجيا والابتكار واختبار الجودة. ولعل أهم ما قامت به الدولة الهندية لدعم المقاولات الصغرى هو توزيع حصص الإنتاج بين أصناف المقاولات الصغرى المتوسطة والكبرى وتخصيص نسب من الصفقات العمومية للمقاولات جد الصغرى والصغرى وتحديد قائمة 80 من السلع والتقنيات والخدمات خاصة بها لا يسمح للمقاولات الكبرى بإنتاجها وبالمقابل تكلف الشركات الكبرى حصريا بإنتاج المعدات والتجهيزات التي تحتاجها المقاولات جد الصغرى والصغرى ويعهد للمقاولات جد الصغرى والصغرى في الهند بالاشتراك في تصنيع 30 % من الأجزاء في المعدات الهندسية الثقيلة، و45 % من المعدات الهندسية المتوسطة، و25 % من وسائل النقل، إضافة إلى 40 % من المنتجات الاستهلاكية وفيما يخص التمويل فتنخرط أبناك عمومية متخصصة في هذا الشأن لتمويل المقاولات جد الصغرى وتتوفر الهند على مركز جد متقدم في ريادة الأعمال تلحق به مستنبتات لاستقبال ومواكبة أصحاب المشاريع.

دعم ولوج المقاولات جد الصغرى والصغرى للتكنولوجيا

تخصص الهند مساعدات عديدة للمقاولات الصغرى الناشئة أهمها برامج الولوج للتكنولوجيا والتطوير ولقد وضعت الحكومة الهندية صندوقا للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشاريع الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، بحيث رصدت له 50 مليون دولار، وبهذا الإجراء قامت الحكومة الهندية باستبدال الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات.

المطلب الثالث / الابتكار في التنمية المستدامة[1]

يقترح هذا القسم تحليل مفهوم الابتكار المرتبط بالتنمية المستدامة أو ابتكار صديق للبيئة. يهدف إلى تصور ذلك من خلال رؤية تطورية منقوشة في محور زمني ينتقل من نظرية شومبيتر إلى وجهات النظر المعاصرة. النقاش حول الابتكارات البيئية جزء من سياق اقتصادي معين. أيقظت صدمات النفط في السبعينيات الناس ، بدأ العالم يدرك القضايا البيئية. الأول تقرير نادي روما يشير بأصابع الاتهام إلى الضرر الذي يلحق بالنمو الاقتصادي ، فإنه يخلق جدل خطير بين نفي "النمو" و "النمو الصفري" عندئذ يكون التغيير التكنولوجي هو "الحل" لحل هذه المشاكل. في خلال التسعينيات ، بدأت الإدارة الإستراتيجية في الاهتمام بالنقاش ساهمت "فرضية بورتر" في إشراك السلطات العامة ، ولا سيما من قبل الجهد التنظيمي الذي سيشجع بطريقة أو بأخرى على مشاركة الشركات في إصلاح الأضرار البيئية. الآن ، لم يعد الأمر يتعلق بالتحريض أو إصلاح ولكن بدلاً من ذلك لتنفيذ الجهود في التصميم من أجل نهج وقائي بدلاً من ذلك.

[1]– سهى حمزاوي ، مبادرات التعاون بين المؤسسات و الجامعات لبناء قدرات تكنولوجية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة ، دراسات اقتصادية (دورية فلية تصدر عن مركز البصيرة) دار الخلدونية للنشر و التوزيع العدد 10 عام 2008

1- الابتكار البيئي (المفاهيم و التطورات)

التغيير التكنولوجي هو "أحد المفاتيح للجمع بين النمو الاقتصادي وتحسينات بيئية. ينبغي للسياسات والأدوات البيئية لذلك من الضروري تقديم حوافز مواتية لتطوير التقنيات و نشرها .

" لا يزال وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، في عام 2013 ، 121 مليار دولار أمريكي من الإنفاق العام لدعم الطاقة المتجددة. يضع "النمو الأخضر" في قلب اهتمامات البلدان المتقدمة ويشكل محرك التنمية للبلدان النامية

تطور مفهوم الابتكار البيئي

من المستحيل الحديث عن الابتكار دون ذكر عمل جوزيف شومبيتر. كان من بين أول من دمج التقدم التقني في قلب الاقتصاد ، وبالتالي فإن الابتكار قدم من خلال التقدم التقني. يعطي رؤية دورية للتغيير التقني من خلال عملية التدمير الخلاق. وبالتالي فإن الابتكار البيئي (وفقًا لتعاريف مختلفة) جزء من أسس عمل شومبيتر

الابتكار كاطار مفاهيمي لشومبيتر

يقدم جوزيف شومبيتر كونه خبيرًا اقتصاديًا من المدرسة النمساوية التفكير المنطقي دوري ، لكل دائرة. يشرح التطور الاقتصادي بدءا من حالة مستقرة حيث يقوم المنتجون بتصنيع أو شراء البضائع التي يتم شراؤها بدورهم من قبل العملاء أو المستهلكون ... كان شومبيتر أول خبير اقتصادي ربط بين الابتكار والمقاول. رائد الأعمال وفقًا لشومبيتر هو الشخص الذي يجلب الابتكار و الذي يقدمه إلى السوق ، فإنه يعطل هذه الدائرة. الابتكار حسب شومبيتر هو مزيج جديد في المواقف الخمسة التالية:

- إنتاج سلعة جديدة "، أي ما زالت غير مألوفة لدائرة المستهلكين ، أو نوعية جديدة للسلعة.
- إدخال أسلوب إنتاج جديد "أي عملياً.

غير معروف لفرع الصناعة المعني: ليس من الضروري بأي حال من الأحوال ذلك يعتمد على اكتشاف جديد علميًا وقد يكون موجودًا أيضًا عمليات تجارية جديدة لسلعة.

- افتتاح منفذ أو سوق جديد "، أي سوق يمكن الوصول إليه حاليا في بلد لم يتم الوصول اليه من قبل ، سواء كان هذا السوق موجودًا من قبل أم لا.
- فتح مصدر جديد للمواد الخام أو المنتجات شبه المصنعة ، لا يهم ما إذا كان يجب إنشاء هذا المصدر أو ما إذا كان موجودًا من قبل ، سواء لم يأخذها في الاعتبار أو أنه كان يتعذر الوصول إليها "؛
- تحقيق منظمة جديدة "مثل خلق حالة الاحتكار أو الظهور المفاجئ للاحتكار.

يعتقد شومبيتر أن التغيير التكنولوجي هو نتيجة الجمع من الابتكار. صاغ التغيير التكنولوجي في ثلاث مراحل متميزة :

1- اختراع أو توليد أفكار جديدة 2- إذا تم إنتاجها ، تصبح ابتكارات 3- توزيعها في السوق

2- الابتكار البيئي في قلب الشركة

في مواجهة الحماس لقضايا حماية البيئة والصعوبات التي واجهتها الحكومات في تنفيذ نظام موات ، فإن وقد اهتم متخصصو الإدارة الإستراتيجية بدورهم بهذه المسألة ، فقد تم الانتقال من الابتكار البيئي إلى التصميم البيئي

شهدت السنوات القليلة الماضية دمج قضايا التنمية المستدامة في تصميم المنتج نفسه. لم يعد الغرض الوحيد منه هو تقليل التأثيرالبيئة واستخدام الموارد ، ولكن يجب أن تفي بمعايير عالية واقتصادية وبيئية ، منذ البداية. "التحدي الحقيقي للابتكار ،من الآن فصاعدًا "، لا يجب أن تفعل المزيد مع أكثر ، ولا حتى أكثر بالقليل. لا: ابتكار غدًا هو الذي سيحقق أداءً أفضل (نوعيًا) بأقل "(رادجو ،) 2014.

3- أنماط الابتكار البيئي

يميز دليل أوسلو في نسخته الثالثة (2005) بين أربعة أنواع من الابتكارات :

- **ابتكار المنتج:** "يتوافق مع إدخال سلعة أو خدمة جديدة أو محسّنة بشكل ملحوظ في خصائصها أو قيد الاستخدام التي من أجلها هي مخصصة "؛
- **عملية الابتكار:** "هو تنفيذ طريقة الإنتاج أو توزيع جديد أو محسّن بشكل ملحوظ "؛
- **ابتكار التسويق:** "هو تنفيذ طريقة جديدة الاستغلال التجاري الذي ينطوي على تغييرات كبيرة في التصميم أو التعبئة والتغليف أو التنسيب أو الترويج أو تسعير منتج "
- **الابتكار التنظيمي:** "هو تنفيذ طريقة جديدة التنظيمية في الممارسات أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات خارج الشركة تذكر أنه "يمكن تعريف الابتكار البيئي على أنه حل أو مجموعة من الحلول البديلة التي تسمح بشكل أكثر كفاءة من الحلول الحالية لقياس الانتهاكات أو مراقبتها أو الحد منها أو تصحيحها أو حتى منعها من التعدي على البيئة والمناخ ، و احترام أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع في هذا البحث ، اخترنا اثنين من تصنيفات أنماط الابتكار البيئي: النماذج القائمة على طبيعة الابتكار (على النحو المحدد من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) والأنماط القائمة على الغرض من الابتكار.

الأنماط القائمة على طبيعة الابتكار[1]

بشكل خاص على تصنيف Kemp & Pearson (2008) يعتمد التصنيف الذي اقترحه الابتكار الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. الابتكار البيئي وفقًا لهؤلاء المؤلفين هو:

التكنولوجية: يستشهدون بأمثلة من تقنيات التحكم في التلوث ، تقنيات المعالجة وإدارة النفايات وتقنيات الطاقة النظيفة ، تقنيات إدارة الموارد المائية

التنظيمي: نظم منع التلوث وإدارته أنظمة البيئة والتدقيق ، وإدارة سلسلة القيمة "من المهد الى القبر"

[1]- مرجع سابق الدكر ، سهى حمزاوي ص 14

المنتج أو الخدمة: المنتجات الجديدة التي تلبي المعايير المنتجات البيئية والمنتجات المالية الخضراء والخدمات البيئية (مثل إدارة النفايات ، وإدارة المياه العادمة) ، وما إلى ذلك ، والخدمات الأقل تلويثا مثل تقسيم سيارة **النظامية:** أنظمة الإنتاج والاستهلاك البديلة مثل الزراعة العضوية أو الطاقات المتجددة جيدًا بين الابتكار البيئي والتكنولوجيا (2010) Kemp ومع ذلك ، يميز إنه يعتقد أن التكنولوجيا البيئية ليست في حد ذاتها ابتكارًا بيئيًا ، فقط اعتماد التكنولوجيا البيئية يمكن أن يخضع للابتكار البيئي، هذا يذكرنا ، بطريقة ما ، بالتمييز الذي قدمه جوزيف شومبيتر بين الاختراع والابتكار.

تصنيفًا للابتكار البيئي ينقسم إلى خمس فئات : يقترح **Andersen (2008)**

الابتكارات البيئية التكميلية: تمثل هذه التقنيات و خدمات إدارة الموارد والتلوث. المنتج (أو الخدمة) يقدم حلول للقضايا البيئية من خلال عمليات التنظيف ، إعادة التدوير ، والتحكم في الانبعاث ، ... هذه هي تقنيات نهاية الخط لأغراض علاجية. هذه التقنيات لها تأثير نظامي محدود ، لأنها تضاف إلى عملية قائمة بالفعل وتمثل تكلفة كبيرة لـ الصناعة (أندرسن2008)

الابتكارات البيئية المتكاملة: هذه ابتكارات مدمجة في عملية الإنتاج الذي يجعل من الممكن الحصول على ما يسمى بالمنتج "الفعال بيئيًا". في هذا النوع تساهم التكنولوجيا بشكل كبير في التغيير على جميع المستويات (الإنتاج ، التنظيم ، الاستهلاك). الابتكارات المضمنة ليست كذلك بالضرورة تكنولوجية ، يمكن أن تكون أيضًا تنظيمية. هنا يتم التحسين المستمر من أجل الحصول على أنظف منتج أو خدمة ممكن ، ولكن يمكن أن يكون لديهم أيضًا أهداف إنتاجية

الابتكارات البيئية البديلة للمنتجات: تقدم مسارًا جديدًا التكنولوجيا القائمة على نظريات جديدة في قطيعة كاملة مع الممارسات موجود. لها تأثير نظامي حقيقي بقدر ما يكون المنتج حقيقيًا بديل (مثل الطاقات المتجددة)

الابتكارات البيئية التنظيمية الكلية: توفر طرقًا جديدة لتنظيم والاستهلاك. هذه الابتكارات تنظيمية ، هم قد تكون جذرية بالفعل ولكن فقط على المستوى المفاهيمي وليس بالضرورة التكنولوجية. غالبًا ما يكونون في المجال العام لأنهم يؤكدون على التغيير التنظيمي[1]

الابتكارات البيئية العامة (أو العالمية): بمعنى أن التطور التكنولوجيا العالمية (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو التكنولوجيا الحيوية أو تكنولوجيا النانو) سوف إنشاء ابتكارات بيئية مشتقة إلى حد ما ولكنها تؤثر بشدة على الاقتصاد وعملية الابتكار

ثلاثة أشكال من الابتكار البيئي : حدد Depret & Hamdouch (2008)

الابتكارات البيئية التكنولوجية: هذه هي العمليات التقنيات التي تخفف أو تمنع التأثير البيئي في من خلال إدخال تقنية جديدة تتمثل في التعديل بطريقة ما أنماط الإنتاج المتزايدة أو الجذرية. هذه التكنولوجيا يمكن أن تهم

[1]- مرجع سابق الذكر ، سهى حمزاوي ص 15

المنتج (أو الخدمة) نفسها أو عملية التصنيع الخاصة بها التعاون تهدف التكنولوجيا إلى تقليل المدخلات(المواد والموارد والطاقة وما إلى ذلك) والتخفيف من العواقب البيئية (إدارة التلوث ، إعادة تدوير يضيع.....)

الابتكارات البيئية التي ليست تكنولوجية بحتة (أو التنظيمية): تمثل الممارسات التنظيمية للشركة في إجراء عمليات أو منتجات مبتكرة من وجهة نظر بيئية ، أو في توعية موظفيها وأصحاب المصلحة بالمعاييرالبيئية

ابتكارات بيئية مختلطة أو منهجية: كلاهما التكنولوجية والتنظيمية.

"هذه المفاهيم العالمية الجديدة أو الجديدة الحلول المبتكرة المتكاملة تجعل من الممكن تلبية حاجة معينة (الإسكان ،النقل ووقت الفراغ والتوزيع والمعلومات وما إلى ذلك من منظور تنموي مستمر". يؤثر هذا النوع من الابتكار على نظام الإنتاج بأكمله بمعنى أن يتضمن ابتكار المنتجات البيئية تبسيط عمليات الإنتاج والتنظيم من أجل مواجهة التحديات البيئية

الأنماط القائمة على الغرض من الابتكار /

الابتكار البيئي ، وكما أشار العديد من المؤلفين Kemp & Soete1992 كيمب وسويت ، 1994 ؛ ،كليف 1998؛ بويرال 1995a1999 ، & Porter & Van der Linde 1995b

التصالحية تهدف إلى إصلاح عواقب التنمية الاقتصادية على البيئة يهدف إلى إيجاد حلول في المنبع ، لمنع أي ضرر قد يحدث.

الابتكار البيئي الملطّف "تقنية نهاية الأنبوب":

يسمح بذلك التخفيف من الأثر البيئي لعمليات التصنيع بطريقة مباشرة او بشكل غير مباشر

عن طريق التعديل التدريجي لأساليب الإنتاج.(2008، Hamdouch& Depret)

هذه هي التقنيات المدمجة في نظام موجود بالفعل ، والتي لديها تأثير علاجي. تحدث في نهاية العملية (ومن هنا جاءت شروط نهاية الأنابيب أو نهاية السلسلة) مثل تركيب المرشحات للحد من التلوث عند ثاني أكسيد الكربون أو معالجة النفايات الخطرة بالترميد ... استخدام قد تكون تقنيات نهاية الأنبوب أكثر استراتيجية بالنسبة لبعض الشركات. هنا يتم دمج التقنيات في عملية الإنتاج ، لذلك لا يتم وضعها في الأخير ، مما يجعلها أقل تكلفة بالنسبة لبعض القطاعات.

السماح للشركات بالامتثال للوائح الحالية دون كسر البنك في بعض الحالات ، لأنه في حالات أخرى تكون التلوث أكبر بكثير، و بالتالي يقترح(2004) Suren Erkman " في كتابه "نحو بيئة صناعية" تكلفة إزالة نقدًا لتقنيات "نهاية الأنبوب" بناءً على سبع نقاط :

- إنه "نهج مجزأ" لأن عمليات إزالة التلوث هذه تسقط بشكل عام من الهيئة الإدارية العامة التي تنقل التلوث من واحد فقط من الأرض إلى آخر.
- "إنها تدريجية" ، توفرها هذه التقنيات تحسينات تدريجية على حساب الابتكار الحقيقي .

– إنها تكلف أكثر أكثر تكلفة "لتقليل نسبة صغيرة بشكل متزايد من الملوثات ستكلف أكثر كلما كانت اللوائح أكثر صرامة.

– "إنه يسبب تأثيرات اقتصادية ضارة" : بمعنى أن التوسع في قطاع إزالة التلوث يخلق جماعات الضغط التي لا تتردد في خنق أي محاولة للعمل الوقائي.

– "هي تشكل وسادة المظهر التكنولوجي "لأن بعض الشركات راضية استراتيجية علاجية من أجل الامتثال للمعايير وبالتالي إهمال البحث عن حلول جذرية أخرى.

– يمكن أن تضر البلدان في التنمية "التي تجد نفسها تحت ضغط من الدول الصناعية تسويق تقنيات إزالة التلوث الخاصة بهم بدلاً من إنشاءها أنظمة الإنتاج الأنظف.

– "لا تقدم رؤية عالمية" لأنها تجعل من الممكن التعامل مع المشكلة بطريقة عقلانية دون تقديم رؤية عالمية من المشكلة.

يظهر هذا النقد عدم كفاية الأساليب العلاجية والحاجة إلى اتخاذ إجراءات وقائية إلى حد ما

ابتكار بيئي وقائي: يقوم على تقنيات متكاملة إلى نظام الإنتاج مما يسمح بإجراء استجواب جذري للعملية الحصول على منتج (أو خدمة) نظيفة من مرحلة التصميم اللجنة يعرّفها الاتحاد الأوروبي بأنها "تقنيات تستخرج وتستخدم الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة في جميع مراحل حياتهم ؛ التي تولد المنتجات التي تحتوي على مكونات منخفضة الخطورة أو غير محتملة الخطورة ؛ مع تقليل الانبعاثات في الهواء والماء والتربة أثناء تصنيع واستخدام المنتج ، والذين يصنعون المنتجات المعمرة التي يمكن استعادتها أو إعادة تدويرها بقدر المستطاع ؛ الناتج الذي يتم الحصول عليه بأقل طاقة ومدخلات ممكن يتطلب اعتماد التقنيات النظيفة بشكل عام التزام من جانب الشركة يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على حد سواء المالية والبشرية.

الاستثمارات كبيرة نسبيًا و مهارات خاصة مطلوبة في بعض الأحيان غالبًا ما تكون التقنيات الوقائية جزءًا من نهج الأنظمة وبالتالي تجعل من الممكن تصميم منتج (أو خدمة) نظيفة قابلة لإعادة الاستخدام و / أو قابلة لإعادة التدوير بموارد أقل ونفايات أقل ، والتي يمكن أن تكون كذلك المعاد استخدامها لأغراض أخرى. هذه الرؤية المنهجية تصادف أن تكون أساس علم البيئة الصناعية.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة و القيمة المضافة

المطلب الأول : دراسة رضا يونس بوعصيدة ' بيرنارد هادفيل

عنوان الدراسة : الابتكار والبحث والتطوير في المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء

تحديات التنمية والأمثلة القطاعية.

الهدف من الدراسة :ابراز اهمية الابتكار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات و رفع اقتصاديات الدول

المنهج الوصفي

ملخص الدراسة : يعد الابتكار والتقدم التقني وتدريب القدرات البشرية من بين العناصر الرئيسية التي تحدد القدرة التنافسية للمؤسسات وأداء الاقتصاد الكلي للاقتصادات الوطنية. تمكنت بعض البلدان النامية من تكييف هذه المتغيرات مع سياقها ، وتتبع المسار الذي فصلها عن الحدود التكنولوجية على مدى بضعة عقود ، ووضع نفسها هناك على أساس طويل الأجل بنفس الطريقة مثل البلدان الأكثر تقدمًا. تتعلق هذه الأسئلة بالإنتاج والاستحواذ على المعرفة والابتكار. كما أنها مهمة لبلدان الجنوب ، ويتزايد الاعتراف بهذه الأهمية. يهدف هذا الكتاب إلى المساهمة في هذه المناقشات من خلال تقديم مجموعة من الأعمال. للاقتصاديين الذين يتناولون أنشطة البحث والتطوير والابتكار في المغرب العربي وأفريقيا جنوب الصحراء.

المطلب الثاني : دراسة عبد القادر جفلت

عنوان الدراسة : الابتكار ينطلق من خلال المراكز التقنية الصناعية في بلدان المغرب العربي: حلقة مفقودة في المعهد الوطني للإحصاء أم فرصة جديدة؟

نشرت الدراسة في جانفي 2008 على موقع researchgate.net net/publication/282174858

الهدف من الدراسة : ابراز اهمية انظمة الابتكار في اقتصاديات الدول النامية

ملخص الدراسة : بينما تفترض نظرية اللحاق بالركب أن الابتكار يحدث في نماذج خطية وأن المسارات المعتمدة على المسار تميز عملية الابتكار ، فإن "انطلاق الابتكار" يعتمد على المقدمات التي تحتاج أنظمة الابتكار إلى دوافع سياسية قوية من الحكومة من أجل أن يحدث الابتكار بشكل فعال. إن انطلاقة الابتكار هي الشرط الأساسي لأن تعمل أنظمة الابتكار بطريقة تقليدية. في العديد من البلدان النامية ، مثل البلدان المغاربية (الجزائر ، تونس ، المغرب) يتم إنشاء أنظمة الابتكار في بيئة محددة للغاية تتميز بخصخصة الاهتمامات العامة ، وظهور قطاع قوي للشركات الصغيرة والمتوسطة ولكن مع خبرة قليلة جدًا في مجالات البحث والتطوير والابتكار ، وقطاع صناعي ضعيف نسبيًا من حيث الأداء الصناعي ، يعاني من تقادم كبير من حيث الموارد البشرية والمعدات. في حين أن النهج فيما يتعلق بأنظمة الابتكار حقيقي ويجذب قدرًا كبيرًا من الاهتمام من صانعي السياسات ، فإن الدافع لاستخدام المركز التقني الصناعي (ITC) باعتباره أسرع طريقة لانطلاق إنشاء النظام والابتكار يصبح أقوى وأقوى ويستند إلى اعتقاد صانعي السياسات الراسخ بأن هذا أكثر تكيفًا مع أوضاع اقتصاداتهم. في معظم البلدان المغاربية ، الناطقة بالفرنسية بشكل أساسي ، يتم وضع سياسات لإنشاء مراكز

التجارة الدولية في القطاعات الإستراتيجية الرئيسية: المنسوجات ، والملابس ، والصناعات الميكانيكية ، والكهربائية ، والغذائية ، إلخ. بلدان المغرب العربي ، سواء من حيث السياسات أو من حيث الإطار المفاهيمي. ويثير أيضًا قضية أهمية مراكز التجارة الدولية كوسيلة لتحفيز الابتكار في بعض البلدان المبتكرة المتأخرة. ويركز بشكل خاص على الحالة الجزائرية باستخدام دراسة ميدانية حشدت حوالي خمسة عشر شركة ابتكارية صناعية كبرى على حد سواء اهتمامات عامة وخاصة ، ومركزين تقنيين صناعيين وعشرين مؤسسة داعمة بما في ذلك الوزارات والجامعات ومؤسسات التدريب ومؤسسات التقييم والجمعيات الصناعية .

قدمت في المؤتمر الدولي السادس سبتمبر ، مكسيكو سيتي ، 24-22 2008 GLOBELICS المكسيك

المطلب الثالث : دراسة منصوري رقية ، خبيزة انفال حدة

عنوان الدراسة : دعم و تنمية المقاولاتية الشبابية في اروبا

نشرت الدراسة في مجلة الاقتصاديات المالية و البنكية وادارة الاعمال ، المجلد 03/العدد: 01 عام 2014

الهدف من الدراسة : ابراز تاثير المقاولاتية في رفع مستوى الاقتصاديات الاروبية وتخفيض نسبة البطالة الشبابية

ملخص الدراسة :

لطالما كانت ريادة الأعمال شكلاً استثنائياً للتوظيف. إنها طريقة رائعة لتشجيع الابتكار في مجموعة واسعة من الشركات وتعزيز القيم الاجتماعية والبيئية. لذا يستحق الشباب أن يكون لهم تأثير على المجتمع وخلق وظائف مستقرة من خلال هذه الطريقة التي تتجسد في المؤسسات. ومع ذلك ، غالبًا ما يواجه الشباب عند محاولتهم الشروع في ريادة الأعمال. نقص الأموال والموارد المتاحة ، مما يجعل الشباب يفكرون في ريادة الأعمال على أنها ببساطة مجال يصعب اختراقه ، إن لم يكن مستحيلاً. أهم المعوقات التي تمنع الشباب من دخول عالم ريادة الأعمال. تشمل ما يلي: المعرفة والإلهام ونقص المهارات ونقص الدعم والتعليم الحكومي ونقص واضح في الموارد المالية. في حين أن البعض قادر على التغلب على هذه العقبات. تسعى جميع دول العالم إلى تعزيز رواد الأعمال الشباب بما في ذلك دول في أوروبا.

القيمة المضافة

تحتل المقاولاتية و الابتكار حيزا أساسيا في النسيج الاقتصادي للدول، إذ تعتبر في كثير من الدول المكان المفضل للتشغيل على صعيد الاقتصاد ككل، كما تنتج في دول أخرى الحصة الكبرى من القيمة المضافة، التي تحدد في نهاية المطاف معدل النمو الاقتصادي. ونظرا لهذه الأهمية ، ما فتئت مختلف الدول تبذل جهود كبيرة لتشجيع إنشاء هذه المقاولات وجعلها رافدا لتنويع الاقتصاد من جهة وتعزيز النمو الاقتصادي والتشغيل من جهة ثانية، فهناك من الدول من نجحت في ذلك لأنها فهمت العوامل الحقيقية المساعدة على إنشاء هذه المقاولات ونجاح استمرارها وتطورها و هناك دول أخرى كانت أقل نجاحا أو فشلت تماما بسبب إهمالها لهذه العوامل أو قصرت في الاعتناء بها .

خلاصة الفصل الاول

تلعب المقاولاتية دورا كبيرا في العديد من دول العالم ، لما لها من تأثير ايجابي على اقتصاديات هذه البلدان فهي تعتبر من أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي ، و منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية و مصدر حيوي و أساسي لترقية الصادرات ، و الاندماج في الاقتصاد العالمي من ناحية ، و معالجة مشكلتي الفقر و البطالة من ناحية أخرى ، لذلك أولت دول كثيرة الاهتمام المتزايد بهذا القطاع ، و قدمت له العون و المساعدة بمختلف السبل و وفقا للإمكانيات المتاحة

و تسعى المقاولات إلى البقاء واكتساح الأسواق من خلال الاهتمام بعنصر الإبداع و الابتكار خاصة مع تطور احتياجات الزبون الذي أصبح أكثر تطلبًا مما كان عليه في السابق مما يجعلها مضطرة إلى مواكبة سيرورة التقدم العلمي والتكنولوجي المواكب لهذه العولمة ، تعتبر النشاطات الإبتكارية والإبداعية عنصرًا أساسايًا، مهما اختلفت أنواع المنظمات سواء أكانت صناعية أم خدمية، وتصبح فيه قدرة المنظمة على توليد الأفكار الجديدة والعمل بها عاملاً حاسمًا في الوصول إلى النجاح والتقدم. وكما تحرص المنظمات على أموالها وضمان إستمراريتها وبنائها، يجب عليها أن تولي النشاطات الإبتكارية والإبداعية الاهتمام الكافي، ذلك لأن هذه النشاطات تشكل لبنة هامة وأساسية إذا ما أريد لها أن تحقق الأهداف المبتغاة .

الفصل الثاني : المقاولاتية ، الابتكار و التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول / المقاولاتية في الجزائر

المبحث الثاني / الابتكار في الجزائر

المبحث الثالث / دور المقاولاتية و الابتكار في التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني : المقاولاتية ، الابتكار و التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

كان ولازال الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز، إذ يتميز بهيمنة مطلقة لقطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة تصل إلى 50 %من تكوين الناتج المحلي الخام وأزيد من 90 %من إجمالي الصادرات،

إن استقراء تاريخ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يكشف لنا بصورة جلية هشاشة الاقتصاد الوطني، فقد شهدت الجزائر على غرار الدول النفطية أزمات عديدة اختلفت في شدتها وأثارها، غير أن الشيء الثابت في هذه الأزمات النفطية هو تراجع الإيرادات النفطية مما سيؤدي حتما إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي و مع جائحة كرورنا العام الماضي وجدت الجزائر نفسها أمام وضعية متأزمة بسبب انخفاض أسعار النفط مما كشف بوحشية هشاشة الاقتصاد الجزائري، هذا الانخفاض غير المتوقع في أسعار النفط سيؤثر بشكل سلبي على عائدات الصادرات النفطية ، وبالتالي فإن تنويع الاقتصاد الوطني، الذي لا يزال الشاغل الرئيسي لأي سياسة حكومية تنطوي على إصلاحات هيكلية عميقة، أصبح ضروري أكثر من أي وقت مضى على المدى المتوسط والطويل .

في ظل هذه الظروف تعد المقاولاتية أحد الركائز الأساسية التي تراهن عليها الكثير من الدول من أجل دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في الوقت الحالي ، هذه الأهمية جعلت منها محور اهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات والعديد من دول العالم التي أدركت ذلك من خلال وضع سياسات حكومية قائمة لتشجيع فكر المقاولاتية عن طريق توفير البيئة الملائمة لذلك من خلال القوانين والإجراءات، التعليم والتكوين المقاولاتي، هيئات الدعم المتخصصة وغيرها من الإجراءات تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على دور ومكانة المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خارج قطاع المحروقات

المبحث الأول : المقاولاتية في الجزائر

المقاولاتية في الجزائر [1]

يعرف المشرع الجزائري (حسب القانون 101 و المؤرخ في 2001/12/12) المقاولات أو بعبارة أخرى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن وضعها القانوني حسب ثلاثة معايير" هي المؤسسات التي : تشغل من 01 الى 250 عامل تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار جزائريا و تحقق مجموع ميزانيات لا يتجاوز 500 مليون دينار جزائري ، كما تستوفى معايير الاستقلالية المالية .

أما عن التشغيل بالرغم من تزايدها المستمر لا تزال نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل ضعيفة وتتراوح بين10 و 11% من نسبة العمالة الوطنية كما شهدت القيمة التي تخلقها المؤسسات الصغيرة بين 2004 و 2013تطورا طفيفا لا يتعدى 2% ، و فيما يخص مشاركته الناتج الوطني الخام في يمثل القطاع الخاص نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات وصلت إلى83.8%لسنة200 مقابل 92.29 % سنة2013 ، و 7.7% تابعة للقطاع العام ، و يعود هدا لتوجه الحكومة نحو دعم القطاع الخاص والخوصصة

1- نشاطات المقاولاتية في الجزائر

في الجزائر شهدت المقاولات الصغيرة و المتوسطة تزايدا ملحوظا خاصة بعد انتهاج الدولة لسياسة تدعيم هذا القطاع، حيث انتقل عددها الإجمالي من 348 245 خلال السداسي الأول لسنة 2001 مؤسسة بمعدل تطور 08.81 %خلال السداسي الأول لسنة 2012 ،كما بلغ عدد المقاولات التابعة للقطاع الخاص 389 747 اي ما يعادل 93 .99 % مقابل 547 عمومية أي يعادل 7.07 %هي في تناقص بسبب عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى وإنشاء فروع لها تتمتع بالاستقلالية التامة إضافة إلى عملية الخوصصة أما من حيث القطاع فهي تتوزع كما يلي :22،57 % في مجال الصناعات التقليدية و ما يعادل 18.27%

تنشط في مختلف المهن الحرة: كالمحامين، المحضرين القضائيين والموثقين، الأطباء والصيادلة، المهندسين الزراعيين والمعماريين الخ أما عن المؤسسات ذات الطابع المعنوي فتتركز خاصة في قطاع الخدمات بحوالي 49.17 %أين نجد التجارة والنقل و المواصلات تتصدر هذا القطاع تمثيل لها قطاع البناء و الأشغال العمومية 23.33% أما قطاع الصناعة فلا يمثل سوى 04.16 % حسب إحصائيات السداسي الأول من سنة2013

2- المقاولاتية و ديناميكية التنمية الاقتصادية

أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية والأبحاث العلمية أن المقاولاتية تمثل أهم محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الاقتصاديات على اختلاف مستويات تطورها، وإن كانت بنسب متفاوتة. فقد أثبت هذا النوع من المؤسسات تعاظم دوره وقدرته في معالجة المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وبدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة. و يمكن تلخيص دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام في خلق فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة حيث أظهرت الدراسات أن المشاريع

[1] – د طويل اسيا ، د تيثام دليلة ، الابتكار و الابداع في قطاع المقاولات ، مجلة الابداع ، المجلد رقم/09 العدد رقم /01 عام 2019 ص 119

المقاولاتية تساهم في خلق مناصب الشغل أكثر من المشاريع الكبرى بخمس مرات لكل وحدة رأس مال مستثمرة. كما تعتبر مصدر من مصادر الإبداع والابتكار بالإضافة إلى مساهمتها في نقل التكنولوجيا، فمن خلال دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن مردودية دولار واحد مستثمر في البحث والتطوير في مشروع مقاولاتي تفوق نفس الدولار المستثمر في مؤسسة كبرى ب 24 مرة .

هذا وتمثل المؤسسات الإبداعية ما بين 30 – 60 % من مجموع المؤسسات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كما تساهم هذه المشاريع بشكل كبير في خلق القيمة المضافة والناتج المحلي الخام نظر لتباين وتعدد إبداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطاهمً وتساهم في تنويع الإنتاج من السلع أو الخدمات والتي تؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع. بالإضافة إلى دورها الفعال في توفير العملة الأجنبية من خلال تعويض الاستيراد وتنويع الصادرات وإيجاد أسواق جديدة

3- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر [1]

استخدام نظام المقاولاتية يستوجب إنشاء مؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمكننا من التطلع على سيرورة حركة المقاولاتية، لذا نتطرق إلى هذا النوع من المؤسسات باعتبارها عملية مفضلة عند المقاول .

تعريف و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا راجع لعدم وجود اتفاق بين الدول المتقدمة و النامية لذا نجد عدة معايير بهدف إعطاء تعريف شامل و من بين هذه المعايير حجم الإنتاج، و المبيعات، و الأجور، و العمالة، و نجد هذا الأخير هو أهم معيار لتعريفها. ففي الجزائر اختلفت التعاريف لكن المادة الرابعة من قانون التوجيهي 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 و الموافق ل12 ديسمبر 2001 من اجل ترقيتها و تحديد تدابير مساعدتها عرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار مع استيفائها معايير الاستقلالية (الجريدة الرسمية،2001)

يفصل التعريف بين ثلاثة أنواع من المؤسسات من حيث حجم العمال و رأس المال فنجد :

– المؤسسة المصغرة تشغل من عامل إلى تسعة عمال، و تحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها عشرة ملايين دج

– المؤسسة الصغيرة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا و تحقق رقم أعمال اقل من 200 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها 100 مليون دج

– المؤسسة المتوسطة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا و تحقق رقم أعمال 200 مليون دج أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100 و 500 مليون دج

[1].خواني ليلى ، المقاولاتية و روح الابداع في المؤسسات ص82 Volume 3 ISSN : 2509-0429 (MJEIM)، Innovation and Management،Moroccan Journal of Entrepreneurship numéro1 .

من خلال الإحصائيات للسداسي الأول من عام 2017 ،بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.1060289

الى جانب المهنيين الذينEPE) (منها 57 ٪تشكلها كيانات قانونية من بينها 264 مؤسسة اقتصادية عامة يمثلون نسبة 21 بالمائة، و 23 بالمائة من الحرفيين. و الجدول أدناه يعطينا أكثر تفصيل بحيث يصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الأتي :

الجدول رقم 01 : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

نوعية المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
المؤسسات المصغرة (عدد العمال اقل من 10)	1035891	%97.9
المؤسسات الصغيرة (عدد العمال من 10الى 49)	21202	.0002
المؤسسات المتوسطة (عدد العمال من 50الى 250)	3196	0.30
المجموع	1060289	100

المصدر : وزارة الصناعة و المناجم ، نشرة المعلومات الاحصائية ، العدد31 السداسي الثاني عام 2017 ص 9

في نهاية النصف الأول من عام 2017 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1060289 مؤسسة بحيث تمثل المؤسسات المصغرة نسبة 97.7% من المجموع و تبقى مهيمنة على النسيج الاقتصادي، اما المؤسسات الصغيرة و التي تشغل ما بين 10 إلى 49 موظف فتمثل نسبة2 % بعدد يقدر ب21202 مؤسسة، و تأتي في المرتبة الاخيرة المؤسسات المتوسطة التي تشغل ما بين 50 إلى 249 شخصا بنسبة 0.3%

من هذا المنطلق يمكن أن نميز ثلاث مراحل مرت بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

مرحلة ما قبل الثمانينات[1]

معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود للمستوطنين الفرنسيين ما قبل الاستقلال، بعد هذه الفترة تلاها الاقتصاد المخطط الذي كان يسيطر عليه القطاع العام، و في سنة 1966 جاء القانون التنظيمي للاستثمار لجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دور في التطور الاقتصادي، مع المحافظة على سيطرة القطاع العام على القطاعات الإستراتيجية. إلى جانب عوامل أخرى كعدم التحكم في التكنولوجيا، والافتقار إلى يد عاملة

[1]مرجع سابق الذكر ، خواني ليلى ص83

مؤهلة في ميدان التجارة، و الخدمات إلى جانب العبء الضريبي الكبير، و غيرها من العوامل التي حدت من دور المؤسسات و جعلتها تلعب دورا ثانويا .

مرحلة الثمانينات :

القانون التوجيهي لسنة 1966 لم يلعب دوره المخول هذا ما أدى إلى اختلال يعود إلى ابتعاد أهداف السياسة الصناعية عن الواقع الاقتصادي الوطني و ظهور خلال هذه المرحلة إصلاحات هيكلية تتمثل في صدور العديد من القوانين كقانون الاستثمار الخاص (القانون المؤرخ في 1982/08/21و قانون إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم /88 192 المؤرخ في 10/04/ 1988 لكن كل هذه الاستثمارات أدت إلى استثمار جد محدود في القطاع الخاص و يرجع ذلك لعدة عوامل نذكر من بينها التباين بين القوانين و الواقع الذي اثر سلبا على وتيرة ظهور و تطور المؤسسات إلى جانب عدم القدرة على الحصول على قروض بنكية

مرحلة ما بعد الثمانينات :

تميزت هذه المرحلة بدخول الجزائر اقتصاد السوق، و تأثرت العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت تمارس أنشطة إنتاجية، و خاصة بعد صدور قانون القرض و الصرف 1990 و استقلالية المصاريف التجارية، و تحرير سعر الصرف، و ما نجم عليه من أثار سلبية تمثلت في تزايد خسائر المؤسسات إزاء تخفيض العملة الوطنية. و لتفعيل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اتخذت الدولة إجراءات منها برنامج التأهيل الاقتصادي الصادر سنة 2001 إلى جانب المراسيم الصادرة في 2004 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة و أشكال الدعم

4- دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر[1]

منذ أواخر الثمانينيات أدركت الحكومات الجزائرية أن المؤسسة العمومية وخاصة الكبرى منها لا يمكنها لوحدها تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وبالتالي فإن اللجوء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ضرورة ملحة خاصة بعدما تبين قدرا وفعاليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي اقتصاد كان. هذا التوجه الجديد نحو القطاع الخاص أدى إلى زيادة معتبرة في حظيرة هذا النوع من المؤسسات ويعود السب في ذلك إلى الإصلاحات والبرامج التأهيلية من اجل التكفل الأحسن ذا القطاع والنهوض السريع بقدراته وإمكانياته، ولتوضيح ذلك سنقدم قراءة إحصائية واقتصادية لهذا القطاع لنبرز دوره ومكانته في التنمية الاقتصادية في الجزائر

5- تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

منذ صدور القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وتشجيع القطاع الخاص، شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا بالغ الأهمية، فقد عرفت زيادة تفوق الضعف، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم إنشائها ما بين 2001 و2007 .الأمر الذي يؤكده الجدول التالي:

رحماني يمينة ، المقاولاتية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في ظل تحديات الأزمة الراهنة ،

[1] المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية ، المجلد 03 العدد 02 سنة 2020 صفحة 116 - 117

الجدول رقم 02 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001-2018

	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العمومية		المجموع	
	العدد	نسبة التطور%	العدد	نسبة التطور%	العدد	نسبة التطور%
2001	244786	/	778	/	245348	/
2002	261075	65،%6	778	%0	261853	72،%6
2003	287799	23،%10	788	28،%1	288587	2،%10
2004	312181	47،%8	778	26-،%1	312959	44،%8
2005	341914	52،%9	774	51-،%0	342688	49،%9
2006	376028	98،%9	739	52-،%4	376767	94،%9
2007	410293	11،%9	666	88-،%9	410959	07،%9
2008	518900	47،%26	626	%06-	519526	42،%26
2009	586903	11،%13	591	6-،%5	587494	08،%13
2010	618515	39،%5	557	75-،%5	619072	38،%5
2011	658737	5،%6	572	69،%2	659309	5،%6
2012	711275	98،%7	557	62-،%2	711832	97،%7
2013	777259	28،%9	557	%0	777816	27،%9
2014	851511	55،%9	542	69-،%2	852053	54،%9
2015	934037	69،%9	532	84-،%1	934569	68،%9
2016	1022231	44،%9	390	69-،%26	1022621	42،%9
2017	1074236	09،%5	267	54-،%31	1074503	07،%5
2018	1141602	27،%6	261	24-،%2	1141863	26،%6

المصدر: رحماني يمينة ، (2020) بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضح من الجدول زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2001 ،والتي ارتفعت من 245348 مؤسسة سنة 2001 إلى 1141863 مؤسسة سنة 2018 .

بزيادة مضاعفة ويرجع السبب إلى الزيادة الواضحة في عدد مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام الذي يشهد تناقص عدد مؤسساته وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عملية الخصخصة وتراجع دور الدولة في

الاستثمار. إن نسبة التطور السنوي للمؤسسات الخاصة تفوق الخمسة بالمائة سنويا لتصل إلى أكثر من الربع سنة 2008 .يفسر هذا التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنويا بالجهود التي بذلتها الدولة لترقية[1] القطاع، وهذا منذ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 ،وما تبعه من سياسات وبرامج وهيئات دفع كلها إلى النهوض بهذا القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائري.

الشكل الموالي يوضح أكثر أن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعود بشكل كبير إلى تطور المؤسسات الخاصة وهي تمثل واجهة النشاط المقاولات في الجزائر حيث يظهر تطابق شبه تام بين المنحنى الذي يمثل العدد الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنحنى الخاص بمؤسسات القطاع الخاص

الشكل رقم 01 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 2001-2018

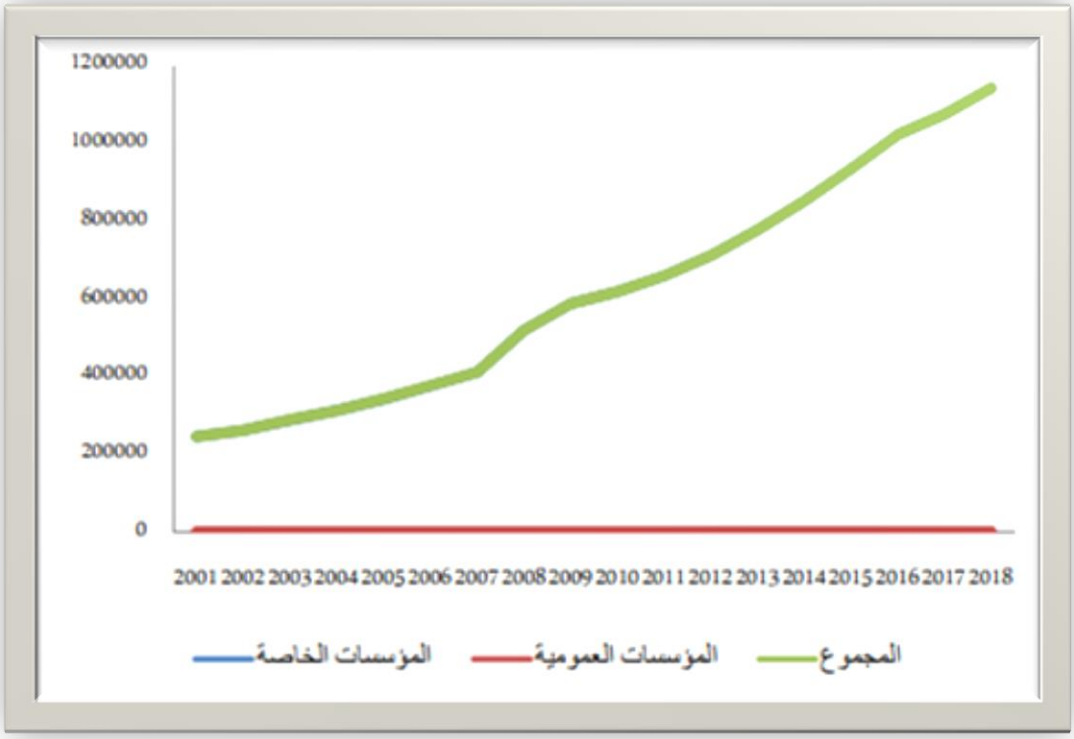

المصدر: رحماني يمينة ، (2020) بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وبسبب الهيمنة المطلقة للقطاع الخاص سوف نحاول فيما يلي التطرق إلى دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي يمكن اعتبارها الوجه الحقيقي للنشاط المقاولاتي في الجزائر.[2]

[1]– مرجع سابق الذكر رحماني يمينة ص 120–121

[2]– مرجع سابق الذكر رحماني يمينة ، ص 122

لعل أهم ما يميز النسيج المؤسساتي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو الهيمنة المطلقة للمؤسسات المصغرة التي تمثل أكثر من 90 %من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كما توضحه معطيات الجدول و الشكل التاليين :

الجدول 03: التطور السنوي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال 2007-2014

	المؤسسة المصغرة		المؤسسة الصغيرة		المؤسسة المتوسطة	
	العدد	نسبة التطور%	العدد	نسبة التطور%	العدد	نسبة التطور%
2007	23015	/	997	/	128	/
2008	26385	15،%96	896	27،%3	160	58،%0
2009	23375	35،%95	1 012	13،%4	128	52،%0
2010	22717	01،%97	632	7،%2	68	29،%0
2011	21461	63،%95	873	89،%3	108	48،%0
2012	27231	03،%96	989	49،%3	136	48،%0
2013	38158	1،%97	1016	59،%2	123	31،%0
2014	36365	8،%96	1056	81،%2	145	39،%0

المصدر: رحماني يمينة ، (2020) بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل 02 : التطور السنوي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال 2015-2018

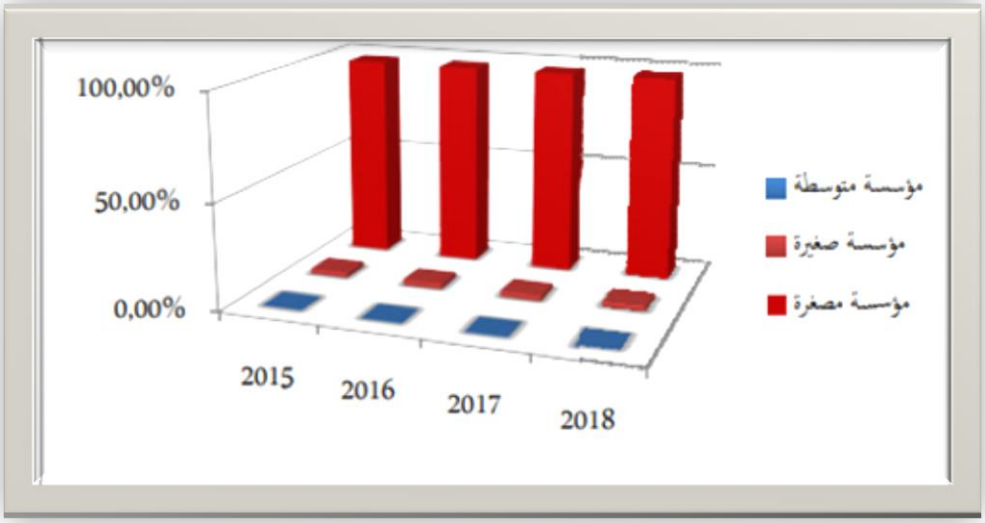

المصدر: رحماني يمينة ، (2020) بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

[1] مرجع سابق الذكر ، رحماني يمينة ص 123

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكثر من 95 %من مجموع المؤسسات الخاصة التي تم إنشاؤها بين 2007 و2014 تمثل مؤسسات مصغرة يتراوح عدد عمالها من 0 إلى 9 عمال. أما الشكل السابق فيوضح بدوره أن أكثر من 97 %من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتمي إلى فئة المؤسسات المصغرة، وهذا يدل على أن المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 9 عمال تمثل حصة الأسد في النسيج الاقتصادي

وتجدر الإشارة أن هذه الهيمنة للمؤسسات المصغرة ليست حكرا على الاقتصاد الجزائري ففي العديد من الدول تمثل المؤسسات المصغرة نسبة كبيرة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في النمسا وبلجيكا وفرنسا واليونان وإيطاليا وإسبانيا، فعل سبيل المثال نجد أن هذه المؤسسات تمثل نسبة 92 %من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوروبي سنة 2005 وسنة 2000 احتلت هذه الفئة من المؤسسات ما بين 70 و90 %من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

إن نجاح الجهود المبذولة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقاس بجذب المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحسب، وإنما يقاس أيضا بقدرا على توجيه استثمارات هذه المؤسسات نحو القطاعات الاقتصادية والأقاليم الوطنية بحسب أولويتها وأهميتها الاقتصادية

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أكثر من عشرين فرع من فروع النشاط الاقتصادي المختلفة ، لكن نجد هذه المؤسسات تتركز بشكل كبير في بعض القطاعات دون الاخرى و الشكل التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية من سنة 2001 – 2018 :

الشكل 03 : تطور توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية 2003-2018

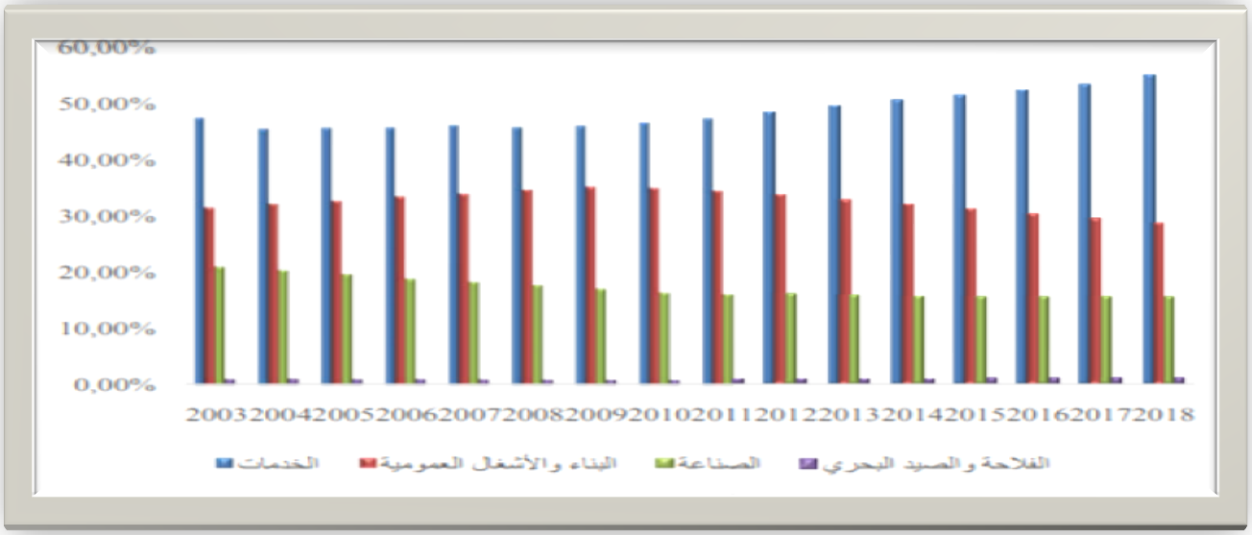

المصدر: رحماني يمينة ، (2020) بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

[1] مرجع سابق الذكر ، رحماني يمينة ص 125

من خلال الشكل البياني يتضح ان انشاء و تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة يظهر بقوة في اربع قطاعات رئيسية يحتل فيها قطاع الخدمات مركز الصدارة طول الفترة المدروسة بنسبة تفوق 40% يتصدرها كل من التجارة و التوزيع تم النقل و المواصلات ، و هدا بسبب اقبال المستثمرين على هدا القطاع ، لسهولة الاستثمار فيه ، تم يليه قطاع البناء و الاشغال العمومية الدي يمثل حولي 30% من مجموع المؤسسات الخاصة و لعل من اهم الاسباب التي زادت من الاستثمار الموجه نحو هدا القطاع هو اهتمام الدولة بالبناء و اشغال الطرقات على المستوى الوطني .

في حين نجد أن قطاع الصناعة لا يتعدى نسبة 20 %وهي نسبة قليلة مقارنة بمجموع المؤسسات، بينما نجد قطاع الفلاحة والصيد البحري يمثل نسبة لا تتعدى 2% من مجموع المؤسسات الخاصة .

كما أحصى الديوان الوطني للإحصاء أعلى نسبة إنشاء في قطاع التجارة ،حيث بلغ عدد المؤسسات التي أنشأت خلال السداسي الأول من سنة 2019 في القطاع التجاري65.081مؤسسة و 36.219 في الصناعات التحويلية و 33804في قطاع مواد البناء

لقد تصدرت مدينة وهران قائمة المناطق من حيث نسبة الإنشاءات كما تبينه الأرقام في الجدول رقم 4 :

الولاية	عدد المؤسسات المنشاة	النسبة المئوية
وهران	439	%8.68
سطيف	289	%5.60
قسنطينة	209	%4.13
البليدة	199	%3.94
بجاية	197	%3.90
تيزي وزو	190	%3.76
بومرداس	169	%3.34

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2019

تظهر هذه البيانات أن توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات غير متوازن، فتوجه الاستثمارات نحو قطاع الخدمات أكبر من قطاع الصناعة بالنظر إلى أهمية هذا الأخير الذي يباشر الاستثمار الحقيقي ويخلق القيمة المضافة ويخدم الصناعة أماميا وخلفيا، إلى جانب أنه السبيل لتحقيق إستراتيجية إحلال الواردات تنويع الصادرات، مع التأكيد هنا على أن المؤسسات الخدمية تظل ضرورية بطبيعة الحال وركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد أثار هذا الموضوع اهتمام الكثير من الباحثين من أجل تحديد العوامل التي تؤثر في تموقع المؤسسات في بعض المناطق دون الأخرى، وقد توصلوا إلى أن العقار، الخدمات، النقل، التاريخ الاقتصادي للمنطقة والمناطق الحضرية تعتبر من أهم العوامل التي تفسر ديناميكية تموقع وإنشاء المؤسسات في الجزائر .

الشكل 4 يمثل تطور التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة الممتدة من 2003إلى 2018

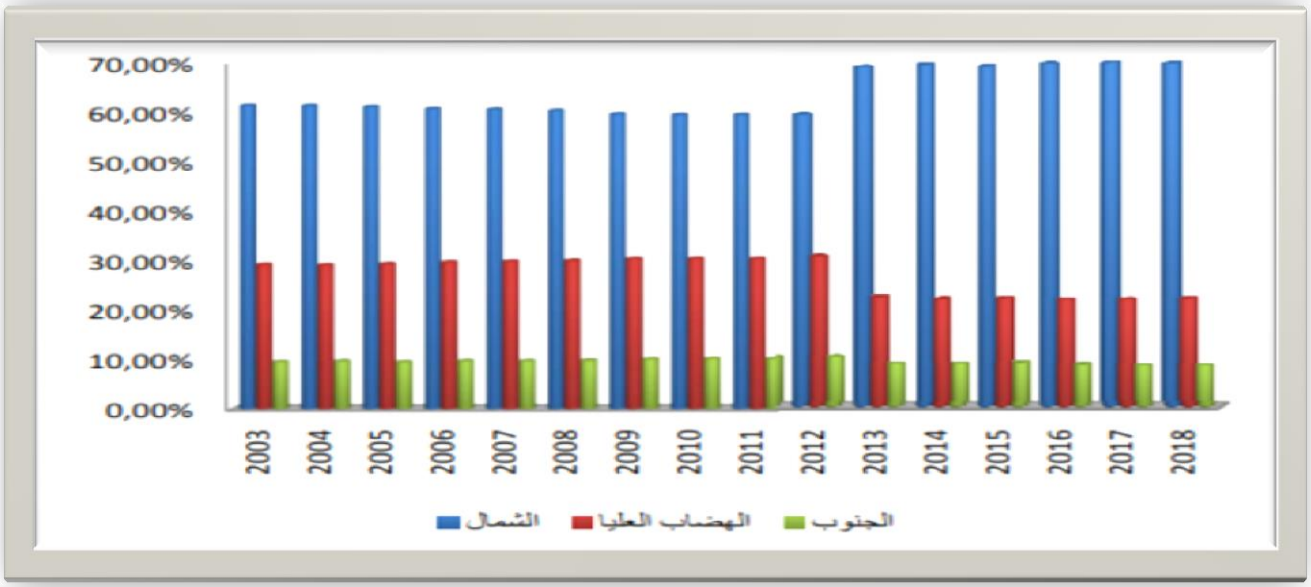

المصدر: رحماني يمينة ، (2020) بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الشكل نرى ان النشاط الاقتصادي يتوزع بشكل غير متساوي في مختلف مناطق الوطن

حيث نجد ان المناطق الشمالية تتكون من 19 ولاية ، مازالت تحتل الصدارة مند 2003 الى يومنا هدا بنسبة تفوق 60 %. من مجموع المؤسسات

ثم منطقة الهضاب العليا بنسبة 30% و في الاخير منطقة الجنوب بنسبة 10 % من المجموع الكلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تبين عدم تكافئ الفرص ، او بالاحرى عدم تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية ، حيث تعتبر المناطق الشمالية من اكثر المناطق نموا على المستوى الوطني ، و هدت راجع لتوفر محفزات الاستثمار بشكل اكبر في المدن الكبرى من الوطن بالاظافة الى الكثافة السكانية المرتفعة لهده المدن و الاختلاف في التوجه المقاولاتي بين ولايات القطر الجزائري ، كما ان هدا التوزع الجغرافي يعكس فشل المعاملة التفضيلية التي خصت بها و لايات الجنوب في اطار انظمة التحفيز المالي و الجبائي ، اد أنها تحدث التاثيرات المرغوبة في هيكل التوزيع الاقليمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[1]

[1] مرجع سابق الذكر ، رحماني يمينة ص 127

تطور اليد العاملة حسب نوع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الحجم:

إذ يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل الجديدة ، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة .

الجدول رقم 5 : تطور اليد العاملة حسب نوع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الحجم

	السداسي الاول سنة 2016		السداسي الاول سنة 2017		التطور
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة				
اليد العاملة	1438579	57.82	1517990	58.34	5.52
اصحاب العمل	1013637	40.74	1060289	40.75	4.60
المجموع	2452216	98.57	2578279	99.09	5.14
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية	35698	1.43	23679	0.91	−33.67
المجموع	2.487.914	100	2.601.958	100	4.58

المصدر : وزارة الصناعة و المناجم 2016-2017 ، العدد 30 ، ص 14

من خلال الجدول نلاحظ تطور عدد العمال المصرح بهم، و ما يؤدي ذلك الى المساهمة في تقليص البطالة فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة عرفت تطورا من سنة الى اخرى، في الزيادة من مناصب الشغل اذ نجد ان اليد العاملة في نهاية 2017 تمثل 2.601.958 عامل منها 23679 فقط للمؤسسات العمومية الصغيرة و المتوسطة الحجم .

بين النصف الاول من 2016و النصف الاول من 2017% الى ان اجمالي اليد العاملة قد تطور بنسبة4.58 للاشارة فقط ان عدد اصحاب العمل اي مالكي المؤسسات الخاصة ، يتكون من ارباب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة ، اشخاص معنوية او رؤساء المؤسسات الخاصة التي تنشط في المهن الحرة.[1]

[1] علي عزوز ، حسناء قاسم ، اهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،المجلد 01 العدد01 ،2019 ص 59

تطور الناتج المحلي الاجمالي لسنتي 2015-2016 حسب قطاع النشاط :

الجدول رقم 6 : تطور الناتج المحلي الاجمالي لسنتي 2015-2016 القيمة بالمليون دينار

	2015	2016	التطوربالنسبة(%)
الصناعات الغذائية	1087.90	870.36	-20
الصناعات المعدنيةالصلبة ،الميكانيكية،الكهربائية	799.37	1113.83	42
الميكانيك ، المطاط ، البلاستيك	362.02	377.30	4
مواد البناء	346.74	242.01	-2
الخشب الصلب و الورق	126.72	125.41	-1
المنسوجات و الملابس ، الجلود و الاحدية	82.91	63.27	-24
اخرى	38.77	15.55	-60
المجموع	2824.45	2891.02	2

المصدر : وزارة الصناعة و المناجم 2016-2017 ، العدد 30 ، ص30

ان الاهتمام الدي يحضى به قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعكس الاهمية الكبيرة التي يمتلها هذا القطاع في اقتصاديات العالم ، اذ تعتبر مساهمة هذه المؤسسات كبيرة في الناتج الوطني الخام الذي يشمل بدوره على كل ما تم انتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من منتجات اقتصادية خلال فترة زمنية معينة ، فمن خلال الجدول نلاحظ تغير النشاط الصناعي لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بحيت شهد نموا طفيفا بقيمة 2% و ذلك من 2824.45 الى 2891.02 مليار دينار جزائري .

و يعود هدا الوضع او هذه الحالة الى النتيجة المباشرة لمختلف الاتجاهات من القطاعين الرئيسيين التاليين :

– الارتفاع الكبير و الملحوظ لقطاعات الصناعات المعدنية و الميكانيكية الكهربائية بنسبة 42% و انخفاض ملحوظ في الصناعات الزراعية بنسبة 20%

كما ان الناتج الداخلي سجل انخفاض في الصناعات الاخرى بنسبة 60% و انخفاض قطاع النسيج و الملابس بنسبة 24% مواد البناء بنسبة 2% ، كما شهد نموا ايجابيا في قطاع الميكانيك ، المطاط ، البلاستيك بنسبة ارتفاع 4% من الناتج المحلي و هذا ما يمكن تفسيره بالدور الهام الذي تلعبه المقاولاتية في النشاط الاقتصادي[1]

[1] مرجع سابق الذكر ، علي عزوز ، حسناء قاسم ص 60

الجدول رقم 7 تطور القيمة المظافة في الجزائر 2010 – 2015 :

الطابع القانوني		نسبة القطاع العام	نسبة القطاع الخاص	المجموع
2010	قيمة	827.53	4681.68	5509
	%	15.02	84.97	100
2011	قيمة	923.34	5137.46	6061
	%	15.23	84.77	100
2012	قيمة	793.38	5813.02	6606
	%	12.01	87.99	100
2013	قيمة	893.24	6741.19	7634
	%	11.002	82.2998	100
2014	قيمة	1187.93	7338.65	8527
	%	13.9	86.1	100
2015	قيمة	1313.36	7924.51	9237.87
	%	14.12	85.78	100

المصدر : وزارة الصناعة و المناجم 2016-2017 ، العدد 30 ، ص41

نلاحظ من خلال الجدول تطور القيمة المظافة و مدى مساهمة القطاع الخاص في مختلف الانشطة الاقتصادية مقارنة بنسبة مشاركة القطاع العام و هذا ما يمكن ملاحظته في السنوات (6) المختلفة ، لكنها مرتفعة و من بين الاكثر القطاعات مساهمة في القيمة المظافة نجد قطاع التجارة ، مواد البناء و الاشغال العمومية ، الزراعة و هذا يعكس التوجه العام للمقاولاتية و النشاط الحر الى القطاعات لما لها من مردودية مالية ، فمن خلال دراستنا لأهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي و الارقام المحققة على مستوى الاقتصاد الوطني ، استنتجنا ما تقدمه[1]المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الدعم و الى ماتحققه من مزايا تدفع بمسار التنمية الاقتصادية ، حيث تساهم بشكل واضح في تطور النشاط الاقتصادي الداخلي الخام .

[1] مرجع سابق الذكر ، علي عزوز ، حسناء قاسم ص 60

القيمة المظافة ، بالاظافة الى مشكل اليد العاملة و ما ينجر عنها من مشاكل اقتصادية كبرى.

5- المهتمون بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر[1]

لقيت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهتمام من طرف السلطات الجزائرية من هيئات حكومية، و وكالات وطنية، و لجان، و جمعيات و غيرها مهمتها تطوير و تنمية هذه المؤسسات و نستعرضها في النقاط التالية :

5-1- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنشأت وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 1991 ،ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة في 1993 قصد ترقيتها و لهذا السبب أنشأت عدة مؤسسات متخصصة نذكر من بينها :

- **المشاتل** : عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري هدفها مساعدة المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تنقسم هذه المشاتل إلى ثلاثة أقسام و هي المحضنة و الورشة و نزل المؤسسات ؛ (الجريدة الرسمية، 2003 ،ص 14)

- **مراكز التسهيل** : عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي

- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : مهمتها تتمثل في ترقية الحوار بين المؤسسات المعنية والسلطات العمومية

5-2- المنظمات المهنية و المالية

- **الجمعيات المالية** هدفها مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنشاء برنامج وطني لترقيتها، نذكر الجمعية المالية الجزائرية الأوروبية، و جمعية الخدمات المالية و الاستثمار

- **الجمعيات المهنية** أنشأت بموجب القانون 31/90 لسنة 1990 و من بين هذه الجمعيات نجد المجلس الأعلى لأرباب العمل الجزائريين، و اتخاذ الصناعيين و المنتجين الجزائريين، و الاتحاد العام للمستخدمين الجزائريين

- **الغرفة الوطنية للتجارة** عبارة عن مكان التقاء العملاء الاقتصاديين المحليين و الأجانب مشكلة مركز معلومات

5-3- الهيئات الحكومية

- **وكالة ترقية و دعم الاستثمارات، و الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار** بحيث جاءت هذه الأخيرة كبديل للأولى و هدفهما تقليص أجال الإجراءات الإدارية و القانونية و المتمثلة في منح التراخيص لإقامة المشروعات فقدرت المدة الزمنية في الوكالة الأولى ب 60 يوم ثم أصبحت تقدر ب 30 يوم في الوكالة الثانية

[1] تبر زغود (2009)، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام و الخاص في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة.

– **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** أنشأت في 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 08 سبتمبر1996 ، و لها فروع جهوية مهمتها تنحصر في إنعاش قطاع التشغيل الشبابي بإنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع و الخدمات و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع ابلشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تنطوي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها .

الهدف من إنشائها :

لقد تم إنشائها لتحل محل التعاونيات الشبابية التي نشأت في بداية التسعينات بمنظور اشتراكي المتمثل في وجوب ثلاث شركاء على الأقل في إنشاء المؤسسة ،إضافة إلى أن فكرة المشروع كانت تقترح من التعاونية تلخص مهام الوكالة في النقاط التالية :

- مرافقة الشباب ذو المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم ودعمهم وتقديم الاستشارة لهم
- إبلاغ كافة الشباب المستفيد من تمويل البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي تمنحها الوكالة.
- متابعة المشاريع المنجزة من طرف الشباب في إطار الوكالة مع الحرص مع الحرص على دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، عند الحاجة.
- توفير كافة المعلومات الاقتصادية التي يحتاجها الشباب في مشاريعهم.

ANGEM- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي مؤسسة عمومية

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية سلطة وزير التضامن الوطني والأسرة والمجتمع الوطني في الخارج المتابعة العملية لنشاطات الوكالة ومن مهامها نجد : تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به ، تمنح قروض بدون مكافأة،.. إلخ

- **صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة،** تنحصر مهمته في تسيير الصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك و المؤسسات المالية للمستفدين

- **لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية** و **وكالة التنمية الاجتماعية،** مكلفة بمساعدة حاملي المشاريع في مجال العقار الصناعي على المستوى المحلي

- **وكالة التنمية الاجتماعية،** تسعى هي الأخرى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر.

ANDI- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي ذات طابع إداري أنشأت بموجب القانون .APSI رقم 01 -03 المؤرخ في 20 أوت 2001 لتحل مكان وكالة دعم ومتابعة ترقية الاستثمار إذ تمتلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، فروع جهوية في كامل ولايات الوطن التي لم تحقق المرجو منها ،

التي كانت تتمركز فقط في العاصمة. APSIعكس ما كانت عليه من مهامها ترقية الاستثمارات الوطنية و الاجنبية و تطويرها و متابعتها .

6- العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

حسب استقصاء أجري من طرف الوزارة و الصناعات التقليدية في اثنا عشر ولاية عبر الجزائر، تمثلت نتائجه أن مدة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتراوح ما بين سداسي و ثلاث سنوات و السبب في ذلك هو معاناة هذه المؤسسات من عدة قيود تتمثل في الثقل الضريبي، و عدم تكيف الآليات الجمركية مع المؤسسات، و مشكلة التسويق التي تعود إلى المنافسة التي تواجهها هذه المؤسسات على المستوى الداخلي من المؤسسات الكبيرة أو على المستوى الخارجي المتمثلة في المنتجات المستوردة و يرجع ذلك لعدم وجود اتحاد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعمل على تجميع المنتجات المتشابهة في سوق واحدة. ضيف إلى ذلك مشاكل أخرى تنظيمية و تمويلية نلخصها في النقاط التالية:

مشاكل متعلقة بالعقار يشكل العقار مشكلا بالنسبة لأصحاب المشروعات الجديدة و هذا راجع إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و صعوبة الإجراءات للحصول على العقار الخاصة بالعقد الإيجار و الملكية و ثقل القوانين المسيرة لها، إلى جانب غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص و تسيير الأراضي

مشاكل متعلقة بالادارة

بدء الإجراءات الإدارية تعود أساسا إلى صعوبة الحصول على السجل التجاري بحيث يتطلب هذا الأخير وثائق عديدة، و وقتا طويلا فحسب معطيات غرفة التجارة تستغرق المدة الزمنية لإقامة مشروع حوالي ثلاث أشهر و ما فوق و الانطلاقة تصل إلى خمسة سنوات في المتوسط.

مشاكل متعلقة بالتحرير التجاري

الانفتاح تمثل في الانتقال من اقتصاد مسير بإدارة مركزية إلى اقتصاد متفتح على آلية السوق، عمل على نمو الريع بحيث ارتفعت معدلات الأرباح في الأنشطة التجارية الغير الأساسية، و هذا ما اثر سلبا على المؤسسات الإنتاجية التي ترتكز على تثمين المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري .

مشاكل متعلقة بالبنك

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تحظى بالحصول على الموارد المالية لكون البنك يمنح قروضه مقابلا ضمانات (ارتفاع سعر الفائدة، ضمانات صعبة و غيرها) تعجز عن توفيرها المؤسسات. كما تتخوف البنوك من عدم وفاء هذه المؤسسات بالتزاماتها، ضيف إلى ذلك غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار[1]

المبحث الثاني : الابتكار في الجزائر

إن الابتكار أصبح في الآونة الأخيرة من أهم اهتمامات المؤسسات التي تسعى إلى التميز وتعزيز تموقعها في السوق الوطنية أو الدولية، من خلال صياغة أفكار جديدة و محاولة تجسيدها على أرض الواقع. ومن هذا

[1] مرجع مكرر ، خواني ليلى ص 84

المنطلق تسعى بعض المقاولات الجزائرية باختلاف نوعها سلعية كانت أو خدمية أو حجمها على توليد أفكار جديدة العمل على تجسيدها للوصول إلى قمم النجاح.

الابتكار في الجزائر [1]

موضوع الإبداع في الجزائر عموما طرح بعد الاستقلال مباشرة و لكن لم تكن الظروف آنذاك مو اتية و لكن الاهتمام الفعلي بدأ في سنوات 1970 أين اتجهت الدولة لنقل التكنولوجيا و إنشاء المعاهد الخاصة بالبحث و التطوير و بعد صدور القانون الخاص بالبحث و التطوير في سنة 1998 الذي اعتبر بمثابة القطيعة مع الاقتصاد المخطط على الرغم من ذلك لم يأتي هذا القانون بما كان ينتظر منه و هذا يعزى إلى ضعف البحث و التطوير على مستوى الجامعات الوطنية و مراكز البحث،أما بالنسبة للمقاولات فيعتبر عنصر الإبداع بمثابة الضرورة الملحة في الوقت الحالي خاصة مع ازدياد حدة المنافسة و تسعى من خلال هذا العنصر إلى تحويل التهديدات إلى على أرض الواقع. فرص كما يلاحظ على أن بعض المؤسسات في السنوات الأخيرة تسعى للتواصل مع الباحثين لتجسيد البحوث .

إن واقع الإبداع في الجزائر على العموم بحسب رأي الخبراء من بينهم عبد القادر جلفاظ و في إطار مداخلة ألقاها بمناسبة الملتقى الدولي حول الابتكار و المقاولة و التنافسية في المؤسسات :"أنه غير مهيكل بعض الشيئ"، كما أنه يتطلب وضع إستراتيجية وطنية للابتكار في إطار اقتصاد المعرفة مع ضرورة إدماج المؤسسة ضمن نظام الابتكار.

1- واقع الإبداع في المقاولات الجزائرية حسب مجموعة من الدراسات الجامعية

إن الدراسات التي تتكلم عن البحث و التطوير في المقاولات الجزائرية قليلة جدا و من خلال دراسة جامعية حول اهتمام القطاع الخاص (ملكية عائلية) بعنصر الإبداع و التي توصلت أن حوالي 33،44% أعلنوا عدم اهتمامهم بهذا العنصر و لم يخصصوا أي استثمار في هذا ا المجال(شراء البراءات، شهادات الاستغلال ،الإنفاق على التكوين) في المقابل 64،13 % قد أبدو اللجوء إلى الإبداع .كما أوضحت دراسة أخرى لعينة من المقاولات أن البعض منها تبدي اهتمامها بعنصر الإبداع و لكنها غير قادرة على خوض هذا ا المجال نضرًا لما يكلف من مبالغ ضخمة ،كما توصلت إلى أن المقاولات التي تصدر منتجاتها إلى الخارج (إفريقيا الشمالية و أوروبا) تستغل مواردها الخاصة بالبحث و التطوير .كما أوضحت دراسة أخرى أن ما يقرب 67 %من المؤسسات و نظرا لنقص المعلومة يرون أن التطور التكنولوجي و العلمي بطيء مما لا يؤثر سلبا عليها بينما ترى أنه مرن و تلجأ إلى التجديد باستمرار في منتجاتها و إدخال تعديلات و إعداد خطة تسويقية2% 5 محكمة أما النسبة المتبقية 8 % فتبقى غير مبالية و لم تتخذ أي قرار فيما يخص مجال الإبداع و التطوير.

[1] د طويل أسيا، د تيتام دليلة ، الإبتكار والإبداع في قطاع المقاولات "دراسة التجربة الوطنية و تجارب دولية رائدة ، مجلة الإبداع، المجلد 09 / العدد:01 2019 ص 120

2- السياسات العلمية و التكنولوجية من اجل تطوير الابتكار في الجزائر [1]

إن الدولة الجزائرية تركز إستراتيجيتها على الاقتصاد الكلي أو بعبارة أخرى على القطاعات الكبرى ولا تعطي أهمية كبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من أهميتها لتنمية الاقتصاد الوطني، والأرقام التي توضح نسبة الباحثين الجزائريين مقابل عدد السكان تعادل0،06 % و هو رقم متواضع إذا ما قرون بفرنسا أين تصل النسبة إلى43% أما نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي فوصلت سنة 2014 إلى 0،2 %

وهو الأخر يبتعد عن المعدل العالمي الذي يصل إلى 4 % كما يعزي الباحثين نقص الاهتمام بهذا المجال نضرًا لسهولة تقليد المنتج في الجزائر و عدم صرامة القوانين التي تحمي الملكية الفكرية مما تجعل غالبية المؤسسات يفضلون إما شراء التكنولوجيا أو الذهاب للخارج لتسجيل براءات اختراعهم ، أما عن إستراتيجية الدولة في السنوات الأخيرة فهي تحاول تدارك الوضع من خلال وضع إستراتيجية تشرك فيها المؤسسة من أجل خلق روح الإبداع أهمها :

برنامج إعادة التأهيل في الجزائر:و يندرج من خلاله عصرنة الآلات ،الإدارة، تطوير كفاءات الموارد البشرية، تطوير الجودة و وظيفة التسويق، تطوير المشاريع المشتركة مع الأجانب.

إنشاء الجائزة الوطنية للابتكار في سنة 2008 لدعم الإبتكار و بالتالي تعزيز نسيج المجهودات الصناعية الوطنية وإمداد جسور التعاون بين الجامعة أي البحث العلمي و المقاولة يستنتج مما جاء أعلاه أن الجزائر لا زالت بعيدة عن الابتكار بينما جل الاهتمامات من قبل المقاولات يخص التطوير في المنتج فقط أو شراء التكنولوجيا من الدول المتقدمة.

3- نماذج عن الإبداع في المقاولات الجزائرية :

ملبنة الصومام الإبداع أداة للريادة : [2]

ملبنة الصومام: هي مؤسسة جزائرية أنشئت سنة 1993 ، و منذ سنة 2006 أصبحت تحتل الريادة في سوق الصناعات الغذائية الجزائرية لمنتجات الألبان الطازجة و تعود هذه المكانة إلى توفر إرادة قوية لدى هذه المؤسسة من خلال التطوير المستمر لمنتجاتها على الرغم من حدّة المنافسة الوطنية (هدنة،ترافل،...) و الدولية كدانون العالمية التي اكتسحت السوق الجزائرية في 2001 و كنديا في 2005

وانتهجت ملبنة الصومام سياسة ابتكار تتسم بالديناميكية فكانت نتائجها مذهلة :

- إنتاجيتها تقارن مع إنتاجية البلدان المتطورة وبفضل جهودها أصبح هذا السوق أكثر نشاطا في السوق الوطنية و الدولية(المغرب العربي وإفريقيا)من خلال اجتهادها في إنتاج منتجات جديدة لاقت استحسان كبير كمنتوج، من خلال أسلوب التقليد .Céréalo . و منتوج+Acti

اعتماد أساليب التبريد أكثر حداثة لضخ المنتج واستعمال مادة الأمونياك بدل النظام القديم و الذي يسمح بإنتاج أكثر كثافة من السابق و في فترة قياسية.

[1] مرجع سابق الذكر د طويل آسيا ، ص 121

[2] مرجع سابق الذكر ، طويل أسيا ، تيتام دليلة ص 121

اعتماد أسلوب تنظيف أدوات العمل آليا بدل الأسلوب القديم الذي يعتمد على العنصر البشري وما قد يحمله هذا الأخير من خطورة العدوى على الألبان المنتجة.

الذكاء الاقتصادي و الإبداع وسيلة للتميز [1]" wouroud" مؤسسة

الاختصاص : عطور و مواد التجميل

مؤسسة ورود هي مؤسسة جزائرية أنشئت في سنة 1983 في ولاية الوادي من قبل السيد بشير جديدي و أخيه من خلال خوض مغامرة الاستثمار في مجال العطور و مواد التجميل في مسقط رأسهما، و سعى إلى توفير منتجات ذات جودة، 1988 اصدر منتوج جديد (عطر sens Sixième) 1993barres-code كما كانت هذه المؤسسة السباقة الى استخدام التشفير في الجزائر .

كما أقدمت مؤسسة ورود :

من 1993 إلى 1997 إلى تجديد آلات الإنتاج بأخرى أكثر حداثة مع توسيع مساحة المخازن –

1994– كما كانت السباقة في الجزائر إلى اعتماد الرقمنة واستغلال التكنولوجيا الحديثة بإنشاء موقع لها سنة

– مع اعتمادها لسياسة تنويع المنتج لتوافق كل أذواق المستهلكين و خلق منتجات جديدة مع إدخال تحسينات و تطويرات على المنتجات القديمة

– خلق محيط عمل متميز لتحفيز العمال

تجارب المشاريع المقاولاتية المبتكرة في إطار الحظيرة التكنولوجية [2]

يعد مشروع الحظيرة التكنولوجية في الجزائر من ضمن سلسلة الإنجازات حيث يتضمن مشروع محضنة الذي اسسته وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة لاستقبال حاملي المشاريع من الطلبة المتخرجين والمؤسسات قصد تكوينهم في مجال المقاولة، إلى جانب مشروع للدراسات والبحث في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال .

فقد تمكنت الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 مرافقة العديد من حامل مشروع وذلك على مستوى الحاضنات بحيث نجد حظيرة ولاية الجزائر(سيدي عبد الله 2010) ،و ورقلة(2012) ،و وهران (2013) و باتنة (جامعة الحاج لخضر2013) ،بالاضافة إلى حاضنة في سطيف، و قسنطينة، و بوغزول، و غرداية، والاغواط، و بسكرة الحاضنة التكنولوجية المتواجدة بالعاصمة رافقت أكثر من 350 حامل لمشاريع في مجال المقاولاتية ونجحت في إطلاق 50 مؤسسة صغيرة تعمل حاليا في السوق الجزائرية ، وحاضنة المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لوهران اتسعت ل 24 حامل مشروع، و الهدف على المدى القصير هو إنشاء 6 مؤسسات ناشئة ناجحة على الاقل سنة 2018 (جريدة الامة العربية 2013)

[1] مرجع مكرر طويل أسيا، تيتام دليلة ص 122

[2] مرجع سابق الذكر خواني ليلى ص 85-86-87

تنشط هذه المؤسسات في تطوير خدمات ونشاطات تكنولوجيات الإعلام والاتصال و التي تتمثل في عدة مجالات منها التجارة الإلكترونية، و إعداد أنظمة معلوماتية تستغل لعمليات التسيير المالي للمؤسسات، و الدفع الإلكتروني، من مرحلة الفكرة إلى غاية إنجاز المؤسسة والشروع في إنتاج القيم المضافة

كما تعد تجربة حاضنة المشاريع بجامعة الحاج لخضر أول حاضنة تكنولوجية أنشئت داخل الجامعة الجزائرية و التي دشنت في بداية شهر ماي من عام 2013 ،وذلك تجسيدا للاتفاقية المبرمة بين كل من الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الحظائر التكنولوجية بسيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، والمديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. و هذه المبادرة تعد الأولى من نوعها في انتظار تعميمها على باقي الجامعات وتندرج في إطار مرافقة أصحاب المشاريع من حاملي الشهادات الجامعية وتزويدهم بمعارف و تقنيات تساعد على نضج مشاريعهم وتمكنهم من أن يكونوا رؤساء مؤسسات ناجحة تتكون الدفعة الأولى من حاملي المشاريع بحاضنة المشاريع بجامعة باتنة من 11 جامعيا من أصحاب المشاريع يشرف على تأطيرهم 6 مدربين متخصصين حسب مديرة الحاضنة التي كشفت عن أن هذه المشاريع تشمل مجالات مختلفة منها البيولوجيا والإعلام الآلي وأيضا الاقتصاد. ومن جهته أوضح نائب مدير جامعة باتنة المكلف بالعلاقات الخارجية أن هذه الدفعة التي شرع في تأطيرها ومرافقتها في مجال استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لنجاح المؤسسة المصغرة ستكون متبوعة بدفعة أخرى موسعة لمختلف المجالات .

عن تنظيم دورات تكوينية مجانية واحتضان طلبة جامعيين ، من خلال انشاء dk news كما كشفت جريدة مؤسسات تكنولوجية ، حيث احتضنت الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله سنويا 80 طالب ماستر من جامعة باب الزوار استفادوا من التطبيقات التكنولوجية لإنشاء مؤسسات جزائرية ذات استقلالية معرفية

على ذكر ما سبق نستعرض بعض المؤسسات الناجحة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، و التي تخرجت من الحظيرة التكنولوجية و المتمثلة في التجارب التالية :

تجربة محمد حمزة

جامعي مبتكر الذي مر بالحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله بالعاصمة تمكن من تأسيس نظام الدفع الالكتروني عبر شبكة الانترنت و الهواتف النقالة . وبعد مرور أكثر من سنة من ابتكاره يضمن هذا الشاب عبر مؤسسته (موقع الكتروني) لأكثر من 15 ألف زبون من القطاع الخاص خدمات دفع مختلف الفواتير عن بعد عبر الإنترنيت والهواتف النقالة وكذا مختلف الأتوات وأيضا عمليات الشراء والبيع عبر هذه التكنولوجيا الحديثة . و يأمل الشاب في المساهمة بجدية في إطلاق أنظمة التجارة الإلكترونية بالجزائر التي تشكل حسبه اقتصادا بديلا للمحروقات لأنها تمكن من خلق الثروة.

تجربة عبد الرحيم بورويس

المهندس في الاتصالات متحصل على شهادة الدكتوراه في التكنولوجيات الملبوسة لذوي الاحتياجات الخاصة من جامعة تلمسان، قدم براءتي اختراع واحدة بالجزائر و الأخرى ببريطانيا، كما عرض تجربته بجامعة باتنة فأبهر

الحضور بابتكاراته المتنوعة والتي نال عليها العديد من الجوائز والشهادات من داخل وخارج الوطن، كان آخرها بالكويت عن قميصه الذكي المحدد للأماكن الذي نال به الميدالية الذهبية في صالون الاختراعات[1]

هذا القميص المزود بشريحة الكترونية جد دقيقة وغير بادية للعيان يسمح بتحديد مكان من يلبسه عن بعد وهو يفيد في حالات المصابين بمرض الزهايمر ويحبط حالات اختطاف الأطفال وغيرها من المواقف من خلال نبضات القلب . إلى جانب العديد من الابتكارات لعل من أبرزها التي أبهرت الحضور الهاتف النقال الذي يمكن من فحص العين دون اللجوء إلى مختص ومعرفة إن كانت سليمة أو سقيمة.

كما صمم بورويس أيضا جهاز ينذر بانقطاع التيار الكهربائي، وابتكر أول جهاز لتحديد المواقع لا يعتمد على نظام ال (جي بي آس) الخلوي، كما قدم تطبيقا يعتمد على تقنيات معالجة الصورة لتحويلها إلى نموذج من كتابة براي للمكفوفين، و يساعدهم على معرفة الكلمات الافتتاحية في الكتب و الوثائق المكتوبة بالبراي . لكن كل هذه الابتكارات بقيت حبيسة الإدراج إلى حين قبول إنشاء مؤسسته من طرف الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله(https://www.djazairess.com/aps.

تجربة يوغرطة بن علي

الذي أسس مؤسسة خدمات تجارية تعتمد على الدفع الإلكتروني باعتبار ان السوق الجزائرية تحتاج إلى خدمات متنوعة في مجال تطوير التجارة الإلكترونية بابتكارات ومبادرات متنوعة من خلال ولوج عالم المقاولاتية.فقد قدم الشاب عرضا حول تجربته التي أنجزها ضمن الدفعة الأولى التي أطرتها حظيرة سيدي عبد الله سنة 2010 في إطار اليوم الإعلامي حول "الحاضنة التكنولوجية" المنظم بالمعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال لوهران(www.eldjoumhouria.dz)

تجربة كريم براهيتي

المدير المسير لمؤسسة "ليفسكي ميديتيراني" اسس جهاز تحكم إلكتروني بتكييف مختلف تقنيات التكنولوجيات[2] التي يمكن أن توفرها مؤسسته في السوق الجزائرية، والمتعلقة خاصة بتقنية تحديد المواقع المرورية جغرافيا، للحفاظ على سلامة المواطن، و أشار كريم براهيتي أن أكبر مشكل تعاني منه تقنية تحديد المواقع جغرافيا في الجزائر هو غياب خرائط مدققة، بالإضافة إلى التغييرات التي تطرأ دائما فيما يتعلق بإشارات المرور، وأكد ذات المتحدث أنه لابد من تدخل كل المؤسسات من أجل وضع خرائط لمختلف أحياء المدن الجزائرية، مؤكدا أن الأمر يتطلب وقتا طويلا ولن يكون تطبيقه سريعا ، لاسيما أن التكنولوجيا موجودة في الجزائر.

قد شارك في الصالون الدولي الأخير للأمن المعلوماتي والذكاء الإلكتروني برياض الفتح بالجزائر العاصمة ورافقه في ذلك المديرية العامة للأمن الوطني، و له اكثر من 3سنوات خبرة في مجال المدن الذكية فيعد نمودجا

[1] مرجع سابق الذكر ، خواني ليلى ص 86

[2] مرجع سابق الذكر ، خواني ليلى ص 86

للكفاءة الجزائرية المحلية بحيث أدخل تقنيات جديدة في اجهزة التحكم الخاصة بحركة المرور في الجزائر لتسهيل حياة المواطن[1]

4- حماية الملكية الفكرية الصناعية في الجزائر[2]

- حماية براءة الاختراع في الجزائر

يتعين على كل شخص يريد حماية مخترعاته أن يتقدم إلى إدارة الملكية الصناعية في المعهد الوطني الجزائري للملكية الكائن مقرها في شارع العربي بن مهيدي في الجزائرالعاصمة . INAPI الصناعية

حيث يضمن المعهد سرية المعلومات المقدمة إلى غاية حصول المخترع على سند الحماية والذي يكسبه الملكية الفورية للاختراع .

يستغل المخترع كل حقوقه أثناء مدة حماية البراءة المقدرة بـ 20 سنة ومادام يدفع الرسوم التي هي جد رمزية بالمقارنة مع المزايا التي تجلبها، ومنع الاختراع من التقليد. هذا ويحق لصاحب البراءة أن يتنازل عن حقه ،كأن يبيع ويعقد صفقات مع الغير في شكل تراخيص ،Licences.

الرسوم والنماذج الصناعية هي الأخرى يتم حمايتها، ويعتبر المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية INAPI رسما او نمودجا صناعيا كل مظهر زخرفي او جمالي لمنتج ما ، فقد يتشكل من ثلاث أبعاد ،كشكل السلعة مثل الإطار الخارجي للسيارة أو للدراجة، أو يتشكل من بعدين ، مثل الزخرفة أو الخطوط أو الألوان، وتختلف مدة الحماية للرسم أو النموذج من بلد لآخر، وفي الجزائر فإن المعهد يغطي عشرة " 10"سنوات من الحماية .

ثقافة حماية الاختراعات عند المؤسسات الجزائرية

لوحظ مؤخرا و بالظبط في سنة 2016 توافد أصحاب النماذج على معهدINAPI .

لتسجيل الاختراعات ؛ فتشير الإحصائيات إلى أن 117 براءة اختراع أودعت خلال سنة 2016 نموذج، و4577 علامة مسجلة بالمعهد، و291 رسم ونموذج صناعي مقدم. وهذا دلالة على توجه المبتكرين للنماذج إلى حماية نماذجهم قانونيا، وهي ثقافة جديدة ، إذ أن عدد التسجيلات يتطور من سنة لأخرى، كما يبينه الشكل التالي :[3]

---

[1] (http://ar.dknews-dz.com)

[2] Gacem Soumia; Khebbache Khaled. (2014، November). Le processus d'innovation dans les PME Algériennes. séminaire international. université de Bejaia.

[3] بن تفات عبد الحق ، سلامي احمد ، ساحل محمد ، واقع الابتكار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية : مدخل إلى حماية الملكية الفكر ية الصناعية ، مجلة البشائر الاقتصادية ، الصفحة 346 تاريخ 05-04-2018

الشكل 05 : **تطور إيداع براءات الاختراع والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2002- 2016**

المصدرhttp://www.wipo.int/ipstats/fr/statistics/country_profile/profile.jsp?code=DZ

من خلال الشكل السابق ، يتبن لنا أن إيداعات براءات الاختراع في تطور مستمر، وأنه متقلب جدا، ومن الملاحظ أيضا أن منحنيات براءات الاختراع، والعلامات المسجلة تسير في نفس الاتجاه و تقريبا بالتوازي، مما يعني إلى حد ما استغلال الاختراعات في انشاء و تطوير علامات تجارية في الجزائر في الفترة المدروسة 2002–2016 و قد كانت المنحنيات الثلاثة مرسومة مع منحنى تطور الناتج الداخلي الخام، وهذا للدلالة على أن من بين عوامل النمو الاقتصادي للدولة عامل الإبداعات وحمايتها . كما يمكن إيجاد عامل من عوامل زيادة براءات الاختراع هو عامل حجم السكان، كما توضحه هيئة الأمم المتحدة والبنك الدول .

وجدير بالإشارة، أن هناك توزيع منطقي لحصة ميادين الطلب على تكنولوجيات براءات الاختراع، حيث أن تكنولوجيا الطب تستحوذ على أعلى حصة نسبية للطلب على تكنولوجيا براءات الاختراع (11.07 %)

ذلك أن هذا الميدان يعتبر حساس، وأي ابتكار علمي فيه ينبغي حمايته قانونيا، يليها ميدان "الآلات، ماكنات وطاقات إلكترونية" بطلب نسبته (10.25%)من إجمالي الطلب على تكنولوجيا براءات الاختراع. وحلت في الأخير بعض الميادين التي هي أقل أهمية في الابداع والابتكار، كميدان التفصيل والقياس، الأثاث والألعابك ما يوضحه الشكل :[1]

[1]– مرجع سابق الذكر ، بن تقات عبد الحق ، سلامي احمد ، ساحل محمد ص 347

الشكل06 : **الطلب على براءات الاختراع حسب الميادين التكنولوجية في الجزائر 2002-2016**

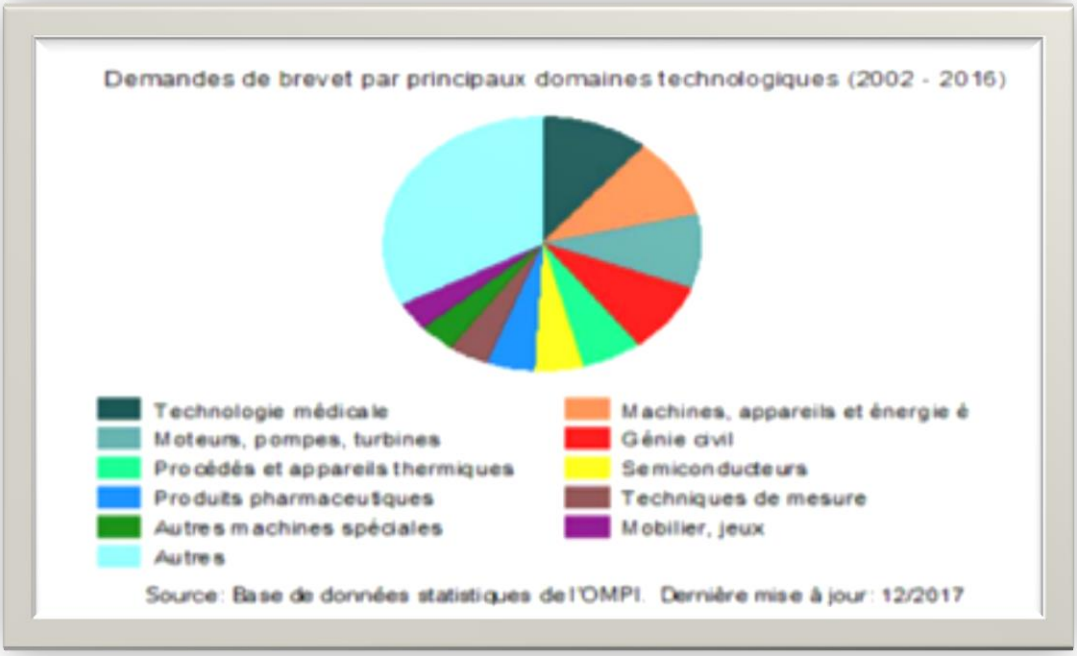

المصدر : http://www.wipo.int/ipstats/fr/statistics/country_profile/profile.jsp?code=DZ :

هذا وتجدر الإشارة، إلى أن الطلب على براءات الاختراع يقسم حسب المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى طلب محلي وطلب أجنبي، وأما الطلب على براءات الاختراع المشار إليه في الشكل السابق المتعلق بالجزائر فإن أكثر من 75 % منه يعتبر طلب أجنبي، ما يعني أسبقية الدول المتقدمة في الطلب على براءات الاختراع الجزائرية، وكذلك هو الشأن بالنسبة للطلب على منافع النماذج. كذلك يمكن الإشارة إلى أن الجزائر تظهر بوجه محتشم على الصعيد الدولي فيما يخص معاهد ات التعاون بشأن البراءات ، فقد ساعدت هذه المعاهدات مودعي الطلبات على الحصول على حماية اختراعاتهم بموجب براءة على الصعيد الدولي و على 152 دولة تحديدا ، ويمكن ذكر بروتوكول اتفاق " مدريد " بشأن التسجيل الدولي للعلامات الذي أبرم سنة 1989 ، والذي يسمح بحماية العلامة في عدد من كبير البلدان عن ، طريق التسجيل الدولي ، الذي يسري من كل في الأطراف المتعاقدة المعينة.[1]

وأما عن التسجيلات المتعلقة بهذا النظامين في الجزائر، فيمكن الاستناد إلى الشكل الموالي :

[1] مرجع مكرر ، بن تقات عبد الحق ، سلامي احمد ، ساحل محمد ص 348

الشكل رقم 7 : الطلب على تسجيل براءات الاختراع والعلامات حسب اتفاق مدريد في الجزائر 2002-2016

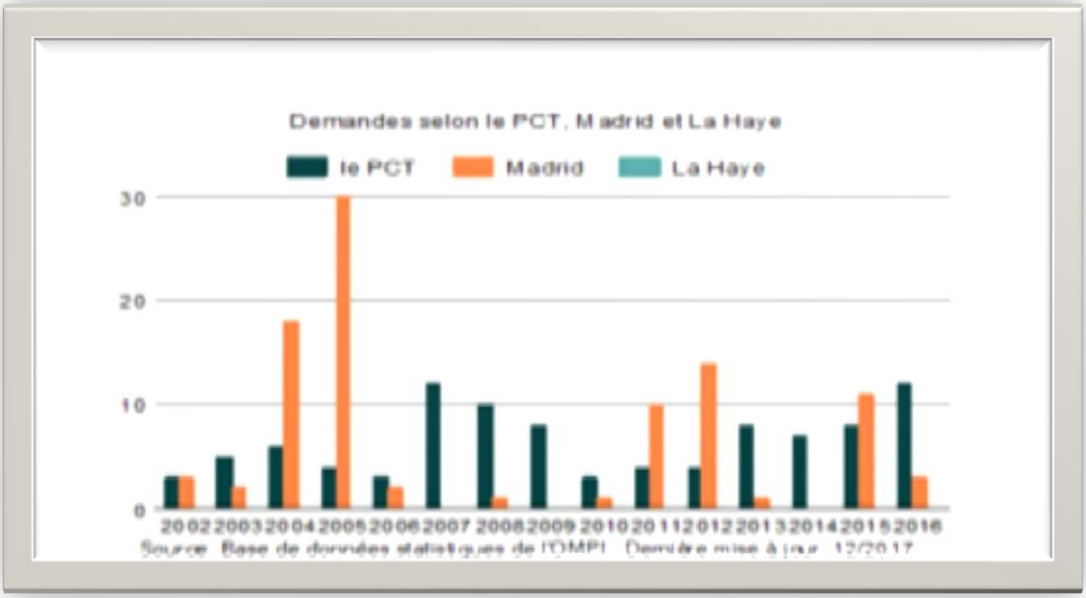

المصدر http://www.wipo.int/ipstats/fr/statistics/country_profile/profile.jsp?code=DZ

رغم التفاوت في الطلب على تسجيل البراءات والعلامات من سنة إلى أخرى، فيلاحظ تسجيل معتبر للعلامات وفقا 2004 و 2005 .وقد قدر معدل نمو تسجيلات البراءات سنة 2016 بـ 1. 57% لاتفاق "مدريد" في سنتي حسب تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية لسنة 2017

5- النظام الوطني للابتكار في الجزائر [1]

تعريف النظام الوطني للابتكار

OCDE تعريف منظمة التعاون التنمية الاقتصادية و فالنظام هو شبكة من الهيئات العمومية و الخاصة ، التي تخلق عبر تفاعل أنشطتها تراكم و تحول المعارف و الكفاءات التي تعد أصل التكنولوجيا الحديثة ، حيث تشمل هذه الهيئات المؤسسات الاقتصادية ، الجامعات ، معاهد البحث العلمي العمومية و المختلطة و معاهد الملكية الفكرية .

و من أهم تصنيفات النظام الوطني للابتكار:

- أنظمة وطنية للابتكار ناضجة تخص الدول المتطورة
- أنظمة وطنية للابتكار في طريق النضج تخص دول مثل كوريا الجنوبية و تايوان
- أنظمة وطنية للابتكار غير ناضجة يتعلق الأمر بالدول النامية

[1]– بن سليمان صونيا ، معروف رمضان ، النظام الوطني للابتكار في دول المغرب العربي ص 111 https://www.searchgate.net/publication/316971345

– أنظمة وطنية للابتكار جنينية و يتعلق الأمر بالدول الأقل نموا

و استنادا لتعريف النظام الوطني للابتكار من زاوية السياق المؤسساتي . نحاول من خلال الشكل الموالي توضيح التفاعل و التعاون بين المؤسسات و هيأت التعليم و البحث و كذا الحكومة

الشكل رقم 8 : النظام الوطني للابتكار[1]

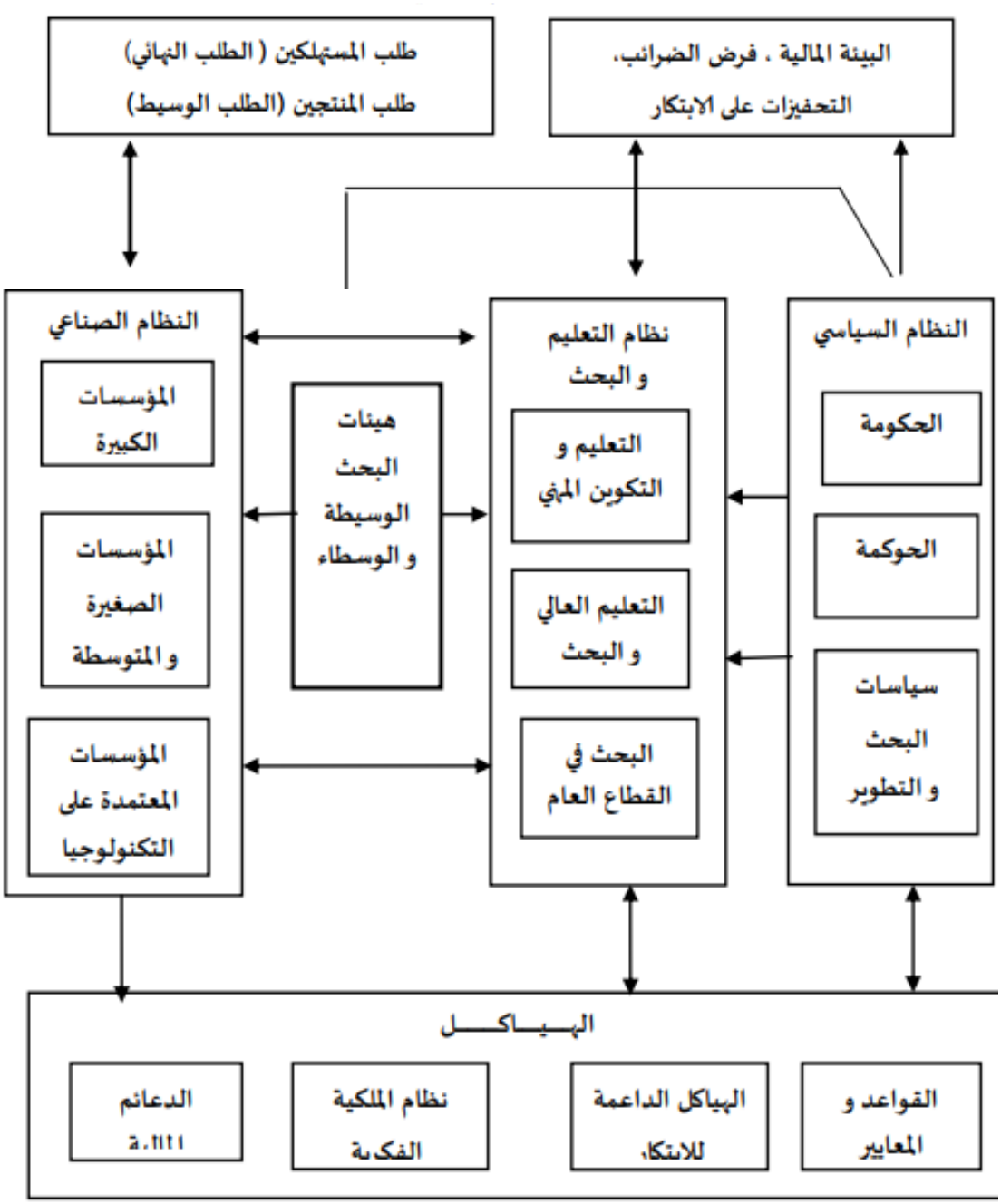

Source: Ben Slimane Sonia, Maarouf Ramadan, Le système national d'innovation dans pays du Maghreb p111 ; https://www.researchgate.net/publication/316971345

[1]– بن سليمان صونيا ، معروف رمضان ، النظام الوطني للابتكار في دول المغرب العربي ص 111 https://www.searchgate.net/publication/316971345

يظهر من الشكل التفاعلات الممكنة بين الفاعلين في النظام الوطني للابتكار (حكومة ،المؤسسات التعليمية هيئات البحث ، القطاع الصناعي ، السوق الممثل بالطلب ، و كل الهياكل الداعمة للابتكار) ، ان النظام السياسي بمكوناته (الحكومة و سياسات البحث)، هو الذي يصع الاطار العام لنشاط الابتكار ، بواسطة توفير البيئة الحاضنة له من تحفيزات و موارد مالية .

و من خلال نظام التعليم و البحث الذي يخضع له النظام السياسي ترسم ملامح العلاقة بين النظام الصناعي و مؤسسات التعليم عبر دور هيئات البحث العلمي

نلاحظ من خلال الشكل ان السهم الذي يكون في اتجاهين هو دليل على التفاعل و التعاون

المبحث الثالث / دور المقاولاتية و الابتكار في التنمية الاقتصادية[1]

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التشغيل :

يستمر الاتجاه الملحوظ في السنوات الأخيرة في تطور معدل البطالة في الجزائر في الانخفاض بشكل عام ، و يرجع الفضل في ذلك الى حد كبير الى مساهمة قطاع المقاولات الصغرى و المتوسطة في خلق مناصب العمل و لا سيما من خلال القطاع الخاص ، حيث يبين الشكل الموالي مدى مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب الشغل خلال فترة الدراسة ما بين عامي 2003-2018

الشكل رقم 9 : تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل 2003-2005

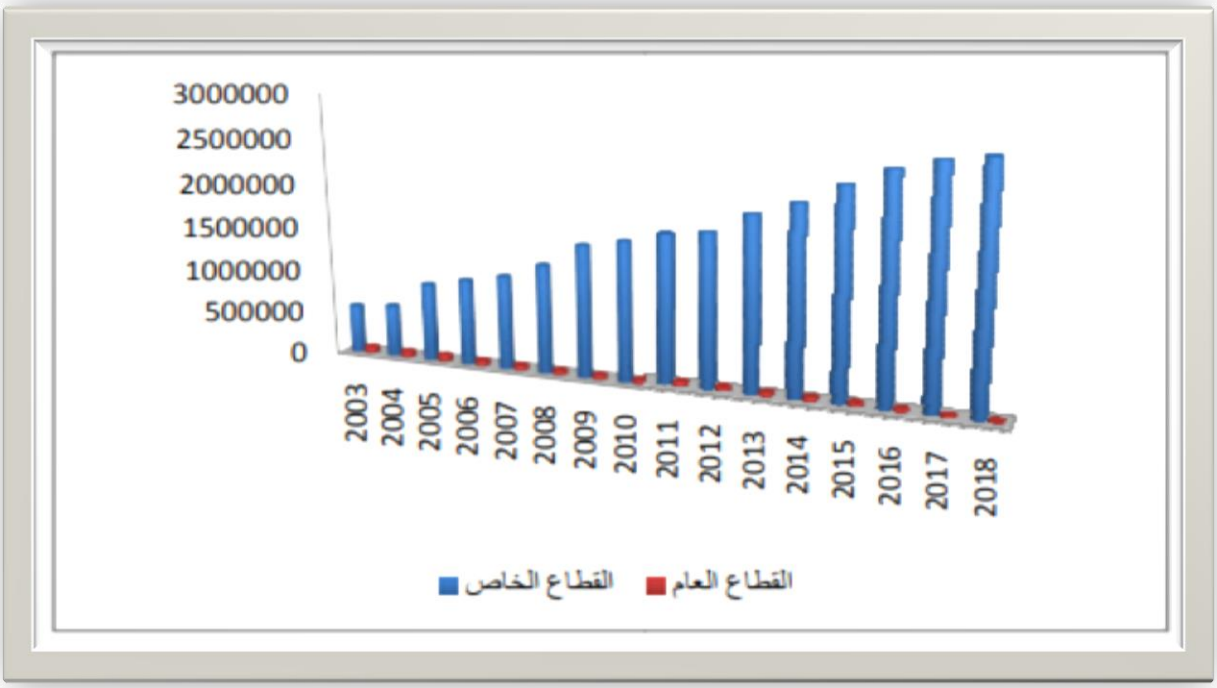

المصدر : رحماني يمينة ، (2020) بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] – مرجع سابق الذكر ، رحماني يمينة ص 128

وفق للرسم البياني نلاحظ أن عدد المناصب التي يولدها القطاع العام عرفت انخفاض متواصل بسبب انخفاض عدد المؤسسات في هذا القطاع، فهو لا يمثل سوى 22197 منصب في عام 2018 بعدما كان هذا الرقم 74 763 سنة 2003 أي بانخفاض قدره 70 %من عدد مناصب الشغل. من ناحية أخرى، نلاحظ فرص العمل التي يولدها القطاع الخاص في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث ارتفع عدد المناصب المصرح أو التابعة للقطاع الخاص من 550386 سنة 2003 إلى 2702067 سنة 2018 أي بمعدل نمو يقارب أربعة أضعاف

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في خلق القيمة المضافة [1]

كما اشرنا سابقا تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا رئيسيا في خلق القيمة المضافة ، و التي تقيس الإنتاج الذي تم إنشاؤه و بيعه من قبل المؤسسة . يتم تحديد القيمة المضافة على المستوى الوطني من خلال الناتج المحلي الخام و هو في الأساس مجموع القيم المضافة لجميع المؤسسات في مختلف القطاعات ، على مستوى التراب الوطني ، توضح المعطيات الخاصة بهيكل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات ، أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2017 زاد بشكل ملحوظ من 2041.7مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى10106.76مليار دينار جزائري سنة 2017 .الأمر الذي يكشف لنا مدى الأهمية التي يمكن أن تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي، وعليه فإن توفير الدعم يعد والتحفيز المستمر لهذا القطاع أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية .

الشكل التالي يوضح تطور نسب مساهمة القطاعين العام و الخاص في خلق القيمة المضافة من سنة 2011 الى سنة 2017

الشكل رقم 10: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في خلق القيمة المضافة 2001-2017

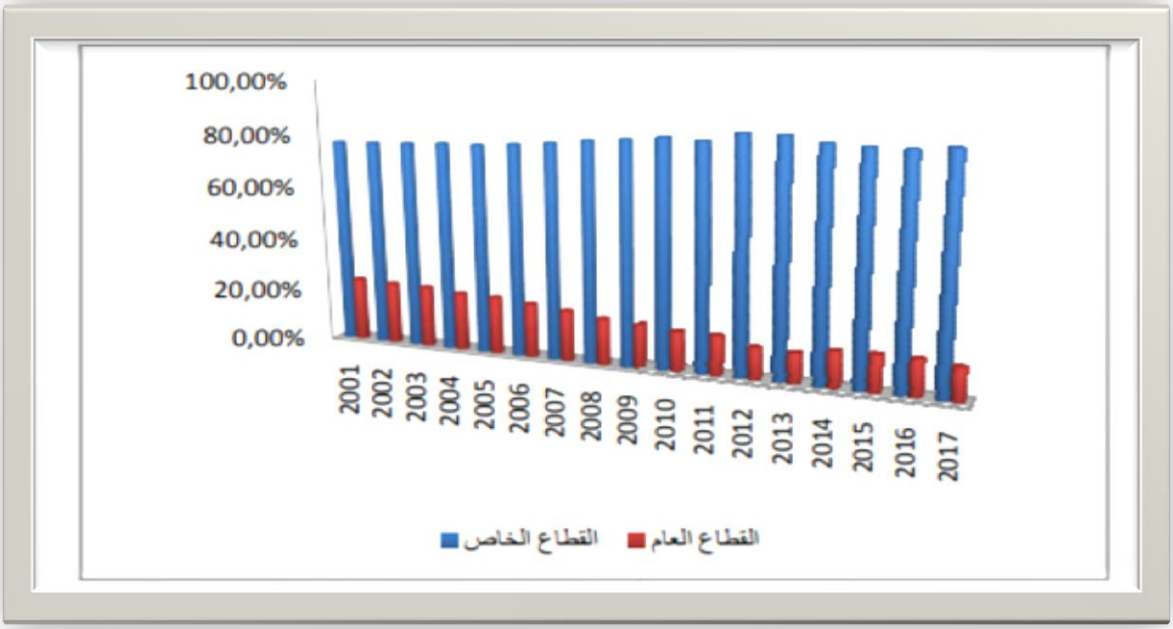

المصدر : رحماني يمينة ، (2020) بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] مرجع سابق الذكر رحماني يمينة ص 130

يمكن ان نلاحظ من الشكل السابق ان حصة مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات تستمر بشكل متزايد ، و بالفعل فقد ارتفعت من 1560.2 مليار دينار عام 2001 الى 8815.62 مليار دينار عام 2017

و بنسبة مئوية تجاوزت دائما 75% خلال الفترة 2001-2017 . و هو مؤشر لمدى الاهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي ، و بالتالي فان توسيع عدد الاستثمارات في القطاع الخاص يعتبر امر اكثر من ضروري في اطار عمليات تحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال توفير الدعم اللازم لكافة النشاطات المقاولاتية

اما القطاع العام فيساهم بنسبة تقل عن 20% فقط في القيمة المضافة ، بمبلغ 481.5 مليار دينار عام 2001 الى 1291.14 مليار دينار عام 2017 .

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التصدير[1]

لقد راهنت الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تنويعوتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تبني برامج وسياسات لتأهيل ودعم هذا القطاع من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. إلا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى هامشية جدا ولم تسجل أي تطور ملموس منذ عقد من الزمن، مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للالتحاق بركب الدول النامية

تشير الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية في الجزائر إلى هيمنة قطاع المحروقات في هيكل الصادرات الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بنسبة تفوق 95% أما الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي لم تتعدى نسبة5 %

أما فيما يخص مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي لا تتجاوز قيمة 2 مليار دولار سنويا وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قارناها بالقيمة الإجمالية للصادرات، فهي لا تتعدى نسبة 2 %من إجمالي الصادرات في الجزائر

هذه المساهمة المحتشمة يمكن تفسيرها بسببين رئيسيين، إما أن هذه المؤسسات لا ترغب وليس لديها أي نية في التصدير أو أنها فعلا مهتمة بتوسيع نشاطها خارج الأسواق الوطنية لكنها لا تستطيع التغلب على العقبات أو الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال . فقد أظهرت العديد من الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبرى تواجه العديد من الحواجز والعقبات التي تحول بينها وبين الأسواق الخارجية والتي تنقص من ربحيتها في مجال التصدير.

في السياق الجزائري يفسر ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات بالعقبات الحواجز التي ترتبط بشكل كبير بالنظام الاقتصادي والمؤسسي والتنظيمي بالإضافة إلى خصائص المؤسسات

[1] مرجع سابق الذكر ، رحماني يمينة، ص 131

الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. حيث نجد أن الإجراءات الإدارية تعتبر العقبة الأولى أمام التصدير، بالنسبة للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة فإن الإجراءات معقدة للغاية وتتطلب الكثير من الوقت. بالإضافة إلى أن الخدمات الإدارية لا تقع في مكان واحد، مما يجعل إعداد الأوراق الإدارية أكثر تعقيدا لهذه المؤسسات الصغيرة صعوبة ويعتبر الإجراء الجمركي إلى حد كبير الأكثر تعقيدا لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وبالرجوع إلى خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحول بينها وبين التصدير تجدر الإشارة إلى هيمنة المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال في نسيج المؤسسات الجزائرية والتي تمثل 97 ،%في حين نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتجه للتصدير تكون أكبر من المؤسسات التي تستهدف السوق المحلي من حيث الحجم. هذا بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تنشط في قطاع الخدمات أكثر منه في الصناعة ويعتبر هذا الأخير من أكثر النشاطات المصدرة في جميع الاقتصادي .

4- القطاع السياحي وأهمية الفكر المقاولاتي في دفع الإبداع والابتكار وتحرير المبادلات [1]

أهمية القطاع السياحي في الجزائر

يشكل القطاع السياحي أحد القطاعات الإستراتيجية التي كثيرا ما أدرجت في مختلف البرامج الحكومية في الجزائر نظرا للإمكانيات المحمية المتاحة وبالنظر كذلك لأهميته الاقتصادية في مواجهة أزمة انخفاض عائدات المحروقات التي لازالت تشغل 97 %من عائدات الدولة، الأمر الذي أدخلنا عدة مرات في أزمات كبيرة كما انهارت الأسعار في الأسواق العالمية كما هو ملاحظ منذ 2014 .وهكذا يتضح من الخطابات السياسية المختلفة توجها استراتيجيا نحو هذا القطاع في الجزائر، مع العلم أن مختلف الدراسات والمخططات التي أنجزت تركز منذ سنوات عمى أهمية القطاع السياسي من خلال التوجيهات والبرامج التي طرحت كحلول على المدى القريب والمدى المتوسط والبعيد. ومن ضمن هذه المخططات التي تبنتها السلطات العمومية منذ بداية الألفية هي ما تعلق بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والذي "يبرز الطريقة التي تعتزم من خلالها الدولة ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية ومساندة البيئة **(SDAT2025)**

والتي نحاول استعراض بعض الأفكار التي جاء بها بالنسبة للبلاد والتي قسمت إلى سبعة أقطاب كبرى،

نركز اهتمامنا بالتحديد عمى القطب السياحي الشمال الشرقي والذي يضم الواليات التالية :

سكيكدة، قالمة، عنابة، الطارف، سوق اهراس، تبسة .

التعريف بالقطب

يمتد القطب عمى مساحة قدرها 80347كمم2 بعدد سكاني يقدر بـ3.612.000 ساكن(2008)ويتميز بأكثر من 300 كم من الشاطئ و 874.000 هكتار من الغابات ضمن سلاسل جبلية يتراوح علوها ما بين 500 و 1700 م مما يؤهلها لتكون بحسب المخطط قاطرة لتنمية السياحية على المستوى الجهوي.

[1] – تومي رياض ،المقاولاتية و دورها في تطوير القطاع السياحي ، الملتقى الدولي الثاني 25.24.اكتوبر 2020 كلية العلوم الاقتصادية جامعة قالمة https://www.researchgate.net/publication/320839552

عوامل التنمية السياحية بالقطب شمال–شرق (كنموذج) [1]

من بين العوامل التي قدمها المخطط التوجيهي سوف نركز بالتحديد عمى بعض العوامل التي هي بحد ذاتيا عوامل للاستثمار المقاولاتي

– تطوير إستراتيجية اتصال ما بين المتعاملين

– إدماج المنتجات السياحية في الممارسات الاجتماعية و المحلية و تطوير المنتوج المحلي

– وضع ترتيبات لتحفيز السكان المحليين قصد بعت الاستثمار

– إدخال التكنولوجيا الجديدة للإعلام التقني

– تنويع مختلف أشكال الإيواء

مقاولات " "الستارتاب " إن هذه العوامل يمكن أن تشكل محرك أساسي لبلورة أفكار في الميدان السياحي تتبناه عبر مشاريع إبداعية من إنتاج طلبة جامعيين بالأخص والذين تحصلوا على معارف تكوينية في ميدان المقاولاتية وانشاء المشاريع تكون بدايتها الجامعة الحاضنة لهذا التوجه. فالجامعة والتعليم العالي البد وأن يكون القاطرة الاولى لهؤلاء الشباب والتي تعتمد على تنمية هذه المقاولات "ستارتاب" من خلال التحديد الجيد للفئات الطلابية المعنية، الشهادات او التخصصات المعنية وهذا التوجه يعتمد عمى توجه خاص تمثله بعض النماذج

[1] – مرجع سابق الذكر تومي رياض ص 4

5-كيف يمكن لمقاولات "ستارتاب" المساهمة في التنمية السياحية في الجزائر(القطب شمال- شرق كنموذج)

يجب الإشارة أن الاستثمار السياحي في الجزائر تحكمه الضوابط القانونية على غرار القانون 99-01 الموافق لـ 06 جانفي 1999 المحدد لقواعد المتعلة بالفندقة والمرسوم التنفيدي المؤرخ في 2000/03/01 المحدد للمؤسسات الفندقية إضافة إلى النصوص التنظيمية الأخرى فالمتصفح لبرامج الاستثمار السياحي في الجزائر نجد أنه يركز على الفندقة ، فنادق الطريق العام ، القرى السياحية ، الاقامات السياحية..الخ

وبالعودة إلى طبيعة مؤسسات "ستارتاب" فإن العمل من المنطقي أن ينصب على استراتيجية جعل الجزائر والقطب (شمال-شرق) مجال جذب سياحي محليا ودوليا، بمعنى آخر فإن المنتوج السياحي الذى يعتمد عمى مؤهلات هذه المنطقة لابد وأن يتجه نحو خلق الثروة في عمليات الاتصال وترويج السمع المحلية والمنتوج السياحي والتحفيز وعمليات الإيواء المختلفة إلا أن هذا الاستثمار المقاولاتي ، إلا أن هذا الاستثمار المقاولاتي (ستار تاب) بالتحديد لابد وأن ينتج أفكارا خلاقة وجديدة تعتمد على التكنولوجيات الحديثة وعلى إبداعات الشباب (الجامعي) [1]

بعض نماذج لستار تاب جزائرية أنشئت حديثا

ستارتاب مخصصة لوكالات السياحة (2016)-https://www.invest-in-algeria.com/siyaha-dz :

ستارتاب جزائرية لمقارنة العروض السياحية (المكان من انجلترا) -www .nofalo. com

ستارتاب تساعد على إيجاد مواقع للإيواء(2015)www .Nbatou. com -

ومن ضمن الأفكار والفرص القابلة للاستثمار في الميدان السياحي في الجزائر

- خلق منتجات جديدة أو خدمات تلبي حاجات وطلب ما في السوق
- عرض منتجات بطريقة جديدة تعبر عن إبداع ما
- الاستجابة لطلب الأسواق الجديدة
- تحسين مختلف العمليات المرتبطة بمنتوج ما بالاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة
- تطوير أنماط جديدة في التسيير والإدارة.

اما عن عملية لتنمية قطاع السياحة عبر مؤسسات "الستارتاب" فنذكر بعض النماذج الناجحة في كندا وفي العالم :

- استغلال التكنولوجيات الحديثة ضمن الاستثمار السياحي (الفن، السينما، الترفيه...الخ)
- الاقتصاد التعاوني في مواجهة الاضطراب: وهي عبارة عن شبكات التبادل و بيع الخدمات و السلع عبر الواب ، حيت أصبحت تحتل مكانة مميزة في الاقتصاد العالمي ، يقدر رقم أعمالها بحسب إحدى الدراسات بنحو حوالي 235 مليار دولار [1]

[1] مرجع مكرر تومي رياض ص 6

smart –city)(– عملية جذب و استقطاب السياح عبر الأدوات و التقنيات الحديثة ضمن مسعى تنمية المدن الذكية

على غرار استعمال مواقف الحافلات و القطارات بوضع شاشات للترويج السياحي و الاشهار

– عمليات الايواء المختلفة غير التقليدية و غير الاعتيادية بمواصفات جديدة و جذابة

– استغلال الفضاء الخارجي للمدينة و السياحة الجبلية

– استغلال المناسبات المرتبطة بأعياد الطبخ

– استغلال ضاءات الترفيه

– استغلال تطبيقات على الواب

– خدمات للايواء

– خدمات التوجيه و الاعلام

فسوق الخدمة السياحية يبقى مفتوحا على جميع الاحتمالات طالما أنها تلبي حاجة او طلب ما في مقابل مادي يحقق الغاية من وجود هذه المؤسسات أو الستارتاب التي تنشئ لهذا الغرض. إن هذه الاستثمارات التي تتبناها مقاولات الستارتاب، قد لا تستدعي استثمارات ضخمة بقدر ما تستدعي روح المقاولاتية والرغبة في النجاح ضمن محيط يكون في الغالب صعب

ومليئ بالمخاطر الاقتصادية، وهذا ما يجعل النجاحات الاقتصادية لمؤسسات الستارتاب ذات نكهة متميزة لانها مبنية عمى الإبداع والابتكار بالدرجة الاولى وهي نفس الخاصية التي نجدها عند جيل الشباب الجامعي والحامل لشهادات عادة ما الشبانية ما بين 20 و36 سنة . أي الفئة y يوصف في المجتمعات الغربية بجيل

و نعتقد جازمين ان هذه الخاصية لازالت قائمة في الوسط الجزائري و إبداعات مختلفة قد تحقق تنمية محلية في قطاعات عديدة و من ضمنها قطاع السياحة ، المؤهل اكثر من غيره لاعتبارات اقتصادية و سياسية و اجتماعية .

إن الاستثمار في المجال السياحي عبر مؤسسات "الستارتاب" تتطلب في الحقيقة مجموعة من العناصر الضرورية لابد وأن تتوفر لدى المستثمر(الطالب الجامعي)

– حصوله على تكوين في ميدان المقاولاتية في الجامعة (خاصا أو ضمن منظومة تكوين)

– التكوين الجامعي

– الادارة وحمل الفكر المقاولاتي

– الدعم المالي

[1] France Stratégie. « Économie collaborative، économie du partage : quels enjeux pour demain? Le compte-rendu » strategie.gouv.fr،

29 décembre 2015.

وهي الدعائم التي لابد وأن تشكل لبنة قوية لتجسيد أي مشروع مقاولاتي في الميدان. ولعل ما توفره الجامعات الجزائرية حاليا من دعم للطلبة الجامعيين عبر دور المقاولاتية يشكل خطوة اولى لحمل الطلبة على الاعتماد على مؤهلاتهم و امكانياتهم و تحديد افق لمشاريعهم المهنية، والتي ترافقه م فيها بعد التخرج اجراءات ووسائل الدعم المادي من خلال وكالات "أونساج[1]

[1] مرجع مكرر تومي رياض ، ص6

خلاصة الفصل الثاني

فقد أثبتت المقاولاتية و الابتكار دورها الفعال في عملية التنمية الاقتصادية كدعم النمو الاقتصادي والازدهار وتوفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر إلى جانب تشجيع روح الابتكار والإبداع والاختراعات وجذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الأسواق وتنويع الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية للدول

وبالنظر إلى هذا الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات وبالرغم من السياسات والبرامج وهيئات الدعم التي تبنتها الجزائر من أجل دعم المقاولاتية والنهوض بهذا القطاع الحساس فقد بدت نتائج هذه السياسات محدودة جدا وهذا عكس ما يحدث في دول أخرى أين أبرزت نتائج أفضل مما هو عليه في الجزائر، حيث أن هذه المؤسسات رغم مساهمتها في خلق مناصب العمل والحد من البطالة وكذا مساهمتها في خلق القيمة المضافة إلا أن النسيج المقاولاتي في الجزائر يتميز بضعف الكفاءة بين القطاعات الاقتصادية والمناطق المختلفة

إذ نجد أن هذه المؤسسات تتركز في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية بنسبة تفوق 80 % من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما انها ترتكز في المناطق الشمالية اكثر من المناطق الأخرى للبلاد. مما يتوجب تشجيع إنشاء المقاولات في قطاع الصناعة وفي المناطق التي تعرف نقص المستثمرين من أجل تحقيق تنمية شاملة وتكامل اقتصادي فالآن وفي ظل احتدام المنافسة وعدم إستقرار الوضع الاقتصادي بسبب تعرضه للازمات المختلفة أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى الاعتماد على البرامج التحفيزية وسياسات مقاولاتية شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والتشريعية المتعلقة بدعم المقاولاتية في آن واحد، وهذا ما يضمن التنسيق والتكامل بين جميع القطاعات الحكومية في سبيل ضمان هذه السياسات.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من خلال هده الدراسة تعرفنا على المكانة التي تحتلها المقاولاتية و الابتكار سواءا بالنسبة للدول المتقدمة أو بالنسبة للدول النامية مع إبراز الدور الفعال و الأهمية البالغة التي يلعبها هدا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى تحديد مختلف المعوقات التي تعترض تطور هدا القطاع في الاقتصاد الوطني و إبراز مجهودات الدولة من اجل تطوير و هدا النشاط للحق بالركب الاقتصادي العالمي .

و قد ركزنا أساسا على المقاولاتية باعتبارها قطاع له أهمية جد بالغة في بناء الاقتصاديات الوطنية خصوصا منها التي تعتمد على الابتكار كمحور أساسي مهم في استراتيجياتها المستقبلية .

بالإضافة إلى أن دراستنا توافقت مع الدراسات السابقة في ان الابتكار داخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذو أهمية بالغة و له دور فعال في الرفع من مستوى فعالية الاقتصاديات الوطنية ، و زيادة التنافسية السوقية للسلع و الخدمات ، و طريق معبد للولوج إلى الركب الاقتصادي العالمي .

كما وقفنا من خلال هده الدراسة على مدى جاهزية المقاولاتية و الابتكار في الجزائر لتكون مصدرا جديدا للدخل الوطني ، كبديل قوي للمحروقات ، إلا أن تجربة الجزائر في هدا المجال ، تعتبر حديثة النشأة ، و لازالت فتية و ضعيفة المستوى ، و لم ترقى للوصول إلى الدور الفعال الذي تلعبه هذه القطاعات في الدول المتطورة .

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : من خلال الدراسة تبين لنا أن المقاولاتية و الابتكار في الجزائر لا يتمتعان بمناخ قابل للتطور نحو الأحسن من اجل تحقيق تنمية اقتصادية مرغوب فيها و ذلك لما يوجد من نقص اهتمام و ضعف كبير جدا بالنشاط المقاولاتي و الابتكار في الجزائر ، و العراقيل العديدة التي يتلقيانها وهذا ما يتبث صحة الفرضية الأولى

الفرضية الثانية : تجربة المؤسسات الجزائرية في دمج عنصر الابتكار كمحور أساسي تقوم عليه استراتيجيات المقاولات من اجل تطير منتجاتها و خدماتها ، و الولوج بها إلى الأسواق الدولية و دخول عالم المنافسة لم تعطي ثمارها ، و يشوبها العديد من النقائص و الاختلالات التي كانت و لازالت عائقا كبيرا أمام تطور المؤسسات الجزائرية و اللحاق بركب المؤسسات التي تلج بمنتجاتها وخدماتها إلى الأسواق الدولية و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة : انه لمن الصعب على أي دولة في العالم النهوض بقطاع حساس مثل المقاولاتية و إدراج الابتكار كعنصر هام و أساسي داخلها باستعمال قدراتها الذاتية فقط ، فالفجوة كبيرة جدا و لا تستطيع سدها باستعمال قدراتها الذاتية فقط ، دون الاهتمام بالاندماج و جلب التكنولوجيا من العالم المتطور ، و اتخاد تدابير سياسية فعالة تهتم و تشجع نشاطات المقاولاتية و الابتكار في الجزائر و التوجه بها نحو رفع الاقتصاد الوطني و تنميته ، و هدا ما يتبث التوجه الضعيف للسياسة الاقتصادية الجزائرية نحو تشجيع المقاولاتية و الابتكار ، و يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات

من خلال النتائج التي تم الوصول اليها في هذه الدراسة ، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي من شانها ان تساهم في تحسين وضعية المقاولاتية و الابتكار في الجزائر للسير بالاقتصاد الوطني الى مصاف الدول المتطورة :

– الاعتماد على برامج تحفيزية و سياسات يكون لها دفع نحو تنشيط قطاع المقاولاتية و الاستثمار فيها .

– ازاحة العراقيل البيروقراطية التي تقف ضد حركة و نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

– الاعتماد على سياسات اقتصادية شاملة تاخد بعين الاعتبار تطوير المقاولاتية و الابتكار و ضمان التنسيق الكامل بين مختلف القطاعات الحكومية من اجل انجاح هذه السياسات

– السهر على تحسين الاطار التشريعي الخاص بانشاء مقاولاتية و التوسع في نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة من قبل .

– تشجيع القطاع التعليمي على التوسع في تدريس و اعطاء نظرة واسعة و شاملة على المقاولاتية و الابتكار و تاثيرهما الاقتصادي البارز على المستوى الفردي و الجماعي

– ضرورة تفعيل السوق المالي من اجل منح التسهيلات المالية لانشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة

– حماية براءات الاختراع الجديدة ، و العمل على دعم الابتكار و المبتكرين بتدوين براءاتهم و منحهم تسهيلات مالية ، لانشاء مشاريعهم

–اعداد حملات التوعية و التعريف بالمقاولاتية و الابتكار في اواسط الشباب البطال و احياء الطموحات .

– فتح مراكز التدريب و التكوين لرياديي الاعمال ، و دعمهم بعد تخرجهم من اجل الولوج في نشاطات تكوينهم و متابعة مختلف تطوراتهم .

– الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال ريادة الاعمال و المقاولاتية ، و اتباع افضل الوسائل و الطرق و الادوات التي اتبتث فعاليتها ، مثل التجربة الالمانية

– التشجيع على احتكاك رجال الاعمال الناجحين مع رواد الاعمال الجدد و الاستفادة من مختلف تجاربهم السابقة عن طريق اقامة ندوات دورية في مختلف مناطق البلاد

–التشجيع على الولوج في مقاولات دات طابع جديد و السهر على انجاحه و دعمه بمختلف الوسائل

– اقامة دورات تكوينية خارج الوطن في بلدان لها ريادة في هذا المجال

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

* رمضان الشيخ، الاستراتيجيات العملية لتعلم الإبداع والابتكار، بوك سيتي للنشر والتوزيع، 2009 ، ص 109

*سعيد اوكيل ، ريادة الاعمال او المقاولاتية ، مقاربة شاملة و عملية ، ديوان المطبوعات الجامعية 3-2017 بقم النشر 4.01.5684 ، رقم الايداع القانوني : السداسي الثاني 2016 ، رقم ر.د.م.ك: 978.9961.0.1938.2

* نجم عبود نجم، إدارة الابتكار)المفاهيم والخصائص والتجارب ، الحديثة(، ط 1 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، .01- الأردن 3112 ، ص 16-17

الأطروحات

* بدراوي سفيان،(2015)، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول" دراسة ميدانية بولاية تلمسان"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، الجزائر

* نادية غالم ، ريادة الاعمال المستدامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة ريمس فرنسا 2019

المذكرات

* تبر زغود (2009)، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات

الاقتصادية بالقطاعين العام و الخاص قي الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية

جامعة ورقلة

* شقرون محمد، (2015)، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة"دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإبداع والمقاولاتية، جامعة تلمسان، الجزائر.

المجلات

* بيطاط نو رالدين، بوالزليفة صابر، أليات تدعيم وتنمية الابتكار والإبداع كأداة لاستدامة المشاريع المقاولاتية،جامعة الحاج لخضر- باتنة؛ الجزائر. مجلة اقتصاديات المال و لاعمال ، ص 175-197

* بن تفات عبد الحق ، سلامي احمد ، ساحل محمد ، واقع الابتكار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية : مدخل إلى حماية الملكية الفكرية الصناعية ، مجلة البشائر الاقتصادية ، الصفحة 346-349 تاريخ 05-2018-04

*خواني ليلى ، المقاولاتية و روح الابداع في المؤسسات ، المجلة المغربية لريادة الاعمال و الابتكار و الادارة المجلد 3 العدد 1

ISSN : 2509-0429

* صندرة سايبي، " الابداع والابتكار في المؤسسات الاقتصادية واقع وتحديات المؤسسات الجزائرية،جامعة قسنطينة 2 ، مجلة العلوم الانسانية ، عدد 42 ديسمبر 2104 ، مجلد أ، ص.ص. 305-323

* د طويل أسيا، د تيتام دليلة ، الإبتكار والإبداع في قطاع المقاولات "دراسة التجربة الوطنية و تجارب دولية رائدة ، جامعة لونيسي علي البليدة 2، مجلة الإبداع، المجلد 09 / العدد:01 2019

* رحماني يمينة ، المقاولاتية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في ظل تحديات الأزمة الراهنة ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج ،المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية ، المجلد 03 العدد 02 سنة 2020 صفحة 116 - 117

* علي عزوز ، حسناء قاسم ، اهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،المجلد 01 العدد01 2019،

* قواسمي رشيدة ، التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي ،جامعة الجزائر 3، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد / 04 العدد 02 (2020) ص 173-185

الملتقيات

* تومي رياض ،المقاولاتية و دورها في تطوير القطاع السياحي ، الملتقى الدولي الثاني 25.24.اكتوبر 2020 كلية العلوم الاقتصادية جامعة قالمة .

*منصوري رقية ، خبيزة انفال حدة ، دعم و تنمية المقاولاتية الشبابية في اروبا ، الملتقى الدولي الرابع 23-24-25 افريل 2013 مجلة الاقتصاديات المالية و البنكية و ادارة الاعمال ،الملج03/العدد01 عام 2014

التقارير

* تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي المغربي ، المقاولة الذاتية رافعة للتنمية و إدماج للقطاع الغير منظم ، خلال الجمعية العامة 66، في 29-09- 2016

*تقرير الديوان الوطني للإحصاء 2019

مراجع باللغة الفرنسية

* HERNNDEZ(EM)،(2001)، Lèntrepeneurlt : approche theorique، editions t' Harmattan، paris.

* FAYOLLE(A)،(2003)، lemetier d' entreprise، Editions d'organisation، paris.

* L. PRAKASH KANNAN،(2018 – 2019)، ENTREPRENEURSHIP DEVELOPMENT.

*Nadia GAHLAM L'ENTREPRENEURIAT DURABLE : ESSAI DE MODÉLISATION D'UN PROCESSUS *INNOVANT ، THÈSE Pour obtenir le grade de DOCTEUR DE L'UNIVERSITÉ DE REIMS CHAMPAGNE-ARDENNE 2019 P 57-71

* Ministère de l'Industrie et des Mines، Bulletin d'information statistique de la PME، n°31، 1er semestre 2017، p.9

* France Stratégie. « Économie collaborative، économie du partage : quels enjeux pour demain? Le compte-rendu » strategie.gouv.fr، 29 décembre 2015

* T.Srinivasa Rao،(2000)، ENTREPRENEURIAL DEVELOPMENT. P 16

.* Moroccan Journal of Entrepreneurship، Innovation and Management (MJEIM) ISSN : 2509-0429 Volume 3، numéro1

مواقع الانترنت

- http://ar.aps.dz/sante-science-technologie/48151-50 : 01 octobre 2017
- http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_k2&view=item&id=3395
- http://ar.dknews-dz.com/index.php/nation/actualite/25688-2014-11-30-17-54-14
- http://ar.dknews-dz.com/index.php/nation/actualite/25688-2014-11-30-17-54-14
- http://www.eldjoumhouria.dz/26/02/2013
- www.djazair50.dz : - البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر
- https://www.djazairess.com/aps/288878: (2013 - 02 - - 28 نشر يوم) وكالة الأنباء الجزائرية
- www.cime.asso.fr/base/pourquoi.html
- http://wasistgarage.de/hamburg_home
- www.cese.ma
- researchgate.net
- http://www.wipo.int/ipstats/fr/statistics/country_profile/profile.jsp?code=DZ